سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

اداره مخطوطات

نام کتاب الصرف والنحو (الکتاب متن)

مؤلف متن .... محشی ....

شارح .... مترجم ....

تاریخ تحریر ق ۱۱ نوع خط نستعلیق - نسخ تعداد سطر ۱۹

نام کاتب ....

موضوع صرف و نحو زبان عربی عدد اوراق ۹۶

طول ۲۴/۵ عرض ۱۴/۵ شماره عمومی ۴۳۱۱۱

وقفی / خریداری آستان قدس رضوی تاریخ وقف ۱۸۰ شهریور ۱۳۸۹ نه سلطنی

ملاحظات ....

شرعی

اذ الكلمة لا يكون الا اسما او فعلا او حرفا فلو قال من لفظين لكان اولى لتناول
نحو سيبويه وجسق فسق علما ويمكن ان يراد بالكلمتين اللفظين على طريق
ذكر الاخص وارادة الاعم ويمكن ان يقال ان كلامنا في المركب الذي سبب بنائه
التركيب وسيبويه ليس كذلك فكان خارجا عن البحث فلا حاجة الى عدم اخراجه
عن هذا التعريف ليس بينهما نسبة الجملة صفة كلمتين اي ليس تلك الكلمتين
نسبة ولا نسبة على الاسناد ولا نسبة اضافة لا حسية ولا نسبة افادة فيخرج مثل
تابط شرا وعبد الله ويزيد والنجم اعلاما فان قيل تابط شرا مبني فكيف يحترز
عنه قيل الكلام ههنا في المركب الذي سبب بنائه التركيب وهو ليس كذلك فان
تضمن الجزء الثاني من المركب حرفا بنيا اي بني الجزءان على الفتح الاول لكونه وسطا
بالتركيب والوسط ليس محل الاعراب والثاني لكونه متضمنا للحرف كخمسة عشر
فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وقصد المزج للاسمين وتركيبهما وحادي
عشر بفتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كخمسة عشر وهو لا دفع
حادي بسكون الياء تخفيفا وكذا الحكم في ياء ثماني عشر على ما في اخواتها اي اخوات
حادي عشر الى تاسع عشر ولقائل ان يقول ان بناء حادي عشر واخواتها
مشكل لان الجزء الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من احد عشر وهذا
المعنى لا يستقيم بتقدير حادي وعشر ويمكن ان يجاب عنه بان احد عشر بمعنى
احد وعشر ثم اذا اريد بيان حاله ومرتبته في المعداد عن المركب المذكور مع
بقاء التركيب اي واحد من احد عشر بمعنى واحد من احد عشر بتغيير الجزء الاول
وهو الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد الى صيغة الحادي فانه

من الواحد بدليل مثلثة اشتقاقه فاخرت الواو عن الدال وقدمت الحاء عشر
على الالف فصار الحادو ثم قلبت الواو ياء كما قلبت في الداعي في الثاني
الى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم اشتقاقه بمعنى الواحد والعطف بعد العشر
اذ الاعراب والبناء في المنقولات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول
الدو ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال المتعدد بني المحمل على الذي
لبيان للتعدد فحادي عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات
الا اثني عشر مستثنى من قوله بنيا الا من اخواتها لان اثني عشر ليس من اخوات
حادي عشر اي بنى الجزان الا اثني عشر فانه لا يبنى فيه الجزان بل بني الثاني و
يعرب الاول لتشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة
فاعطي حكم المضاف والاعراب الثاني اي وان لم يتضمن الثاني حرفا فاعرب الجزء
الثاني لعدم سبب بنائه مع امتناعه عن التصرف لوجود السببين اي العلمية
والتركيب كبعلبك وبني الجزء الاول على الفتح في الاصح اي في اصح الوجوه المتوسط
المانع عن الاعراب وعدم التوسط بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الاول
مضافا الى الثاني مع امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع الصرف
الكنايات اي بعض الكنايات اذ جميع الكنايات ليس بمبنية نحو فلان وفلانة
كنايتين عن الاعلام وهن وهنة كنايتين عن الاجناس فانها معربات
ثم الكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم لجهله
مبهما على المخاطب او لبنائه وهذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وفيه نظر لانه
يخرج من هذا التعريف حكم كم وكذا لانه عبر بهما عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم

الحادو
معنى الواو
الكنايات

واعلم

واعلم يعرف الكنايات في المتن واكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة محصورة
معلومة بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها ومن جزئياتها كم وكذا للعدد صفة
كذا اي وكذا الكاين للعدد او صفة كم وكذا الكاينات وجاء كذا كناية
عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوها وكيت
وذيت للحديث او القصة ولا يستعملان الا مكررتين تقول كان بيني وبين فلان
كيت وكيت وذيت وذيت عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة واصلهما كية
وذية بالتشديد فخففا وانما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن مبني الكاف
وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب التي هي
نقيضها لكونها للتكثير ورب للتقليل وعلى الاستفهامية لانها مثلها في
اللفظ وحمل كيت وذيت على الحمل المكنى عنها بهما وهي تشبه بني الاصل على
ما عرف فكم الاستفهامية اي الدالة على الاستفهام مميزها اي مميز الاستفهامية
منصوب على التميز مفرد نحو كم درهما عندك وكم رجلا ضربت فكم مبتدا و
مميزها مبتدا ثان ومنصوب خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول
والخبرية اي مميز كم الخبرية بحذف المضاف والا لم يصح الحمل مجرور على الاضافة
مفرد مرة ومجموع اخرى نحو كم رجال ورجال عندي وانما كان مميز الاستفهامية
منصوبا ومفردا ومميز الخبرية مفردا ومجموعا لانهما لما حملتا على العدد وهو
نوعان احدهما المضاف الى المميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كم الا
ستفهامية والخبرية حيث اعطي الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب
مميزها واعطي الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز فخفض مميزها على الاضافة

اي كم وكذا
لكون
فكم الاستفهامية
كم
باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذ احكام العدد

ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع وهو من
الثلثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو من المائة والالف جرى فيهما حكم
كليهما وانما لم يعرف بينهما بالعكس لان الاستفهامية حملت على العدد حملت على
العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو ما دون المائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح
بلا مرجح والمتوسط راجح لان خير الامور اوساطها ولانه كثير والخبرية لما حملت
على العدد حملت على العدد المضاف لانها نقيضة رب فكان الجر بعدها اليق
واحرى ثم الجر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينها وبين مميزها بشيء فان
فصل بينهما فالمختار النصب حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل
نحو كم في الدار رجلا فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية للانشاء التكثير فاوجه
الجمع بين كون كم خبرية وكون جملتها انشائية والتنافي بين الخبر والانشاء ظاهر
قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال
وانشاء الاستكثار ولهذا يقال لمن قال كم رجل ضربت كذبت ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال له
ما استكثرت الضرب كما قالوا اما اكثرهم صح ان يقال انه ليس بكثير ولم يصح ان
يقال ما تعجب من كثرتهم فاختلف جهة الانشائية والخبر فلا تنافي مع احدهما
الجهة وتدخل كلمة من البيانية فيهما اي في مميز كم الاستفهامية ومميز كم
الخبرية كقوله تع وكم من قرية واذا كان الفصل بينهما وبين مميزها بفعل واجب
متعد وجب دخولها لئلا يلتبس مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى
وكم اهلكنا من قرية وكم اتيناهم من اية بينة ولهما اي لكم الاستفهامية والخبرية
صدر الكلام اي لا يعمل فيهما ما قبلهما من الفعل فلا يتقدمان فاعلين وصفتين

... القليل والكثير ... والمتوسط ... ح

اي وانما الجري التصديق والتكذيب في الخبرية لا في الانشاء ح

لان الفاعل والصفة واجب التاخير وانما يستحقان الصدر لان الاستفهامية منه
يتضمن الاستفهام والخبرية يتضمن معنى الانشاء في التكثير كما ان رب يتضمن
يتضمن ح
الانشاء في التقليل او للحمل على الاستفهامية وكلاهما الضمير عايد الى
كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لو قال وكلتاهما لكان اوفق لتانيث
الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليهما بتاويل التذكير اي
كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين وهما كم الاستفهامية و
كم الخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا
ومجرورا فشرع في كونهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فقال فكل ما بعده
الفاء للتفسير فكلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر لان ما الموصولة مع
كلمة كل اذا دخلت على المعرفة اوجب احاطة الاجزاء دون الافراد وهي لا
يستقيم المعنى وذلك ظاهر فيكون موصوفة والضمير في بعده عايد الى ما اي كل لفظ
من كم الاستفهامية والخبرية وقع بعده فعل غير مشتغل عنه اي غير معرض عن كم
بعمل في ضميره او متعلقه كان منصوبا ضمير كان العايد الى كل ما بعده اسم
جزء والجملة خبر المبتدا وهو كل ما بعده منصوبا لتوجه الفعل اليه وعمله فيه
معمولا على حسبه اي حسب العوامل وذا اي على حسب ما يقتضيه العامل يعني ان
اقتضى العامل مفعولا به كان كم منصوبا على ذلك نحو كم رجلا لقيت وكم غلاما
اشتريت وان اقتضى ظرفا كان منصوبا على ذلك نحو كم يوما سرت وكم يوما صمت
وان اقتضى مصدرا كان منصوبا على ذلك نحو كم ضربا ضربت وكم قصدا قصدت اي
اقتضى خبرا كان منصوبا على ذلك نحو كم رجلا كان من جارك وكم رجلا كان من احصرا

وفي قوله غير مشتغل عنه نظر لان اشتغال الفعل عن كم بسبب تعلق ضميره او متعلقه
لا يمنع انتصابه على شريطة التفسير وتسليط مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك في
جوازه نصب كم في نحو كم رجلا ورجلا ضربت غلامه لان الناصب في
صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر موخرا فلا فايدة في اشتراط
هذا القيد لانتصابه بالاتمام الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لانتصابه على
الوجوب والنصب في كم رجلا ورجلا ضربته ليس بواجب بل الرفع على الابتداء اولى
لسلامته عن الحذف فيراد بقوله منصوبا كونه منصوبا على سبيل الوجوب ويرد
عليه ان قوله والا فمرفوع يقتضي وجوب الرفع فيما اذا كان بعده فعل مشتغل عنه بضميره
او متعلقه فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور ويدفع بان المراد بقوله منصوبا
الوجوب وبقوله والا فمرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل
في قوله والا فمرفوع نحو كم رجلا ورجلا ضربته او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل عنه
لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كم رجلا ضربته لان التقدير كم رجلا ضربت ضربته لما
ذكرنا ان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر موخرا
فعلى هذا يرد منصوبا وبقوله والا فمرفوع الوجوب وفي كل الوجهين على معنى وان لم يكن
كذلك لا لفظا ولا تقديرا فمرفوع او يقال انما قيد به احترازا عن نحو كم رجلا او رجل
ضربته اذا جعل كم مبتداء ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه وكلما قبله موصوفه
لا موصولة لما مر اي كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية حرف جر او مضاف فمجرور
بالاضافة الحاصلة بواسطة الحرف الجار اللفظي او التقديري نحو بكم درهما اشتريت العبد
وبكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت وعند كم رجلا اشتريت فان قيل كم يدخل

على الصدر فاذا دخل عليه الجار والمضاف لا يكون داخلا في الصدر قيل اذا دخل
الجار والمضاف عليه انتقل الصدارة منها الى الجار والمضاف لمكان الاتحاد
والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف اليه والا فمرفوع اي وان لم يكن بعده فعل
ناصب غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جار او مضاف فمرفوع لانه
اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جار او مضاف وكان
مجردا عن العوامل اللفظية فيكون مبتداء او خبرا فان قيل يمكن ان لا يكون بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجردا عن العوامل اللفظية
بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير لا مرفوعا قيل معنى قوله فمرفوع انه
يرفع على الوجوب مرة كما في نحو كم رجلا او رجل غلامك وعلى الاولوية اخرى
كما في كم رجلا او رجل ضربته وضربت غلامه فان الرفع مثل ذلك اولى لسلامته
عن الحذف وقوله فمرفوع خبر مبتداء محذوف اي فهو مرفوع مبتداء ان لم يكن
كم الاستفهامي والخبري ظرفا نحو كم رجل قام او قايم لصدق حد المبتداء عليه
وخبر ان كان كم الاستفهامي والخبري ظرفا نحو كم يوما سيرك وكم يوم سيري لصدق
حد الخبر عليه ويعلم كونه ظرفا بالمميز ان كان ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام
حذف مضاف اي مبتداء ان لم يكن مميز كم الاستفهامي والخبري ظرفا وخبر ان كان
مميزهما ظرفا فان قيل هذا الاصل منقوض بنحو كم يوما او كم يوم مدة سيرك فانه
ليس بخبر مع كونه ظرفا قيل المراد بالظرف الظرف المستقر فلا يرد ذلك لانه
ملغى او يقال معناه مبتداء ان لم يكن ظرفا وليس بعده ما يصلح للابتدائية فلا يرد
ذلك لانه وان كان ظرفا لكن ما بعده صالح للابتدائية فتعين للابتداء وفيه نظر لانه

على هذا ينتقض بمثل كم رجل او كم رجلا غلامك فان ما بعده صالح للابتداء
وليس بمبتداء بل هو خبر وكم مبتداء واجيب بان ما بعده وان صح لغة
لكن لم يتعين للابتداء اصطلاحا لان المبتداء اذا تضمن صدر الكلام تعين
للابتداء اصطلاحا على ما عرف في من ابوك عند سيبويه وكذلك اي مثل
كم في محل الاعراب اسماء الاستفهام والشرط نحو ما ومن واين ومتى فان كان
بعدها فعل غير مشتغل عنها بضميرها او متعلقها كان محلها النصب نحو من ضربت ومن
وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جار او
مضاف فمحلها الجر نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمرر امرر وغلام من
تضرب اضرب وان لم يكن فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف فمحل الاسماء الاستفهام
الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال
واين قيامك ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من يأتني فهو مكرم وما
تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيها الخبرية اذ لا
يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء وبهذا علم ان التشبيه في اسماء
الاستفهام في جميع الوجوه وفي اسماء الشرط في بعض الوجوه وفي مثل تمييز كم
عمتك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فلذا اوجه ابيات للفرزدق
يهجو جريرا اي جاء في تمييز كم الذي احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز
ثلثة اوجه النصب على ان كم استفهامية وعلى انها خبرية وعلى هذين الوجهين
يكون كم مبتداء ولك ظرف مستقر صفة لقوله عمة وقد حلبت على عشاري
خبره والرفع على ان عمة مبتداء ولك ظرف مستقر صفتها فيكون المبتداء نكرة متخصصة

أي يكون بعده

أو الجر

بالصفة

بالصفة وحذف مميز كم وقد حلبت على عشاري خبرها وعلى الوجه يكون كم
استفهاما او خبرا وقع مصدرا ان كان المميز المحذوف حلبة او ظرفا ان كان المميز
المحذوف مرة اي كم حلبة او كم مرة عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت
على عشاري وعلى هذا ظهر ان تسمية عمة تمييز ليس باعتبار الوجه الثالث
بل باعتبار نصبها وجرها فقط ثم ان نصب عمة نصب خالة وفدعاء وان
رفعتها رفعتهما وان جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها لكون خالة عطف عليها
وفدعاء صفتها ويحتمل ان يكون صفة خالة وان يكون صفة عمة وخالة
بتاويل كل واحد منهما لكن جرها في صورة النصب لا يتغير منصرف ويمكن رفعها
على انه خبر المبتداء وح يكون قد حلبت صفة او حالا ونصبها على انه حال من
ضميرك وفدعاء المرأة التي اعوجت رسغها من كثرة الحلب او غيره والعشار
بكسر العين جمع عشراء على وزن علماء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر
وكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته الحالبة عشاره وكم الاستفهامية تدل
على كثرتها بحيث خرج عددها عن علمه احتاج الى الاستفهام مع ان هذا
الاستفهام يتضمن التعديد وهو حمل المخاطب على الاقرار بامر يعرفه كقوله
تع الم نشرح لك صدرك ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر بحيث يقربه
الخصم عند الاستفهام عنه وتنكير عمة اما للتحقير او للتكثير او التفخيم وفي ذكر
اللام في لك تخصيص الشناعة ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة
والجملة الندائية اعني يا جرير معترضة متضمنة لايقاظه بسماع ما ذكر
والتصريح بتوجه التشبيه اليه وفي قوله فدعاء ذمة لها بسوء الخلقة او

حروريتها كذلك بكثرة حلب عشاري وانما ذكر الحلب لانه خدمة المواشي
وهي ابلغ في اللوم من خدمة الاناسي وحلب العشار يدل على دوام هذا
الفعل مدة طويلة لان العشار يتاذى من الحلب ولا تطيع الا من المعتد
واعتادت حلبه فيدل حلبها العشار على استدامته هذا الفعل منها والفت
العشار بها واستعمال على يدل على حلبها عشارة مع كراهة ذلك واستنكاف
من خدمتها وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه كانه يستنكف ان
يحلب امثالها عشارة وقد يحذف مميزها عند قيام قرينة كما في مثل كم مالك
مثال مميز حذف مميز كم الاستفهامية اي كم درهما مالك وكم ضربت مثال حذف
مميز كم الخبرية اي كم مرة ضربت الظروف وستعرف وجه بنائها اي من الظروف
المبنية منها ما قطع عن الاضافة كلمة ما عبارة عن ظرف اي ظرف قطع عن
الاضافة بحذف المضاف اليه وهو مقصود منوي اما اذا حذفته نسيا اعربت
المضاف مع التنوين نحو ربّ متاخر كان جزا من تقدم كقبل وبعد تقول
جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا تحت وفوق وامام وقدام
ووراء وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل ومن عل بمعنى من فوق تقول
اتيته من عل بضم اللام اي من فوق وكذا تقول ابدا بهذا اول بضم اللام
اي اول فعلك اي قبل فعلك واذا حذفت المضاف اليه نسيا قلت خمسته
من عل بالجر والتنوين وابتداء به اولا بالنصب والتنوين اي اول فعلك
او قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة غايات لان غاية الكلام في
النطق كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف المضاف اليه صرن غايات في النطق بها

والاستنكاف ننگ كردن

بحث الظروف

ينتهي

ينتهي الكلام وانما بنيت هذه الحروف لتضمن حرف الاضافة وتشبيه الحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه فان قبل الحاجة ثابتة على تقدير ذكر المضاف اليه
ايضا كاحتياج الموصول الى صلته مع وجود ذكرها قيل نعم لكن الاضافة
تمنع البناء واما نحو حيث واذ فبناؤهما لكون بناء المضاف اليه داعيا
معارضا لذلك المانع واختير الضم بجبر النقصان حيث يكون فيه نقصان
بحذف المضاف اليه فجبر ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى الحركات واجري
مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة في حذف المضاف والبناء
على الضم لا غير وليس غير وحسب وان لم يكن ظروفا اي لفظ غير بعد لا وليس
ولفظ حسب لابهام غيرها يتعرف بالاضافة ولكثرة الاستعمال في حسب تقول
جاءني زيد لا غير وليس غير وحسب ومنها اي من الظروف المبنية حيث
وانما بني للرفع اضافتها الى الجملة وهي تناسب مبني الاصل ولا يضاف الا
الى جملة في الاكثر مستثنى مفرغ اي لا يضاف حيث الا الى جملة اسمية
كانت او فعلية لاحتياجها الى جملة كاحتياج الموصول الى ما يتم به لانها
موضوعة لمكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس زيد وحيث
زيد جالس اي مكان جلوس زيد وانما قيد بقوله في الاكثر استعمالا لانه قد جاء
اضافتها الى مفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب
ساطعا ومنها اي من الظروف المبنية اذ للمستقبل اي للزمان المستقبل
الجار والمجرور اما صفته اي اذ الكائن للمستقبل او خبر مبتداء محذوف والجملة
معترضة اي وهي للمستقبل نحو اذا تقوم زيد واذا دخلت على الماضي يجعله

اي يضيء اضاءة مثل اضاءة الشهاب حال كونها ساطعا درخشنده

بمعنى المستقبل نحو اذا قام زيد وقد استعملوا في الماضي نحو قوله تعالى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا بلغ مغرب الشمس ولهذا نظاير كثيرة وفيها اي في اذا معنى الشرط ولذلك اي ولاستعمال اذا في الشرط اختير بعدها اي بعد اذا الفعل نعل ماض مجهول من الاختيار اي ولذلك قيل باولية الفعل بعدها اذ الشرط يقتضي الفعل لكنه لما كان غير وضعي في الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية وقد يكون اذا للمفاجاة اي لوجود الشي مجاءة اي بغتة يعني كالمفاجاة والمجاءة مصدر جمهور اللام من باب المفاعلة معناه كسي را ناكاه كرفتن والمجاءة بالمد ناكاه رسيدن من فتح وسمع فيلزم المبتدا بعدها اي بعد اذا للمفاجاة في الاستعمال غالبا نحو خرجت فاذا زيد بالباب ومنها اي من الظروف المبنية اذ للماضي الجار والمجرور اما صفة اذا وخبر مبتدا محذوف والجملة معترضة اي الكاينة لماضي او وهي كاينة لماضي اي للزمان الماضي نحو جيت اذا قام زيد واذا دخلت على المستقبل جعلته بمعنى الماضي نحو خرجت اذ يقوم زيد اي قام وقد يقع بعدها بعد اذ الجملتان اي الفعلية والاسمية نحو اذ قام زيد واذ زيد قايم لان للزمان الماضي مستقر والماضي ثابت والمستقر والثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية لثباتها والفعلية لكونها بمعنى الماضي فصحت اضافتها اليهما ومنها اي من الظروف المبنية اين وانى للمكان صفة او خبر مبتدا اي الكائنات وهما كائنتان للمكان استفهاما وشرطا انتصاب استفهاما على انه تمييز اي من حيث الاستفهام اي للاستفهام عن المكان او حال اي حال كون المكان ذا استفهام او ظرف اي وقت استفهام وانما بنيا لتضمن حرف الاستفهام

والشرط

للمكان م

يجوز العدول الى النكرة المتخصصة وقل المثنى نحو ما رايته مذ اليومان الذان صاحبنا فيهما وكذا المنكر المتخصص نحو ما رايته مذ يوم التقينا وهو المقصود وثانيهما بمعنى الجميع اي جميع المدة فيليهما الزمان المقصود بالعدد معرفة كانت او نكرة اي يقع بعدهما الزمان الذي قصد هو مع عدد اي المدة التي قصدت هي مع عدد فالباء بمعنى مع حتى لو كان المقصود ان جميع المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد ولقايل ان يقول ان المقصود بيان جميع المدة المراد وذا لا يستلزم العدد لصحة ما رايته مذ يومنا هذا او شهرنا هذا واجيب بان عدد الافراد او عدد الاجزاء اذ الجميع يستلزم ذلك فلا يرد ما ذكرتم وقد يقع المصدر او الفعل او ان المنفصلة بعدهما نحو ما فرحت منذ ذهابك وما فرحت مذ ذهبت وما فرحت مذ ان بكر ذاهب فيقدر زمان مضاف لصحة الحمل وكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك يعني اول مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ زمان انك ذاهب يعني مذ زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ ذهبت منذ زمان ذهبت باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفخ في الصور فان قيل لم لم يذكر ان المخففة نحو ما فرحت مذ ان ذهبت فهي قيل لعله ادرجها في ذكر ان بارادة ان مخففة وان مشددة معا او ادرجها في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية وهو اي كل واحد من مذ ومنذ مبتداء خبره ما بعده وصحته وقوعهما مبتداء مع انهما لما بالمعرفة اي بالاضافة فتكون معنى اول المدة او جميعها خلافا للزجاج فانه يجعل ما بعده مبتداء وهما خبران مقدمان اي معنى الجمعة اول المدة ويومان جميع المدة لانهما نكرتان وما بعدهما معرفة او نكرة

لحصول التقيين

انتفت فيها الروية يومان كان قبل ما رايته مذ يومان اي جميع مدة عدم رؤية يومان وذلك لانه لما قصد بيان جميع المدة هو

متخصصة بتقديم الحكم والجواب بما ذكرنا من التاويل بالمعرفة وانتصاب خلفا
على انه مصدر اي يخالف هذا القول خلافا للزجاج والجملة معترضة لبيان
الخلاف ومنها اي من الظروف المبنية لدي ولدن بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون وفيها لغات غيرهما وقد اشار اليهما بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام
والدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولدن بفتح
اللام وسكون الدال ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام
وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح الدال واصل اللغات لدن بفتح اللام وضم الدال
اللام وضم الدال وسكون النون كما ان عضد بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته
فاسكن العين بلا نقل ضمته الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتحا او كسرا
وحركت النون كسرا وحذفت النون او اسكن العين بنقل ضمته الى الفاء فحركت من اصل لغات بلا اسكان
النون كسرا او حذف النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ و
وقع هذه اللغات بترتيب اخر وهو هكذا لدُ بفتح اللام وضم الدال ولدَ بفتح
اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدَن بفتح اللام والدال و
سكون النون ولدِن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولُدن بضم اللام وسكون
الدال وكسر النون ولَدِن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غير حذف النون
من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او بنقل و تحريكت العين
فتحا وكسرا للساكنين بعد اسكانها بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او تحريك النون
كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتامل ثم اعلم ان لدى بمعنى عنده وهو معرب فلا
وجه لبنائه الا انه يقال بني لدى واخواته سوى لدى لشبهها بالحروف وهي من في لزومها

معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من عنده ولذا يلزمها من لفظا او تقديرا وحمل لدى
بمعنى عنده لغير معنى الابتداء عليه طردا للباب وقيل لدن بناء وساير اللغات سوى
لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء لانها بمعنى من عنده وحمل لدى التي بمعنى عنده عليها
طردا للباب وفيه نظر لانه يوجب ان لا يبنى عند لظهور من في لدن لعدم التضمن
ح وقيل بني لدى بالحمل على لدا الموضوع عند وضع الحرف وكذا ساير لغاته وفيه نظر
لان وضع بعض اللغات وضع الحرف مبني على بنائه وعدم التصرف فيه فلو بني بناء
على وضعه وضع الحرف لزم الدور واجيب بانا سلمنا ان بناءه مبني على وضعه
وضع الحرف ولكن لا نم ان وضعه وضع الحرف مبني على بنائه وعدم التصرف بل مبني
على شبهه بمن في لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو الابتداء على ما مر
فلا يلزم الدور والفرق بين لدى وعندك عنده يستعمل الحضور حقيقة او حكما
فتقول عندي مال سواء كان المال حاضرا او قريبا عندك او بعيدا عنك لكنه
في حرزك وحفظك فكانه حاضر عندك بخلاف لدى فانه يستعمل الحضرة
الحقيقة فلا تقول لدي مال الا ان يكون حاضرا قريبا عندك ومنها اي من الظروف
المبنية قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهي قُطُّ بضم القاف
و الطاء المشددة المضمومة وقُطِّ بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقَطَّ
بضم القاف وفتح الطاء المشددة وقَطُ بفتح القاف وضم الطاء المخففة وقُطُ بضم
القاف والطاء المخففة المضمومة وهي للماضي المنفي عموما نحو ما
رايته قط ما رايته في جميع الازمنة الماضية والمراد بالمنفي اعم من ان يكون لفظا
او معنى كقول الشاعر جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط وقد يستعمل في الاثبات نحو

كنت اراه قط اي دائما ثم الماضي ان كان صفة الزمان اي الزمان الماضي فاسناد

المنفي اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظرف اي الزمان الماضي الذي ينفي

فيه اي نفي وقوع شيء فيه وان كان صفة العامل المنفي اليه ظاهر وكذا الكلام في

قوله وعوض للمستقبل المنفي اي للزمان المستقبل المنفي وقوع شيء فيه او لامر

المستقبل المنفي اي عامله يكون امر مستقبلا منفيا نحو ما نحو لا اراه في جميع الا

المستقبل بني عوض لتضمن معنى حرف الاضافة وشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف

اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العايضين بدليل استعماله كذلك واعرابه مثل

قبل وبعد ولذلك بني على الضم كقبل وبعد والعايض الباقي على وجه الارض اي

وقت بقاء الباقين وبناء قط لتضمن معنى لام الاستغراق واختيار الضم للحمل على

عوض ولو قال وعمهما قط وعوض للماضي والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر

لكان احسن لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته عن تكرار لفظ المنفي لكنه

لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضي والمستقبل في كليهما اعرض عنه الى التكرار و

الظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها اي بناء تلك الظروف على الفتح

نحو يوم ينفخ في الصور ويوم ينفع الصادقين صدقهم ويومئذ وحينئذ اذ

المعنى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وانما جاز بناؤها لان الجملة مبنية

من حيث هي هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان المراد

بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا

ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى الاعراب لانها لا تقع

فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساؤها الاعراب لفقدانها

مقام الفرد

مقام المفرد اخرج عن كونها مبنية الاصل لان ما هو مبني الاصل كالحروف و

الماضي والامر بغير اللام لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو

مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة لا مجرور الماضي فخرج الجملة عن كونها

مبنية الاصل ولم يخرج عن شبهها بمبني الاصل في عدم وقوعها فاعلة ومفعولة و

مضافا اليها بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى بناء

سببها بالاضافة اليها ولو بواسطة كما في اذ المضاف الى الجملة جواز البناء

واختار الفتح للخفة ثم اعلم ان جواز البناء في الظروف انما يكون في المضافة

الى الجملة جوازا كيوم وليلة وحين ووقت واما الظروف المضافة اليها

وجوبا مثل اذ واذا وحيث فما كان بناؤها واجبا على ما عرف وكذلك اي مثل

الظروف المذكورة في جواز البناء على الفتح مثل وغير مع ما اي مفردا مع ما

وان اي اذا اضيف مثل وغير الى ما او الى ان المخففة او الى ان المثقلة يجوز

بناؤها على الفتح مثل الظروف المذكورة كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وكقول

الشاعر لا يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال

جمع وقل وهو شجر المقل شجر معروف وفي الكلام قلب اي اوقال ذات غصون

وانما قلب لضرورة الشعر الحمامة عند العرب ذات طوق كالفاختة والقمري

ونحوها وكقولك لم يمنعني من الجلوس غير انك قائم بني مثل في المثال الاول لاضافته

الى ما انكم وغير في المثال الثاني لاضافته الى ان نطقت وفي المثال الثالث لاضافته

الى انك قائم وانما بنيا لاضافتهما الى الجملة صورة وشبهها بالحروف للابهام

والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكر بناؤهما في بحث بناء الظروف

وان لم يكن من الظروف ضمنا لكونهما مشابهين للظروف ثم لما قسم الاسم
اولا الي المعرب والمبني وبين احكام قسميه شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار
وضعه لمعين او غير معين فقال المعرفة ما وضع لشيء بعينه الجار والمجرور صفة
لشيء اي لشيء ملتبس بعينه اي لشيء معين قيد به احترازا عن النكرة فانها
لم توضع لشيء بعينه والمراد بشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل
المعهود خارجيا و انت وهو او جنسا معينا كاسامة فانه علم الجنس الاسد
وكالاسد محلي بلام الجنس او جملة بعينه من كل افراد جنس او بعضها كالعرب
بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج عن الحد المضمرات و
المبهمات لانهما وضعا لشيء غير معين لانهما كليات الوضع لان انا مثلا موضوع
لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة الي كل شيء قيل
معناه ما وضع للموضوع علي شيء معين في التركيب اي في الاستعمال فتدخل
المضمرات والمبهمات لكونهما وان كانت كليات الوضع لكنهما جزئيات الاستعمال
فان انا في التركيب لا يستعمل الا [illegible] لمتكلم معين وانت لا يستعمل الا
لمخاطب معين وهذا لا يستعمل الا لمشار اليه معين او يقال معناه ما وضع لشيء
معين بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات او بوضع كلي [illegible] قاعدة
كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد نحو جدك وراسك فانه نكرة
تقع [illegible] علي شيء معين لعدم تعدد وجد المخاطب وراسه لان وضع امثاله لغير
معين وان وقع علي معين بعارض بوجد كوجد المخاطب وراسه وكذا لا يرد
نحو ادخل السوق معرفا بلام العهد الذهني فانه معرفة مع انه يقع علي فرد غير معين

حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا يوصف بالجملة
ولقد امر علي اللئيم يسبني لما مر ان المراد بشيء معين اعم من ان يكون فردا
معينا كزيد والرجل المعهود خارجيا او حقيقة معينة كاسامة والاسد اذا
كان محلي بلام الحقيقة ولا شك ان المعرف بلام العهد الذهني وضع
للوقوع علي حقيقة معينة مثل اسامة وان كان الفرد غير معين اذ المعهودة
بينك وبين مخاطبك في الذهن او يقال انه في حكم النكرة لوقوعه علي فرد
غير معين ولهذا يوصف بالجملة فيكون خارجا من الحد وفيه نظر لانه لو كان
في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا
للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك لان المعرف بلام العهد الذهني موضوع لشيء
معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اي للماهية المعينة ووقوعه
علي فرد غير معين بعارض لحوق القرينة كالدخول مثلا فان الدخول في
ماهية السوق من حيث هي هي ممتنع يؤيده ما ذكر في المطول وغيره ان الفرق
بين النكرة وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف
المعرف بلام العهدية نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية
مستفادة من القرينة كالدخول مثلا وهي اي المعرفة او المعارف بالاستقراء ستة
المضمرات نحو انا وانت والاعلام نحو زيد وعمرو والمبهمات [illegible] اي الموصولات
واسماء الاشارة نحو هذا والذي وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة من
غير اشارة حسية الي مشار اليه مبهم عند المخاطب عند النطق لانه بحضرة
المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب

اعلم انه لكون المعرف باللام العهد الذهني معرفة لفظا اجري عليه احكام المعارف [illegible] مبتدأ او ذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ولكونه نكرة في المعنى [illegible] النكرة [illegible]

ولم يقولوا للضمير الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند
المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية كذا في الرضي وما عرف
باللام العهدية والجنسية والاستغراقية نحو الرجل والغلام وفي ذكر اللام
فقط اختيار مذهب سيبويه وعلى مذهب الخليل حرف التعريف اللام
مع الالف وانما قال وما عرف باللام ولم يقل وما دخله اللام ليلا يدخله
اللام الزائدة لتحسين النظم او بالنداء نحو يا رجل لقصد التعيين بخلاف يا
رجلا لغير معين فانه نكرة وفي ذكر المعرف نظر لرجوعه الى المعرف باللام بالنداء
اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا لم يذكره المتقدمون وانما لم يذكر المعرف
بالميم في قوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر لان
الميم بدل من اللام فلا يعد ما دخله قسما آخر من المعارف والمضاف
الى احدها اي احد الاربعة المذكورة معنى مفعول مطلق بحذف مضاف
اي اضافة معنى اي اضافة مفيدة معنى او مفعول له بحذف مضاف
اي افادة معنى اي الذي اضيف الى احدها لاجل افادة معنى او مفعول
لقوله والمضاف بحذف مضافين اي ذات افادة معنى وفيه احتراز
عن المضاف الى احد المعارف الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد
شيا ثم الشيخ ذكر هذه المعارف على حسب ترتيبها من مراتب التعريف
عند سيبويه وجمهور النحاة واشار بالترتيب في الذكر الى الترتيب في
المرتبة العلم ما وضع لشيء بعينه صفة اي شيء ملتبس بعينه اي بشيء معين
وانما خص العلم بذكر التعريف من بين ساير المعارف لان المضمرات والمبهمات

والمضاف

والمضاف بين تعريفاتها قبل والمعرف باللام مستغن عن التعريف فلذلك خص
العلم بذكر التعريف وكلمة ما موصولة او موصوفة عبارة عن اسم او لفظ
والمراد بشيء بعينه اعم من ان يكون فردا كزيد وجنسا كاسامة وكذا
اعم من ان يكون عينا كزيد او معنى كفجار وخباث انسانا كما مر او غير انسان
فكذلك حما تحفظه ويولف كاعوج علم فرس لبني هلال او لا كاسامة علم لجنس
الاسد غير متناول غيره انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على انه مفعول
به متناول فان قيل يدخل في هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها وضعت والمعرفات باللام والمضاف
لشيء معين غير متناول غيره في تركيب واحد قلنا معناه وضعت لشيء
معين غير متناول غيره في شيء من التركيب فيخرج المضمرات والمبهمات والمعرفات
باللام والمضافات لتناولها فردا آخر في تركيب آخر ولا يرد عليه علم الجنس مثل
اسامة حيث يقع على افراد بعينه لانها وضعت لان يقع على حقيقة معينة
غير متناولة غيرها وان كان ما صدقت عليه من الافراد غير معين وفيه نظر لانه
على هذا ينبغي ان يكون الرجعى والذكرى علم جنس لانه وضع لان يقع على حقيقة
معينة مثل اسامة وانما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف
نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر لانه وضع لشيء بعينه متناولا غيره
ايضا لكنه متناول غيره باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول
غيره بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشيء واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء
كان منقولا كفضل او مرتجلا كعمران مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله وبرق نحره
اسما نحو زيد او لقبا نحو الصديق او كنية نحو ابو بكر موضوعا لمعنى كزيد او معنى حدثا

[illegible]

كسبحان علم الشيخ او وقتا كغدوة او لفظا يوزن به نحو فعلاء الذي مؤنثه فعلى
او مرادا محض لفظ كسعد كوز او عددا كستة ضعف ثلثة وانما قال عنى متناول غيره
لم يقل غير متناول ما اشبهه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظة الله لا تكليف بشر
لشيء حتى يحكم بانه لا يتناول ما اشبهه وللزمخشري ان يقول في جوابه ان السوال
لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود فلا يشترط
لنفي تناول ما اشبهه وجود ما اشبهه وللمعترض ان يرد ذلك بان نفي التناول وان
كان سلبا لكن الصلة هي قوله ما اشبهه موجبة فوجب ثبوت الشيء وذلك باطل
وللزمخشري ان يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق والتصور
ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة
ونفي تناول ما اشبهه اما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او بنفي التناول
مع عدم ما اشبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف المعارف
اعرفها اي اعرف المعارف اي بجملها تعريف المضمر المتكلم نحو انا ثم المخاطب نحو انت
لاستحالة الاشتباه في المضمر المتكلم وقلته في المضمر المخاطب اذ الخطاب في الغالب
لمعين اما الخطاب بغير معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الآية ثم
المضمر الغائب ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام او بالنداء و
المضاف الى احدها معرفة بحسب المضاف اليه وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور
النحاة وفيه اختلاف كثير لا يليق ذكرها بهذا المختصر وفائدة الخلاف تظهر في
الوصف فقط النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لشيء غير معين من غير ان ينظر فيه الوضع
لمعين بوضع جزئي او كلي نحو رجل وفرس وفيه احتراز عن المعرفة ولا يرد نحو اسد وذا

او اكملت تعريفا

لكن فانه نكرة

لكن فانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لان ذلك موضوع لشيء لا بعينه وان وقع
على معين فاعتبار عارض نحو جاء الحاطب وراس ولا يرد نحو ادخل السوق
فانه موقت وقد وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام الحقيقة المعينة
ووقوعه على فرد غير معين بعارض كالدخول مثلا فان الدخول في حقيقة السوق
من حيث هي هي ممتنع فلا يرد نحو اسامة حيث يقع على فرد غير معين وليس نكرة
لانها لم توضع لفرد غير معين بل الماهية معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا
وجود لها الا في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار
وضعه لمعين وغير معين شرع في تقسيم آخر باعتبار دلالته الكمية وعدم الكمية
اسماء العدد فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر اسماء العدد
واشار الى ان كل واحد مما سواه من القسم الاخر طلبا للاختصار او يقال لما ذكر النكرة
اعقبها اسماء العدد التي يلازم اكثرها التفسير بالنكرة ولو اخرها عن المذكر و
المؤنث لكان اولى لتعلقها بمبحث التذكير والتانيث ايضا ما وضع لكمية احاد
الاشياء والاحاد جمع الاحد وهو الفرد اي اسماء العدد اسماء وضعت ليدل على
مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعدودات خرج بقيد الوضع نحو رجل لانه
وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار سياق الاثبات لان النكرة في سياق
الاثبات تخص لا بالوضع وكذا يخرج نحو رجلان لانه لم يقصد به هذا القدر بل
الكمية مع الذات وهذا الجواب ينافي في رجل ايضا وبهذا يندفع ما قال صاحب الرضي
انه يدخل في هذا الحد رجل ورجلان لانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا وضعا
مع ذلك لماهية ذلك الشيء الفرد الى هذا عبارته لا يقال انهما يخرجان بقيد الاحاد

اسماء العدد

الاشياء لانا نقول انهما لو خرجا بهذا القيد لخرج واحد واثنان بدا ايضا وهما لم
يخرجا بيعلى ما نبين ههنا فلا بد من ما ذكرنا فافهم وخرج بقيد الكمية الجمع لانه
كمية الشيء على حده المعين لكانه قال اسم العدد ما وضع لعدد المعين فيخرج الجمع
لانه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هي الصفة المنسوبة الى كم اي الصفة
التي يستفهم بكم وهي العدد الخاص فلا يلزم منه التعين وانما يلزم التعين في الجواب
فافهم بل خرج بهذا القيد ما لم يوضع لكمية المسافة دون الاحاد كالفرسخ والميل
وكذا خرج به الخط والسطح والجسم التعليمي لانها لم توضع لبيان كمية احاد الاشياء
فالخط في اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له طول وعرض
والجسم التعليمي ما له طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الذراع وفيه نظر
لان الذراع وضع لما وضع لكمية ما يزرع به وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع لكمية
ما يزرع به فيخرج بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء
واجيب بانه وان لم يوضع لكمية ما يزرع به لكنه لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة
المقدرة لانه وضع لخشبة متصفة بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية
فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ
الواحد والاثنان ولا خلاف عند النحاة في انهما من اسماء العدد لصحة وقوعهما
جوابا لمن قال كم عندك من كذا ولهذا عدهما من اصول الاعداد حيث قال اصولها
اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف قيل انهما يدلان على الاحاد بالدفعات
وان لم يدلا عليه دفعة واحدة وقيل ان قوله احاد الاشياء في مقابلة اسماء العدد
والجمع اذا قوبل بالجمع تقتضي انقسام الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع

لكمية

لكمية من المعدودات فلا يخرجا من الحد وقيل معناه ما وضع لبيان المقدار
المعدودات فيندرج فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بهما كذا في
الشامل وقال بعض الشارحين لو قال ما وضع لكمية لكان اولى لئلا يخرج
الواحد والاثنان فانهما من اسماء العدد عند النحاة ولا يدلان على كمية احاد الاشياء
فقوله احاد الاشياء ما نفع الا ما ضر وفيه نظر لانه يدخل في الحد ما وضع
لكمية المسافة كالفرسخ والميل وكذا يدخل الذراع على ما بينا فلا بد من هذا
القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلث جماعات وثلثة جموع فانه يدل
على الجماعات دون الاحاد قيل لا نم ذلك بل يدل على احاد الجماعات والجموع فلا
يرد نقضا اصولها اي اصول اسماء العدد اثنا عشر كلمة فقوله اصولها مبتداء
واثنا عشر كلمة خبره والجملة مستأنفة كانه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع
ان يسال فقال اصولها اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الفاظ
التي يرجع اليها ضمير اسماء العدد اثنا عشر كلمة وما عدا تلك الالفاظ تتفرع عنها
بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف
كثلثة وعشرين وكواحد ومائة وكذا احد عشر لان اصلها العطف او باضافة
نحو ثلثمائة او ثلثة الاف كذا في الرضي وارتفاع قوله واحد على انه مبتداء
محذوف اي احدها واحد وعلى انه بدل البعض من اثنا عشر وفيه نظر لان
الضمير لازم في بدل البعض وليس ههنا ضمير واجيب بان المراد باللزوم فيه
اللزوم الاستعمالي فلا ضير في تركه في بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون
الضمير محذوف لحصول العلم به كما في قولهم البر الكر بستين والتقدير واحد منها

قبل ما

فان قيل كلمة الى في قوله الى عشرة ليست اسقاطية لعدم دخول ما بعدها فيما

حتما يكون امتدادية فيلزم ان لا يدخل العشر في حكم ما قبلها عملا بالغاية قيل

معناه واحد وغيره الى عشرة فيكون اسقاطية فيدخل ما بعدها فيما قبلها فوق

وما نه عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة تقول على صيغة المخاطب دون الغايب

والغايبة اي تقول انت في الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان للمذكر

واحدة اثنتان وثنتان للمونث وهذا جار على الاصل والقياس بتذكير المذكر

وتانيث المونث وهذه الاعداد وما بعدها موقوفة لانها مذكورة على طريق التعداد

ثلثة الى عشرة للمذكر وثلث الى عشر للمونث وهذا غير جار على الاصل والقياس

بالحاق التاء في المذكر للتاويل بالجماعة لان مدلولها الثلثة وما فوقها جماعة فناسب

ان يأول بالجماعة ليطابق اللفظ مدلوله وتركها في المونث للفرق بينه

وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاحتيج الى تانيثه ولا وكلمة الى في كلا

الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها الى عشرة وثلث وما زاد عليها

الى عشر وصلة لا امتدادية ولا اسقاطية اي ولا منتهيا الى عشرة والى عشر

وقولنا وقوله منتهيا مفعول مطلق لقوله تقول ولما فرغ عن بيان العدد المفرد

شرع في العدد المركب فقال احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا

عشرة وثنتا عشرة للمونث وهذا جار على الاصل والقياس بتذكير الجزئين

في المذكر وتانيثهما في المونث ثلثة عشر وما زاد عليها الى تسعة عشر للمذكر

ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسع عشرة للمونث يعني باسقاط التاء من العشرة

واثباتها في التي في المذكر وعكس ذلك في المونث اي بتانيث الجزء الاول

جماعة

تذكير

وتذكير الثاني في المذكر وعكس ذلك في المونث برجوع العشرة بعد التركيب

الى الاصل دون النيف تقليلا لخلاف الاصل والنيف بالتشديد والتخفيف

هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف يعني يبلغ العقد الثاني وتميم تكسر

الشين اي شين العشرة المركبة مع غيرها في المونث فقوله وتميم مبتدأ وقوله تكسر

الشين خبره والجملة معترضة لبيان الخلاف وفي المونث ظرف تكسر وانما تكسر

تحرزا عن توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة في احدى عشرة وثنتا

عشرة والبواقي فتحات العشرة لان اللفظين بالتركيب والامتزاج صارا بمنزلة

لفظ واحد والحجاز تسكنها تحرزا عن اربع فتحات مع ثقل التركيب وما ذهب

اليه تميم ضعيف لانه عدول من الفتح الذي هو الاخف الى الكسر الذي هو الاثقل

وهذا الخلاف في المونث واما في المذكر فالشين مفتوحة بلا خلاف وعشرون

واخواتها اي اخوات عشرون اي نظايرها واشباهها فيهما اي في المذكر والمونث

وضعا وذلك على سبيل تغليب المذكر على المونث كذا في المفصل فقوله عشرون

من مقولات تقول على وجه التعداد والوا وعلى الحكاية واخواتها منصوبة بكسر

التاء على نحو رايت هندات عطف على قوله عشرون وفيهما ظرف تقول وفي

رفع اخواتها فهي مبتداء محذوف الخبر اي واخواتها مثلها والجملة معترضة

عشرون مبتداء واخواتها عطف عليه وفيهما خبر لا تقطع سلسلة التعداد

فيشكل قوله احد وعشرون حيث لا خبر هنا فلا بد من جعل هذه الاعداد

تقول والرفع في عشرون على الحكاية يعني اذا زاد على عشرين تقول في المذكر احد

وعشرون وفي المونث احدى وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم اي

عشرون واخواتها على النيف حال كون النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره

من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون التاء في المونث فتقول ثلثة وعشرون

الى تسعة وعشرون رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرون امراة وكذا سائر

العقود تقول ثلثة وتسعون الى تسعة وتسعون الى تسع وتسعين امراة ثم

ثم بالعطف عطف على قوله تقول اي ثم تقول بلفظ ما تقدم فتقول

ما تقدم حال عن المعطوف عليه المفهوم وهو النيف اي ثم تقول بعطف عشرون

واخواتها على النيف حال كون ذلك النيف ملتبسا بلفظ وتقول كذا ثم كذا

تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ اي بعطف عدد تقدم

ذكره او صفة للمعطوف اي بالعطف الملتصق او الملتبس بما تقدم فان قيل

المتصف بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعني النيف دون العطف يكون صفة

للعطف قيل ان التصاق المعطوف بشيء يوجب التصاق العطف بذلك الشيء

مائة والف مائتان والفان فيهما اي في المذكر والمونث وضعا فقوله مائتان

من مقولات تقول على وجه التعداد وفيهما ظرف تقول اي تقول كذا وكذا فيهما

ثم تقول بالعطف على ما تقدم اي ثم تقول قولا ملتبسا بعطف النيف على المائة

والالف وتثنيتهما او بالعكس اي عطف المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما او بالعكس

العكس اي عطف المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما على النيف واقعا على وجه تقدم

من التذكير في المونث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة والتركيب

العطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة وواحد او واحدة او اثنان او اثنتان

وفي الاضافة مائة وثلثة رجال وثلث نسوة وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا

او احدى

عشر رجلا وثلث ص

واحدى عشرة امراة ومائة وثلثة عشرة امراة وفي العطف مائة وعشرون

رجلا وواحدة وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث و عشرون

امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة ثم تقول ثلثمائة

وكذا ثلثمائة الى تسعمائة وكذا والف وكذا والفان وكذا وثلثة الاف و

ومائة والف وكذا على ما ذكرنا من الالفاظ وعلى هذا فقس ويجوز ان تعكس العطف

في الكل فتقول واحد ومائة واثنان ومائة واثنتان الى آخر ما ذكرنا وفي ثماني

عشرة فتح الياء مبتدا مقدم الخبر اي فتح الياء كائن في ثماني عشرة فهو الكثير الشائع

قياسا على اخواته لان صدور الاعداد المركبة مبني على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها

اي اسكان ياء ثماني عشر تخفيفا وحذفها بفتح النون شاذ جر دقوله وحذفها اي

حذف الياء مع فتح النون شاذ وانما حذفها جاز وذلك لكثرة التخفيف وانما فتحت النون

جعل هذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح العقد ويجوز حذف

الياء مع كسر النون للدلالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف الياء افرادا اي غير

مركب مع العشرة وجعل النون متعقب الاعراب اي موضع اعتقاب الاعراب

اي موضع لحوق الاعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل كقول

لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال

الاعداد شرع في بيان حال المميز اي على المعدودات فقال ومميز الثلثة وما زاد

عليها الى العشرة مخفوض بالاضافة اي باضافة الاعداد الى المميزات مجموع لفظا

كثلثة رجال او معنى كتسعة رهط وثلثة ذود وخمسة نفر وانما ابتدا ببيان

مميز الثلثة لعدم مجيء المميز لما دون الثلثة وانما كان مميزها مخفوضا على الاضافة

Marginal notes:

رجلا وثمن وتسعون ص

تقول كذا ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف ملتبسا

فكيف

اوامراة ومائة وواحد وعشرون رجلا ص

وكذا الى عشرة الف وكذا واحد عشر الفا وكذا او تسعة وتسعون الف ص

الكثير ص

ولم يكن منصوبا على التمييز كمميز ما زاد على العشرة لان مميز الاعداد موصوف مقصود
معنى لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة لان هذه الاضافة مثل الاضافة
في اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذه التمييز يصير على صورة الفضلات واما النصب
فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع الاضافة كما ستعرف وانما كان مميزها مجموعا
ولم يكن مفردا كمميز ما فوق العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فالحري
ان يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود لان العدد هو المعدود في المعنى فان الثلثة
هي الرجال في المعنى واما افراد مميز ما فوق العشرة فلدليل ستعرف وقد جاء ثلثة
اثوابا بتنوين ثلثة ونصب اثوابا في الشعر على الشذوذ ثم ذلك المجموع يجب
ان يكون مكسرا او سالما بالالف والتاء اذا لم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات
مع وجود سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع السالم بالواو والنون اصلا فلا يقال
ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع سواء كان جمع قلة
او كثرة ان تعين ولم يوجد غيره يقال ثلثة ارجل ورجال اذا لم يوجد لواحدهما
جمع غيرهما فيكون هذا الجمع مشتركا بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثرة وقلة
غلبت الاضافة الى جمع القلة ليطابق العدد المعدود لانه الثلثة الى العشرة
عدد القلة وقد جاء الاضافة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة لنكتة فيكون
جمع الكثرة مستعارا عن جمع القلة كالاضافة في قوله ثلثة قروء مع وجود اقراء
وليس بقياسي وقال المبرد قياس والنكتة في استعمال جمع الكثرة في الاية مع
وجود جمع القلة التنبيه على ان الثلثة في التربص في حق النساء وان كانت قليلة بعضهن
الى الازواج كثيرة الا في ثلثمائة تستثنى مفرد اي مخفوض مجموع في جميع المواضع الا في

ثلثمائة

ثلثمائة وما زاد على ذلك الى تسعمائة فان مميز الثلثة الى التسع في ثلثمائة
الى تسعمائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر مائة استغناء
بلفظ الف وكان قياسها اي قياس هو لفظ المائة المضاف اليها ثلث الى
تسع مئات للمؤنث او مئين للمذكر لكنه تركوا القياس لكراهتهم ان يجعلوا
بعد التزام المفرد في احد عشر الى تسعة وتسعين تمييزا لان الجمع الذي
طال عهده في ثلثمائة الى عشرة فاستحسن الحمل على القريب وهو احد عشر الى
تسعة عشر وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة
وتسعين رجلا في لزوم افراد التمييز وانما رجعوا الى الخفض تحرزا عن هدم
حكم الثلثة الى التسعة من كل وجه فان قيل العدول الى الجمع بالواو والنون
غير جائز فلا يجوز نحو مسلمين ولا ثلث سنين فكيف يقال كان القياس
ثلثمئين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون
وفيه نظر لانه لو كان كذلك لاكتفى بنظير واحد فان قيل الجمع بالواو والنون يختص
بذكور العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعا وبالياء والنون نصبا
وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ لجبر النقصان
الواقع في مائة بحذف اللام فيجوز ان يجمع بالالف والتاء كثبات جمع ثبة
وبالياء والنون كثبين جمع ثبة وبالياء وان لم يكن من العقلاء وفي كلام النفس
الميم مكسورة وبعضهم يقول مئون رفعا ومئين نصبا وجرا بضم الميم وقال الاخفش
ولو ضمت ميم مات كميم سنين جاز وعيّن احد عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين
مفرد منصوب نحو احد عشر رجلا قال الله تعالى تسع وتسعون نعجة اما النصب

فوجب خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات صح
وهو الى م

لامتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوي الناشي من الاضافة الى المفسر
بخلاف نحو احد عشر رجلا فانه تركيب ثلثة اشياء فحادي عشر احد عشر فانه
تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوي الناشي من الاضافة الى المفسر واما
في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع حذف النون وابقايها عند
الاضافة لانها لو اضيف مع حذف النون لزم حذف نون اصلي وضعت مع الكلمة
ولو اضيف مع بقايها لزم بقاء نون يشبه نون الجمع وكل منهما مستكره واما الافراد
فلان المفسر اصل وهو احق من الجمع والغرض من التمييز وهو التفسير والتبيين
يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة ومميز المائة والالف وتثنيتهما اي تثنية
الالف والمائة وهي مائتان والفان وجمعه اي جمع الالف وهو الاف والوف
مخفوض مفرد وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان المائة ليست مستعمل
جمع
حيث يقال ثلثمائة الى تسعمائة ولا يقال مئون اومئات وانما كان مميز المائة
والالف مخفوضا مفردا لانهما يشبهان الثلثة الى العشرة في اللفظ من حيث
انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف وكذا يشبهان
احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلا منهما عدد الكثرة مع انهما يفترقان
بهذا القسم فاعطي مميزهما احد حكمي مميز الثلثة الى العشرة وهو الخفض على الاضافة
واحد حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم
يعكس اذ التمييز اصله الافراد مع حصول غرض التفسير به واذا كان المعدود مونثا
واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص المطلق على المرأة او الامر بالعكس اي بعكس
ما ذكرنا بان كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مونثا كالنفس المطلق على

هكذا الاضافة اما في احد عشر الى تسعة وعشر فلامتناع ص

الرجل

اي م
الرجل فوجهان ففي المعدود وجهان اعتبار التانيث واعتبار التذكير على با
لاعتبارين فتقول عندي ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ وثلث اشخاص
منهن اعتبارا بالمعنى وكذا تقول عندي ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا بالمعنى
وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى لان نظر النحويين
الى اللفظ ولقايل ان يقول حق هذا الحكم ان يذكر عند الاعداد التي يفترق
تذكيرا او تانيثا كواحد وواحدة واثنان واثنتان وثلث وثلثة لا بعد بيان
المائة والالف حيث يستوي فيهما التذكير والتانيث ولا مميز لواحد واثنان
اي لا يذكر لواحد واثنين مميز بعدهما استغناء بلفظ مميزه اي مميز كل
منهما مثل رجل ورجلان مثلا عنهما اي عن ذكر الواحد والاثنين يعني ان
ذكر المميز بعدهما يستغني ذلك المميز عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان ذكرها
بعد الواحد والاثنين يستغني عن ذكرهما لافادته اي لافادة ما هو مميزها
اي مميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلان مثلا النص المقصود بالعدد اي
التصريح الذي قصد بالعدد وهو بيان الكمية اي بيان الفرد الواحد في مميز
واحد والاثنين في مميز اثنين فلا يصلح ان يقع تمييزا اذ التمييز لا يصلح ان يكون معنيا
عن المميز لان حكم التمييز وقصد الامرين اي التمييز والمميز ليحصل الاجمال والتفصيل
وبعدم استغناء كل واحد منهما عن الاخر فان قيل الاستغناء عن شيء لا يمنع ذكره على
وجه تاكيدا وتشويق او نحوهما كما في الله واحد ولا تتخذوا الهين اثنين ونعم
رجلا ورب رجلا قيل لما كان مميزهما بلفظ يدل على نص صيغة العدد وهي بيان العدد
ورجلين يدل على الاثنين امتنع ايقاعهما مميزا لان كون التمييز مغنيا عن المميز

اي الواحد والاثنين فان رجلا يدل على الواحد

خلاف ما عليه باب التمييز بل باب التمييز على افادة النسبتين اي النسبة الاجمالية
والنسبة التفصيلية معا وعدم استغناء كل واحد عن الاخرى كما عرفت في عندي
منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما وماؤه عسلا واما نعم رجلا و
ربه رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما النقض واما قوله تعالى
اله واحد وقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين فلان ذكر العدد بعد ذكر
المعدود الدال على ذلك العدد تاكيد وتوضيح اي صفة مؤكدة موضحة مثل
نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التاكيد لا يجوز ان يكون ازيد من
المقصود وفيه نظر لانه ينبغي ان يجوز عكس ذلك ايضا بحمل المعدود على
كونه بدلا لا تاكيدا وفي بعض الشروح لافادته النص المقصود بالعدد فلا حاجة
الى ذكر العدد اي ذكر الواحد والاثنين مع تمييزهما وهو رجل ورجلان مثلا
لحصول المقصود به بلفظ التمييز وفيه نظر لان حصول المقصود بلفظ التمييز لا يمنع
ذكر شيء وجد تاكيدا وتشويق وفي بعض الشروح لافادته النص المقصود بالعدد
فلو ذكر معها اي فلو ذكر العدد اعني الواحد والاثنين مع التمييز اي مع رجل
ورجلين مثلا لكان ضايعا وفيه ايضا نظر لان ذكره معه يفيد التاكيد
والتشويق مثل نعم رجلا وربه رجلا فلا يكون ضايعا واجيب بما مر ان التمييز
لما دل على خصوصية العدد امتنع ايقاع تمييز لان كون التمييز مغنيا عن المميز
خلاف ما عليه باب التمييز وهذا بخلاف مثل رجال فانه لا يفيد النص المقصود
بالعدد لعدم دلالته على العدد والمعنى فلم يجز الاكتفاء به فاحتيج الى ذكر العدد
لبيان الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له لقوله ولا يميز فيلزم توجه النفي

الى هذا القيد

الي هذا القيد وبقاء الفعل مثبتا فيفسد المعنى قلنا هو مفعول له لنفي الفعل
بحذف مضاف لان الفعل المنفي اي ترك تمييز واحد واثنين خوف استغناء
او مخافة استغناء اي مخافة لزوم استغناء او هو مفعول له لفعل محذوف
اي لا يميزان ويتركان استغناء وقوله بالعدد متعلق بقوله المقصود في
ما بيناه لافادته التصريح الذي قصد بالعدد او متعلق النص اي التصريح
بالعدد المقصود وهو التصريح بالواحد او بضم واحد الى واحد اي الاثنينية
وتقول على صيغة المخاطب دون الغايب والغايبة اي القوانت في المفرد
اي في استعمال العدد في احد المعدودات من المتعدد الجار والمجرور اما صلة
الافراد اي الذي افرد من المتعدد او ظرف مستقر وقع صفة
للمفرد اي الواحد الكائن من المتعدد باعتبار اي قولا ملتبسا باعتبار تصيير
اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اي باعتبار تصيير
ذلك المفرد عددا انقص من عدده عددا اريد عليه بواحد الثاني مقول
تقول اي تقول الثاني في المذكر اي ثاني الاول اي مصير الاول اثنين
يعني دوكننده يكي والثانية في المؤنث اي ثانية الاولى اي مصيرة الاولى
اثنين الى العاشر في المذكر اي عاشر التسعة اي مصير التسعة عشرة
يعني ده كننده نه والعاشرة في المؤنث اي عاشرة التسع اي مصيرة التسع
عشرا وانما ابتداء بالثاني والثانية دون الاول والاولى لانه لا عدد
انقص من الواحد حتى يصيره واحدا وكلمة الى اسقاطه اي الثاني والثانية
وما زاد عليهما الى العاشر والعاشرة او صلته الى م اي منتهيا الى العاشر

1

والعاشرة لا غير مبني على الضم وكلمة لا عاطفة اي لا تقول غير ذلك مما قبل الثاني
والثانية وهو الاول والاولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر فما على
بهذا المعنى اي بمعنى التصيير اما قبل الثاني والثانية فلما مر لانه لا عدد انقص
من الواحد حتى يصيره واحدا واما بعد العاشر والعاشرة فلعدم فعل ومصدر
بمعنى التصيير في ذلك حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ان
ثلثه عشر ولا ثالث اثني عشر واربع ثلثه عشر بخلاف الثاني والثانية الى
العاشر والعاشرة فان لكل منهما فعل ومصدرا فانهم يقولون ثنيته احد
ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلثة الى عشرة وهو مذهب كثير
من النحاة وهذا هو القياس واجاز هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشرة — بعضهم
اي في العقود تمسكا بما روي عنهم انهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتهم
اي صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم اي صيرتهم اربعين فمنهم من اجاز
ذلك مما بعد العاشر والعاشرة في النيف فيقولوا انا ثالث اثني عشرهم
ورابع ثلثه عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثه عشر ورابعة عشر قلنا لا نم صحته و
لئن سلمنا صحته كان محمولا على ثلثه عقود وثالث نيف اثني عشرهم ورابع — هم واربعة عقودهم
نيف ثلثه عشرهم بتقدير المضاف اي انا مصير نيف اثني عشرهم وهو الاثنان
ثلثه ومصير نيف ثلثه عشرهم وهو الثلثة اربعهم بعد فلا يرد ذلك الاشكال
وباعتبار حاله اي وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته في
التعداد اي باعتبار انه واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث وغير ذلك
الاول والثاني في المذكر والاولى والثانية في المؤنث يعني نكم ودهم الي العاشر

في المذكر

في المونث

في المذكر والعاشرة يعني دهم وكلمة الى اسقاطية معناه وما زاد عليهما من
المفردات الى العاشر والعاشرة والحادي عشر عطف على الاول لا على العاشر ولا
يلزم تعدد الغاية اي وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العاشرة من المركبات
الحادي عشر في المذكر بتذكير الجزئين يعني يا زدهم والحادية عشرة في المؤنث
بتانيث الجزئين والثاني عشر في المذكر والثانية عشرة في المؤنث وما زاد على
ذلك الى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث وانما قال الاول
ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس المراد ههنا اي في اعتبار التفسير
العدد بل المراد — وبيان الحال اسم المشتق منه اعني الصفة تغير لفظ الواحد الى الاول كما غير
لفظ الاثنين الى الثاني واختلف في وزن اول قيل وزنه افعل وقيل وزنه
وهو المختار — فوعل ويؤيد الاول مجي الاولى في مونثه ولو كان وزنه فوعل لكان مونثه
فوعلة ويؤيد الثاني صرفه في نحو لقيت اولا ولو كان وزنه افعل لكان
غير منصرف للصفة ووزن الفعل واجيب بانه لما كان مشتقا حالا
فعل له كان معنى الوصفية ضعيفا فلم يؤثر وصفيته في منع الصرف الا مع الموصوف
نقول اتيته عاما اولا وما ذكر من التفضيلية بعده فانها علامة الوصفية
وادخل عليها من ويكون منصوبا على الظرف نحو جئتك اولا واحدة اولا
انما جاز هذا الاعتبار فيما زاد على العاشر والعاشرة الا لجواز كون الشيء واحدا
من احد عشر وما فوقه وانما ذكر في صورة التصيير الى العاشر والعاشرة لا غير
ولم نذكر في صورة بيان الحال الى التاسع عشر او التاسع عشر لا غير اشارة الى
انها غاية المركب لا غاية بيان الحال فان بيان الحال شائع فيما فوق ذلك لجواز كون

البني واحد من احد عشر وما فوقه وانما ذكر في صورة التعبير الى العاشر
والعاشرة لا غير ولم يذكر في صورة بيان الحال الى التاسع عشر او التاسعة
عشر لا غير اشارة الى انها غاية المركب لا غاية بيان الحال فان بيان الحال شايع
فيما فوق ذلك لجواز كون الشي واحدا مما فوق ذلك فنقول الرجل العشرون
والمراة العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع
والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة والالف والمراة المائة والالف
والحادي والمائة والمائة او الالف والحادية والمائة والالف فصاعدا الى ما لا
يتناهى وانما ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين
الثلثين الى التسعين ودون المائة والالف لعدم التغيير فيهما الى بناء اسم الفاعل
حيث يقال باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة والالف بخلاف
المركب حيث يتغير فيه الى اسم الفاعل ودون ما زاد على العشرين
والمائة والالف لان تغيره بحسب تغير المركب بعينه وقد ذكر المركب
فلا حاجة الى ذكر ذلك وانما ذكر العدد المركب مع انه ذكر العدد المفرد لان
تغير المركب ينافي تغير المفرد اذ تغير المفرد في اول المفردات الى الاول وتغير
المركب الى الحادي دون الاول فلا بد من ذكره اذ لو لم يذكر لتبادر الذهن الى
تغيره الى الاول ايضا ومن ثم اي ولاجل انه لا يجري في الواحد من المتغاير
الاعتباران اي اعتبار التعبير واعتبار بيان الحال قيل في الاول اي
الاعتبار الاول وهو اعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى عدد انقص
منه بدرجة اضافة لفظية ولا يجوز اضافة ما وضع للتصيير الى عدد انقص منه

بدرجتين فصاعدا ولا الى عدد يساوي عدده ولا الى عدد فوقه اي مصيرهما
بمعنى ثالث اثنين اي مصير الاثنين ثلثة يعني سيوم كننده دو وهو اسم
فاعل من ثلثتهما اي صيرت الاثنين ثلثة سه كردم دو را وهو من الثليث
بفتح الثاء وهو تصيير الاثنين ثلثة يعني سه كردانيدن وفي الثاني اي في الاعتبار
الثاني ~~وهو اعتبار الثاني~~ وهو اعتبار بيان الحال ثالث ثلثة بالاضافة الى
عدد يساوي عدده اضافة معنوية اي احدها بمعنى ثالث ثلثة اي احد
الثلثة المتاخرة بدرجتين يعني سيومي سه وهو ايضا من الثلث بفتح الثاء و
معناه سه شدن ويجوز اضافة ما وضع لبيان الحال الى عدد فوقه فيقال ثالث
اربعة وخمسة فصاعدا اي احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافته الى عدد
انقص منه وتقول في اضافة ما زاد على العشرة مما وضع لبيان الحال حادي عشر
احد عشر اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بانضمام زاده على بربعة م
الثاني الجار والمجرور حال اي واقعا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال
خاصة حال من الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر للفعل المحذوف
اي خص الاعتبار بذلك خصوصا والجملة حال مؤكدة او معترضة وان شئت
مفعوله محذوف بقرينة جواب الشرط اي وان شئت ان تقول قلت حادي
احد عشر بحذف الجزء الاخير من المضاف تخفيفا الى تاسع تسعة عشر
فتعرب الجزء الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى الثاني لبقاء العلة
المقتضي للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزاء او استيناف على معنى فانت فبني م
تعرب الاول على نحو قول الشاعر ام تسال الربع القواء فينطق اي فهو مما ينطق

وهل صل بخبرتك

اي ام تسال المنزل الخالي فينطق آخره وهو يخبرنك اليوم ببلاء سلف اي
الخالية ثم لما فرغ من تقسيم الاول باعتبار وصفه لمعين وغير معين شرع
في تقسيم آخر له باعتبار التذكير والتانيث فقال المذكر والمونث ويقال لما
وقع ذكر التذكير والتانيث في باب العدد الى ذكر هذا التقسيم وانما قدم المذكر
على المونث لاصالته المونث ما فيه علامة التانيث وهي تصير في الوقف هاء
والالف المقصورة او الممدودة كما ذكر في المتن وكذا اليا عن هذي وفي عند
البعض وانما قدم المونث في البيان وعلى الاختصار وتتميم التذكير في كل ما
تخالفه كتقدم الاعراب التقديري في كل ما عداه ويمكن ان يقال انما قدمه
اخذا في البيان من الترتيب لان المونث وجودي لانه عبارة عما وجد فيه
علامة التانيث والمذكر عدمي لانه عبارة عما لم يوجد فيه علامته والوجودي
راجح على العدمي فقدم ذلك ترجيحا له على العدمي لفظا وتقريبا هذا تقسيم
التاء اي سواء كانت تلك العلامة ملفوظة او مقدرة فالملفوظة نحو امرأة
وناقة ونملة وطلحة وعلامته المقدرة نحو دار ونار ونعل وقدم وشمس
وعين وغيرها من المونثات السماعية فان التاء في مثل ذلك مقدرة بدليل رجوعها
في التصغير فان قيل يخرج من هذا التقسيم نحو عقرب لا سيما اذا سمي به مذكرا
ونحو حائض وطالق من الصفات المختصة بالتانيث ونحو كلاب وكلب جمع كلاب
مكسرا اذ ليس فيهما علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا
فلانه لو كانت مقدرة فيه لرجعت في التصغير قيل المراد بالحقيقة اعم من
ان يكون حقيقة كما ذكرنا او حكما كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث في هذا

لا التاء في تصغير الرباعي من المونثات السماعية لئلا يجتمع علامتا تانيث
وكنحو حائض لانه صفة مختصة بالمونث وكنحو كلاب واكلب لانه مأول بالجماعة
والمذكر بخلافه اي ملتبس بمخالفة المونث اي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لا
لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامة التانيث اي علامته التي ذكرت في المونث
التاء التي تصير في الوقف هاء والالف سواء كانت ممدودة او مقصورة في بعضهم
عد الياء في هذي وفي من علامات التانيث وذكر ان التانيث بالياء من
خصائص اسم الاشارة فلعله قائل في اسم الاشارة بالتصرف تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية والمص لم يذكرها لان تانيث نحو هذي يحتمل ان يكون صيغيا
عنده لا لعلامة كتانيث هي وانت بل هذه الكلمة بكمالها موضوعة للتانيث
وكتثنية هذا والذي نحو هذان واللذان على قول من يرى بناءهما وهو اي
المونث حقيقي ولفظي فالحقيقي وهو الحقيقي ما بازائه كلمة ما عبارة عن مونث
كائن بازائه اي بمقابلته ذكر في الحيوان الجار والمجرور ظرف مستقر واقع
صفة لذكر اي ذكر كائن في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا
او لم يوجد وانما قال في الحيوان احترازا عن الانثى لا ذي الرجال كامرأة في
الاناسي وناقة في البهائم او بازائها رجل وبعير وكذا العنقاء وحية واتان
وعناق ولقائل ان يقول لو فرض انثى ليس بازائه ذكر في الحيوان لا يصدق
عليه هذا الحد فلو قال ما له فرج لا ذكر لكان اسلم واجيب بانه حينئذ
يدخل الخنثى المذكر في الحد لوجود الفرج فيه لان التلفظ بالفرج سمج واللفظي
اي المونث اللفظي المنسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة

او تقديرا وحكما بلا تانيث خلقي في معناه نحو دفذا اي ملتبس بمخالفة اينث
الحقيقي اي ماليس بازائه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث
لم يوجد كظلمة وعين واخواتها من المونثات السماعية وطلحة وحمزة وكل
جمع المكسر والمصحح بالالف والتاء كسرجالس ومسلمات والنكائح احدها مونثا
حقيقيا ثم اعلم ان المونث اللفظي اما ان يكون معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم اي
مفهوم علم كطلحة علما للمذكر او مسمى صفة كعلامة صفة للذكر او مسمى اسم جنس
كنملة ذكرا ولا يكون مذكرا حقيقيا ولا مونثا حقيقيا كظلمة وعين فان معناهما
ليس بمذكر حقيقي ولا مونث حقيقيا بل هما مونثان لفظيا لوجود علامة التانيث
لفظا في ظلمة وتقديرا في عين والاول لا يونث تانيثه اللفظي الا في حكم نفسه
وهو منع الصرف فيمتنع طلحة للتانيث اللفظي والعلمية لا يسري تانيثه الى
غيره من فعل وصفة او خبر او حال فيقال قام طلحة وطلحة القايم وطلحة
قايم ومررت بطلحة قايما وانما اعتبر التانيث في منع صرفه لا في الاسناد لان
التذكير حقيقي لما طرا عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غير ويسري اليه او كان
منع الصرف فحال يختص به لا لغيره وذهب بعض الكوفيين الى ان تانيثه
يسري الى غيره فيقولون قالت طلحة وتاسوا على تانيث عقرب علما لمذكر فان
تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق وتانيث نحو نملة ذكر كتانيث ظلمة وعين في
لان التاء فيهما فارقة بين الجنس وواحده لا بين التذكير والتانيث وكان التاء
في نملة يكون مونثا لفظيا فيجوز فعله التذكير والتانيث وعلى هذا ان تانيثه
يدل تانيث قالت في قوله تعالى قالت نملة على ان نملة انثى وعند ابن السكيت تا

كتانيث ص — تعالى ص — نملة ص

طلحة

عايد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السنخ فتم ضمير قوله
انكان صفة ان عاد الى المذكر دون الاسم بدلالة ان البحث في المذكر لان
هذا البحث لمذكر ما لحق اخره فلا اشكال اصلا ولم يحتج في الربط الى تقدير في قوله
وان لا يكون افعل فعلاء ويكون المعنى شرطه ان كان صفة حصول مذكر وعلم
كون المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث وكذا ان عاد الى الاسم لكنه
يحتاج في الربط الى تقدير المونث في قوله وان لا يكون افعل فعلاء ويكون المعنى
شرطه ان كان صفة فهو مذكر يعقل وذو علم كون المذكر مسمى افعل فعلاء و
علم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع الوصف فلا يكون في هذه العبارة سخافة
اصلا كما ظن الشارح فانظر فيه بعين الانصاف ولا بتاء تانيث عطف على قوله
افعل فعلاء اي وان لا يكون كاينا بتاء تانيث او عطف على قوله مستويا اي
وان لا يكون المذكر كاينا بتاء تانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه
لو جمع بذلك فاما ان يبقى التاء او يترك فان ابقيت لزم اجتماع صيغة جمع المذكر
وتاء التانيث وهو منكر وان تركت لغات الغرض وهو المبالغة ولزم
التباس جمع ما فيه التاء بجميع ما لا تاء فيه كغلام ويحذف نونه اي نون الجمع
للاضافة لان نونه عوض عن التنوين المنافي للاضافة لان الاضافة تقتضي
الاتصال والتنوين يقتضي الانقطاع وقد شذ نحو ارضين بفتح الراء كارضات
وثرات وسنين وثبني وقلين ونحو ذلك هذا جواب سوال مقدر وهو ان تقرر
ان الارض والسنة والثبة والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو والنون مع
انتفاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والصفة فاجاب بقوله

بقوله وقد شذ نحو ارضين وسنين وارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين
وارضين لجبر النقصان الواقع واحله وهو حذف الجزء كالتاء المقدرة
في الارض لانها في التقدير ارضة بدليل تصغيرها على اريضة وكاللام في
سنة فان اصلها سنوة فحذفت التاء واللام وجمعا بالواو والنون جبرا
لما دخل عليهما من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياسي وان
كان ذا جزئيات كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب حيث غلب العقلاء
على غيرهم لانهم اشرف الموجودات فجمع لهم نحو بلغت منا البلغين اي الدواهي
ونحو قوله تعالى رايتهم لي ساجدين ما ولا لانه لما صدر فعل العقلاء واصناف
المحال والنكايات من الدواهي وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء
فجمع لهم هذا الجمع المونث اي جمع المونث الصحيح او المونث المجموع صحيحا اما لحق اخره الف
وتاء نحو هندات ومسلمات وشرطه اي شرط الاسم الذي جمع بالالف والتاء او
شرط ذلك المونث في هذا النوع من الجمع ان كان الاسم الذي جمع سالما بالالف و
التاء وان كان ذلك المونث صفة وله مذكر الواو والحال اي ولذلك الاسم مذكر
فان يكون مذكره لان المذكر اصل والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف
والتاء ايضا بسلامة بناء الواحد فيه والمونث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء
الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المونث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل
وهو المذكر بالواو والنون لا جمع التكسير ليكون الفرع موافقا للاصل في
سلامة الواحد والا يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان هذه العبارة مثل
عبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتدا وقوله فان لا يكون مذكره جزء والفاء

اي مذكر ذلك الاسم او ذلك المونث جمع بالواو والنون

زايدة

زايدة والشرط معترض بين المبتداء والخبر كما مر وفيه ان اعتراض الشرط بين
المبتداء والخبر انما يكون في الشعر والاولى ان يقدر المبتدا قبل الفاء اسم
الاشارة وقد يكون المبتداء وخبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبرا
لقوله وشرطه المعني وشرطه ان كان ذلك المونث او ذلك الاسم الذي اريد
جمعه بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكره كذا ويقال ان قوله و
شرطه مبتداء محذوف الخبر اي وشرطه ما يذكر والجملة الشرطية بيان كقوله
تع الزانية والزاني فاجلدوا كما مر ويقال انه مبتدا خبره محذوف اي و
شرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كما مر ويقال انه
مبتداء بحذف مضاف المضاف للجملة الشرطية خبره بتاويل هذا الكلام اي وبيان
شرطه هذا الكلام وان لم يكن له اي لذلك المونث او لذلك الاسم مذكر مجموع
بالواو والنون فان لا يكون اي فالشرط علم كونه مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد
عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس بذي التاء كحايض حيث يقال جمعا حايضات
فلو قيل جمع الحايض التي اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حايض
على حوايض ولم يعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء مما فيه
التاء تقديرا وكلا اي وان لم يكن المونث صفة بل كان اسما نحو هند و
تمرة ومعرفة جمع مطلقا ظرف او مفعول اي زمانا مطلقا او جمعا مطلقا اي
غير مقيد بشرط فيقال هندات وتمرات ومعرفات بفتح التاء وكسرات بكسر الكاف
والتاء وفتح السين وكسرها وعرفات بضم العين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ
عن بيان نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان جمع المكسر فيقال المكسر اي المجموع المكسر في

بعض النسخ جمع التكسير ما تغير كلمة ما على النسخة الاولى عبارة عن مجموع وعلى
الثانية عن جمع اي مجموع او جمع تغير فيه بناء واحده المحقق كرجال في جمع رجل
وافراس في فرس والمفروض كبنوة جمع بنسا بضم النون اراد بالتغير
اعم من ان يكون كما في الجموع المكسرة او تقديرا كما في فلك وهجان كما مر فان قيل
هذا الحد ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعون ودامين وثمرات بفتح
الميم جمع ثمرة بسكون الميم وكسرات بفتح السين وكسرة جمع كسرة بسكون السين
وعرفات بفتح الراء وضمها عرفة بسكون الراء فانها جمع سلامة مع وقوع التغير
قيل الاعتبار بالتغير هنا يكون في اوان الجمع لا ما يكون بعد الجمع فلا يلزم ما ذكرتم
فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقي وجمع التكسير
ينقسم الى جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة وهو الجمع الذي يقع على الثلثة الى
العشرة والحد داخلان اي حد الابتداء وهو الثلثة وحد الانتهاء وهو العشرة
داخلان في القلة وابنيته جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح
عطف على قوله اي الجمع السالم يعني ابنية جمع القلة هذه الامثلة الاربعة
نوعي جمع السلامة وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء
جمع صديق وقال الشارح ان جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما ثم اعلم ان الامثلة الاربعة المذكورة ثلثة منها غير منصرفات
افعل للعلمية ووزن الفعل وافعلة وفعلة للعلمية والتانيث وافعال
منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية لان اللفظ الذي يوزن به علم جنس على ما عرف
وما عدا ذلك اي ما عدا المذكور من الاوزان الاربعة وجمعي الصحيح جمع كثرة اي

واقع على ما فوق العشرة واذا لم يجئ للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل
او بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد
يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر للاسم كقوله تعالى ثلثة قروء مع
وجود اقراء ثم شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير
متصل به فقال المصدر وانما اخر هذا التقسيم عن جميع تقاسيم الاسم ليكون
ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذلك الفعل وهذا التعليق اي فوس
لطائف هذا الكتاب ثم الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسماء
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والآلة
المراد بالاسماء المتصلة هنا العاملة لاجل دلالتها على معاني الافعال
لذا لم يذكر الظرف والآلة لانها لا يعملان وانما قدم المصدر على سائر المتصلة
بالفعل لانه اصل في الاشتقاق عند البصريين او يقال انما قدمه لكونه مظنة
للاصالة لمكان الاختلاف بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق
على فرعيتها اسم الحدث الجاري على الفعل وانما ذكر الاسم لان الحدث هو
والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى وانما قيد الحدث
بالجاري على الفعل احترازا عن اسماء المصادر نحو الوضوء والغسل ما انهم لعدم
جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث وللقائل ان يقول يخرج بهذا القيد
المصادر التي لا فعل لها من الفاظها نحو فرا وبرا وافتجر ونقدو
وويسك وويلك وويبك الا ان يراد الجاري على الفعل حقيقة او فرضا
وفيه نظر لانه على هذا يشكل الفرق بين المصدر وبين اسماء المصادر لامكان

فرض الفعل في كل منهما ثم اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان جريان
الشيء على ما يقوم هو به مبتدا او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا و
جريان اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته وجريان
المصدر على الفعل اي تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على
مذهب البصريين والكوفيين وكل واحد من هذه المعاني اصطلاح مشهور فيما
بينهم فلا يلزم الابهام في الجريان المذكور ههنا جريان اسم الحدث على الفعل
وجريانه عليه مشهور يعني تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم
الابهام وهو اي المصدر من الثلاثي اي من الفعل الثلاثي ومن البناء الثلاثي
سماع اي مسموع او سماعي او ذو سماع بحفظك كما سمع من العرب ولا يقاس
عليه ويرتقي الى اثنين وثلثين بناء المراد بالثلاثي من الثلاثي المجرد او ما على
ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي والا لدخل اكرم وكرم ومصدره قياسي لا سماعي
وكلمة من بيانية والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام اي قصر المصدر على
السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي وابتدائية اي حال كونه ناشئا
من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتاتي على مذهب الكوفية وفي جعل هذه
الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس لقوله سماع فاعل مظهر
وهو ظاهر ولا مضمر لانه مصدر وليس في المصدر ضمير ومن غيره اي غير الثلاثي
قياس اي مقيس وقياسي او ذو قياس اي من شانه ان يثبت من غير سماع
بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدا محذوف اي وهو من غيره قياس
وحذف هذا المبتداء بقرينة السياق فيكون الكلام من باب عطف الجملة على الجملة

ولا يصح

ولا يصح ان يكون من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد بان
يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله من الثلاثي وقوله قياس عطفا على سماع لعدم
تقدم المجرور لان قوله من الثلاثي منصوب المحل على الحال كما مر اللهم الا ان يثبت
الجواز في صورة تقديم المجرور مع الجار ويقال بالجواز في الدار زيد والحجرة
عمرو والجواز والحجرة عمرو ولكنه لم يثبت او يحمل الكلام على قول الفراء فانه جوز
عطف معمولي عاملين مطلقا على ما عرفت من قبل وزيد في بعض النسخ مثل اخرج
اخراجا واستخرج استخراجا ودحرج دحرجة واستغفر استغفارا وقاتل مقاتلة
واجتنب اجتنابا وبعثره بعثرة ويعمل المصدر عمل فعله لمناسبته بالفعل مكان
الاشتقاق بينهما ماضيا وغيره حال من فاعل اي حال كونه ماضيا او غير ماض
اي سواء كان بمعنى الماضي نحو اذكر ضربي امس زيدا او غير الماضي اي الحال و
الاستقبال نحو ضربي زيدا الان او غدا شديد ولم يشترط لاعماله ان يكون بمعنى
الحال او الاستقبال كما اشترط لاعمال اسم الفاعل والمفعول لانه عمل باعتبار
الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه الفعل ولا فرق في الاشتقاق
باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهته الفعل لفظا
ومعنى وذلا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضي كان
مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها المضارع لفظا ومخالفا له معنى فسقطت
قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى
الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الان زيدا شديد لانه انما يعمل لكونه في تقدير ان
مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت على

المضارع خلص للاستقبال ثم المصدر انما يعمل اذا لم يكن المصدر مفعولا
مطلقا اما اذا كان مفعولا مطلقا فلا يصح ان يعمل العمل للفعل لانه قوي
والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف مع وجود القوي ولا
عمله لكونه بتقدير الفعل مع ان اذا كان مفعولا مطلقا يتعذر تقديره بان
مع الفعل اذ لا يصح تقدير ضربت ضربا بضربت ان ضربت واذا سد مسد
الفعل يصح ان يعمل لا للمصدرية بل للنيابة مناب الفعل كما سيجي ولا يتقدم
معموله اي معمول المصدر عليه اي على المصدر لانه ضعيف العمل ولهذا قد يجب
ولا فاعل له بظاهر ولا مضمر بخلاف الفعل وساير ملحقاته وذلك لنقصانه
مشابهته الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته في حركاته وسكناته
واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يوازنه
لفظا ومعنى وكذا اسم المفعول على ما يبين في موضعه ولكونه بتقدير ان مع الفعل
وشيء مما في حيز ان لا يعمل يتقدم عليها لان حرف ان موصولة والفعل الذي بعدها
صلتها وشيء مما في حيز الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدم ولا يضمر فيه
اي لا يضمر معموله اي فاعله مستترا فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز
نحو ضربي زيدا وانما لم يضمر الفاعل فيه لانه لو اضمر فيه فلا ضمير في مثناه ومجموعه
كيلا يلتبس المثنى والمجموع بالواحد ولا يجوز اضماره في المثنى والمجموع لانه يلزم اجتماع
التثنيتين في المثنى وهما [illegible] وجمع الفاعل المضمر وهو مستقل ولو لم يثن
المصدر ولم يجمع عند تثنية المضمر وجمعه يلزم اللبس بخلاف اسم الفاعل والمجموع
لاتحاده مع فاعله فيما صدقا عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للآخر فلا يستلزم

ولهذا قد يوجد

تثنية الفاعل المضمر والمصدر واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر

ذلك هذا

ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل المصدر ضمير
المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كالظرف المستقر واسم الفعل فانهما يتحملان
ضمير المثنى والمجموع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا زيد رويد عمرا ويا زيدان
رويد عمرا ويا زيدون رويد عمرا هذا حاصل ما ذكره في الرضي واجيب
بان الاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر فيه
وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر فانه غير قايم مقام غيره فافترقا ولا
يلزم فيما اي المصدر ذكر الفاعل نحو اعجبني ضرب زيدا ومنه قوله تعالى او اطعام في
يوم ذي مسغبة يتيما لضعف عمله لما مر ولهذا كانت اضافته معنوية
ولان التزامه يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان مسندا الى الغائب والا لم يكن
وقد تبين ان الفاعل لا يضمر فيه ويجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الفاعل
نحو اعجبني دق القصار الثوب وهو الاكثر من اضافته الى المفعول ومثل
عليه قوله وقد يضاف المصدر الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا
والمراد اعم من ان يكون مفعولا به او ظرفا او علة نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد
وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان
قدر المصدر بفعل معروف مع ان ومرفوعه ان قدر بفعل مجهول مع ان واذا
اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا على كونه فاعلا او
مفعولا به نحو اعجبني ضرب اليوم زيد عمرا واعماله اي اعمال المصدر باللام
الجار والمجرور حال اي حال كونه معرفا باللام او مصاحبا باللام قليل لان
مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا كان باللام لم يصح تقديره بالفعل مع ان

بالمفعول

فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مدارحه لكنه صح على قلت لان المانع عارض ومنه قوله
ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل والمبرد منعه وجعله يتعلق
في اعدائه وتقدير مصدر منصوب منكر عامل فيه اي ضعيف النكاية اعداءه
وقيل لم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء والحاصل مطلقا
نتيجة التقييد بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا والجمل المتوسط معترضات بيان
بعض احكام اعمال المصدر عند ذكر عمله اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا
فالعمل للفعل دونه اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي وان كان
المفعول المطلق بدلا منه اي من الفعل اي سادا مسد الفعل بعد حذفه نحو
حمدا لله وشكرا لله كان فيه وجهان فاعل فعل محذوف اي يجوز الوجهان او
بمعنى الفعل كاسم الفعل لتعين عمله دون الفعل
مبتدا محذوف الخبر اي فيه الوجهان والفاء جائزة على الوجه الاول وفا
على الثاني كما ستعرف ان الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا يجوز الفاء واذا كان
جملة اسمية تجب يعني جاز ان يكون الفعل عاملا للاصالة وجاز ان يكون
المصدر عاملا للنيابة لان المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف
من حيث الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف
فلا يتعين الضعيف في المصدر حتى يمتنع عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر
شرع في بيان اسم الفاعل فقال اسم الفاعل ما اشتق من فعل انما قال من فعل
اسم فاعل
ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة
الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة.

الفعل

الفعل لمن قام به متعلق اشتق اي اشتق لمن قام الفعل به وفيه احتراز
عن اسم المفعول فانه مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث الجار
والمجرور حال اي حال كونه كائنا بمعنى الحدوث اي بمعنى الدلالة على صفة حادثة
لا ثابتة وفيه احتراز عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
نحو حسن وكريم اذ معنى زيد حسن وكريم ثبت الحسن والكرم وليس معناه
حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدوث قيل حادث وكارم الآن
او غدا وكذا نحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة لا بمعنى حدوثها وكذا احترز عن اسم
التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث نحو اضرب بمعنى الثبوت
واقتل صح
نحو احسن واكرم لكن دخل في الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل
بمعنى الحدوث نحو اضرب واقتل فانه مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث
لكن مع زيادة فيعتبر الحيثية فانها منظورة في جميع الحدود لا سيما الحدود
النحوية فيكون المعنى ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل اي من حيث انه
قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك لانه
من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ويخرج عن الحد نحو حائض وطامث
وطالق من الصفات الثابتة مع انها اسماء الفاعلين الا ان يقال ان مثل
هذه الصفات بمعنى ذات حيض وطمث وطلاق وليس باسم فاعل وقيل
ان معنى الثبوت فيها عارض لاستمرار لا بالوضع ويخرج عن الحد نحو خالد
دائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع انها اسماء
الفاعلين واجيب بانها على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ
تدل صح

والاستمرار ويخرج من الحد صفات الله تعالى كالخالق والرازق ونحوها فانها اسماء
الفاعلين مع انها تدل على الاستمرار والدوام واجيب بان الاستمرار والدوام
فيها ليس بصيغتها بل واقعي باعتبار الموصوف القديم المنزه عن التغير والحدوث و
يخرج من الحد الناهق والصاهل والعادي ونحو ذلك من صفات غير العقلاء فانها
اسماء الفاعلين مع انها يخرج بقوله لمن قام به لان كلمة من يختص بالعقلاء
واجيب بانها تدخل في الحد على سبيل التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج
من قوله لمن قام به اسماء الفاعلين من الصفات الاضافية نحو قارب وبائن
ونحوهما من الصفات الاضافية لانها ليست بمعان قائمة بالذات بل هي امور اعتبارية
عدمية لا وجود لها على الاصح الا يرى انك اذا وصفت زيدا بالقرب في قولك
ضرب زيد يصح الوصف به واذا لم يكن القرب قائما به الا ان يراد بالقيام اعم من ان
يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن قام به ولم يقل لمن فعل لئلا
يخرج منكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كادم وحاسن اذا صيغ لبيان الحدوث
فانه قائم بالفاعل وليس بحدث بفعله وصنعه وهذا مطرد في كل مشبهة عند اراد
الحدوث نحو طايل وصانيف وغير ذلك وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد
الثلاثي … الاضافة من باب جرد قطيفة اذ الاصل من الثلاثي المجرد على فاعل
الظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اي واقعة على زنة فاعل اراد بصيغته صيغته
الكثيرة المشهورة والا فعال وفعول وحسن ونحو ذلك الفرق من صيغ اسماء الفاعلين
من الثلاثي المجرد وانما بين صيغته هنا مع ان بيان الصيغة من وظايف التصريف
دون النحو استطرادا [illegible] وقوله من مجرد الثلاثي اي الجار والمجرور وصفة الصيغة

صيغة كاينة من كذا وفيه نظر لانه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع
العطف على معمولي عاملين مختلفين بغير تقديم المجرور والجواب عنه ياتي بعد السطر
والحق ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل
ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار زيد قائما
فان قوله في الدار حال من الضمير الذي في الظرف وهو لك والعامل فيه هو الظرف
ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على جملة والتقدير صيغته من غير المجرد الثلاثي
يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه على صيغة المضارع ويمكن ان
يكون الكلام من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم المجرور على
الجار على وجه ان ثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله من مجرد
الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل فيلحق انه من
باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف قالوا وحاصله قوله على صيغة
المضارع على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف المستقر
وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان
الحال ظرفا كما مر اي وعلى صيغة المضارع حال كونها ملتبسا من غير مجرد الثلاثي
بميم مضمومة الباء بمعنى مع اي مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان
كان حرف المضارع غير مضمومة كما في مستخرج وكسر ما قبل الاخر كلمة ما موصولة
او موصوفة والظرف صلتها او صفتها اي وكسر الحرف الذي او حرف ثبت او
حصل قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل و
يتفعلل فان ما قبل الآخر هنا فتح نحو مخرج ومستخرج مثلا لين احدهما على صيغة

المضارع ولا يخالفها بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها بحركة
الميم ايضا وينبغي ان يمثل بثالث وهو يخالفها في حركة ما قبل الاخر ايضا نحو متفاعل
فان قيل قد جاء اسم فاعل غير المجرد الثلاثي بكسر الميم اتباعا لما بعده ما قبله ويضم ما قبل
الاخر اتباعا لما بعد الميم كما في منتن من انتن فانه جاز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قبل
هذا نوع والكلام فيما بني على الاصل فان قيل جاء اسم فاعل غير المجرد الثلاثي
بفتح ما قبل الاخر نحو احصن فهو محصن واسهب فهو مسهب بالفتح قيل انه قليل
مستعار من اسم المفعول كسيل مفعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى
هجر الاصل ويعمل اسم الفاعل عمل فعله اي فعله الذي اشتق هو منه وهو المبني للفاعل
لازما ومتعديا مقدما الفعل او مؤخرا بشرط معنى الحال والاستقبال لان عمله لشبهه
المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه سقطت قوة المشابهة لفظا
ومعنى ولا يلزم ... اعمالهم باقوى شبهه عاملهم ما لم يقو وقيل هذا الشرط
في المنصوب دون المرفوع لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه
وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المعمولات القوية كالمفعول
به فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على ما بينه في بحثه ولانه لو كان ادنى
الفعل كافيا لسبغ لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل مطلقا ايضا لشبهه بالفعل
في الدلالة على الحدث ولشبهه الخاص بفعل التعجب في اختصاص مجيئه بغير لون وعيب
واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما حال اي ملتبسا بشرط او خبر مبتداء محذوف
اي وهو ملتبس بشرط والجملة حال او معترضة واضافة الشرط الى معنى اضافة المصدر
الى المفعول بمعنى اللام اي بشرطها معنى الحال او الاستقبال اي بما ينافي بوجود شرط

هو في

هو معنى الحال او الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بمشروطية معنى كذا او باشتراطية
معنى كذا واضافة المعنى الى الحال بيانية او بادنى ملابسة اي معنى يحصل عند
اقتران الحال او الاستقبال وقال الكسائي انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال والاعتماد عطف على معنى اي بشرط معنى الحال او الاستقبال وشرط
الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على المتصف به اي على صاحبه وهو المبتدا او الموصوف
او الموصول او ذو الحال نحو زيد قائم ابوه وجاءني رجل قائم ابوه وجاءني القائم ابوه
وجاءني زيد راكبا غلامه والهمزة اي همزة الاستفهام نحو اقائم زيد وما النافية
نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد على ما ذكر لتقوي فيه اي في اسم الفاعل جهة
الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او متصفا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام
او النفي وانما شرط قوة جهة الفعل فيه من كونه مسندا الى صاحبه او متصفا بما هو
بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي وانما اشترط قوة جهة الفعل شبهها على قوة عمله
في العمل وانحطاطه عن الاصل فلم يجز ابتداء ضارب زيد عمروا وهذا عند سيبويه
وساير البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء
مما ذكرنا فكانهم اعتبروا نفس الشبه لا عماله فان كان الفاء للتعقيب في الاخبار اي
فان كان اسم الفاعل للماضي اي بمعنى الماضي والاستمرار المتضمن للماضي وبمعنى حيث
الاضافة اي اضافة معنى لمعنى اي من حيث المعنى لا من حيث الفاعل اي في
الاضافة او ظرف اي وجبت الاضافة في المعنى او حال اي وجبت الاضافة
ذات معنى او وجبت الاضافة معنوية لفوات شرطها اللفظية وهو اضافة
الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل لانتفاء شرط عمله هذا اي وجوب

اي وجوب الاضافة اذا كان بعده معمول ولا جاز ان لا يضاف نحو هذا
ضارب امس ولا يعمل الا في الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس
بالشرط لانه يكفيها رايحة الفعل خلافا للكسائي فانه اعمل اسم الفاعل
مطلقا كما مر ولم يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية
بل لفظية لانه يقول ان اصله الحال او الاستقبال واما الماضي فعارض لا يثبت
بدون قرينة والعارض لا يعتبر ولانه يقيس على ذي اللام فانه يعمل مطلقا با
لاتفاق كما ذكر في المتن ولانه يتمسك بجواز زيد معطي بكر امس درهما بالاتفاق
ولا تمسك له لانه بتقدير فعل مدلول باسم الفاعل اي اعطاه درهما كما ذكر في
المتن والجملة مستانفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه قال الاندلسي
اعني تقدير الفعل لا يستقيم في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيد
امس ذاهبا لانه لو قدر هنا فعل اخر يلزم الاختصار على احد المفعولين اللهم الا ان
يمنع جواز ذلك للزوم الاقتصار او يجعل عاملا مع المضي او يجعل ذلك من خصايص — معنى ص
افعال القلوب كساير الخصايص التي سنذكرها وان كان معمول اخر لفظا كان
هذا اما تامتاي ان وجد معمول اخر لاسم الفاعل غير ما اضيف اليه بمعنى بعد
كونه بمعنى الماضي اوفا قصدا اي الكائن لراي لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
معمول اخر غير ما اضيف معنى بان اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد معطي عمرو — اليه ص
امس درهما فبفعل مقدر اي فهو ملتبس بتقدير فعل مقدر دل عليه اسم الفاعل
اي اعطاه درهما والجملة مستانفة لانه جواب لما قال زيد معطي عمرو امس وكان
سايلا سال ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولقايل ان يقول هذا اي تقدير الفعل لا

يتاتي

يتاتي في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيدا امس ذاهبا للزوم
الاقتصار اللهم الا ان يجعل ذلك من خصايص افعال القلوب وقد مر ولقايل — عاملا معنى مع المضي ويجعل ص
ان يقول ان قوله معمول اخر يقتضي ان يكون المضاف اليه معمول اسم الفاعل
الذي بمعنى الماضي وليس كذلك واجيب بانا لا نم انه يقتضي ذلك من حيث لم يقل
معمول اخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله معمول اخر اي صالح
ليعمل فيه على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي او يحمل على المعمول على التقدير من التقادير
اي على تقديره لكونه بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال ولا على هذا التقدير
اي تقدير كونه بمعنى الماضي ولا شك ان درهما في زيد معطي عمرو امس درهما
والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو
تقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او يحمل على المعمول له من حيث المعنى الفعل — لكونه بمعنى م
ولا شك في كونهما معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا
لان الاستمرار في حكم المضي على ما عرفت ولقايل ان يقول ان في اطلاق قوله وان — الماضي م
كان معمول اخر لا يترتب عليه الجزاء المذكور مطلقا لانه لو كان بعده معمول تابعا
للمضاف اليه او معمول للفعل موخر عنه او غيرهما لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر
فان دخلت اللام الفاء للتعقيب في الاخبار اي فان دخلت اللام الموصول
على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة في جواز الاعمال او جميع انواع اسم
الفاعل اي ما تضمن الحال او الاستقبال او الماضي لان اسم الفاعل حينئذ يقع
صلة للموصول فيصير بمعنى الفعل حتى كان مرفوعه جملة ولو لم يكن بمعنى الفعل لما
صح وقوعه صلة تامة او ورد على صورة اسم الفاعل لما ذكرنا في الموصولات و

الفعل يستوي في عمله الازمنة كلها تكذا هذا يجوز الضارب امس غلامه
زيدا قايم كما يجوز عند لحوق غدا كثيرا او الآن وما وضع منه اي من اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل كضراب وضروب ومضراب معناه كثير الضرب وعليم معناه
كثير العلم وحذر معناه كثير الحذر مثله خبر لقوله ما وضع يعني ان اسم الفاعل — او هو الخوف ص
الموضوع للمبالغة كما ذكرنا من اسم الفاعل الذي لم يوضع للمبالغة في العمل والا
شتراط تقول زيد ضراب ابوه عمروا الآن اوغدا وزيد ضراب ابوه عمروا الآن او
غدا او امس فان قيل لم يعمل هنا مع انه لا يجري على الفعل المضارع اي لا يوازيه
في حركاته وسكناته فلم يبق المشابهة اللفظية قيل انما اعمل اعتبارا للاصل وعلم
اعتبار العارض او نقول ان ما صدقت عليه هذه الالفاظ صدق عليه صيغة
الفاعل للتشبيه فان الضراب ضارب وكذا المضروب والمضراب والعليم عالم
والحذر حاذر فكانت كما يوازيه في حركاته وسكناته حكما باعتبار ملاحظتها
له وتضمنها اياه كذا في حواشي المصباح والمثنى والمجموع مثله خبر لقوله والمثنى
اي مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل و
الاشتراط وانما كرر قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم
المثنى والمجموع بعد الفراغ عن ذكر حكم كلا نوعي الموحد في العمل والاشتراط اي
الموحد الموضوع لغير المبالغة والموحد الموضوع للمبالغة ويجوز حذف النون
اي نون التثنية والجمع السالم من اسم الفاعل مع العمل وعدم الاضافة اي مع
كون اسم الفاعل عاملا او غير مضاف اي مع نصب ما بعدهما والتعريف اي ومع
التعريف باللام تخفيفا نحو قوله المقيمي الصلوة وذلك لان اللام موصولة وقد طالت

الصلة

الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما خففت من الموصول
ثم لما فرغ عن بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول فقال اسم المفعول
هو ما اشتق من فعل بهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين والماضي على قول
الكوفيين فخرج بقوله لمن وقع الفعل عليه كما يخرج به اسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف الان يعتبر الحيثية
اي من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر واعرف فانه ليس بهذه الحيثية
لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل
في الحد اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب
تبعا على سبيل التغليب والا فمن للعقلاء لا يدخر فيه ذلك حقيقة وانما قال
ما اشتق من فعل مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى
جريان هذا الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة
الفعل وصيغته اي صيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد بلا لتلام العهد
على مفعول غالبا والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اي كائنة على مفعول
كمضروب وقوله من الثلاثي حال من ضمير الجر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفا
وانما قلنا غالبا لان صيغته قد يجيء على فعيل نحو قتيل وجريح لا يقال انه صفة
مشبهة لا اسم مفعول لانا نقول ان الصفة المشبهة تكون مشتقة من فعل
لمن قام به الفعل وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لانها بمعنى مقتول
ومجروح ومن غيره اي غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة
الفتحة وكثرة المفعول وللفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقته مضارعه الذي

صيغ للفاعل للتفضيل ص

يعمل عملا يعني المضارع المبني للمفعول كستخرج وقد شذ اضعف الشيء فهو
مضعوف بمعنى المضاعف اي جعلته مضاعفا وقوله على صيغة اسم الفاعل عطف
على قوله مفعول بالواو الداخلة على من يزن وقوله من يزن حال من ضمير قوله على
صيغة الفاعل وزد فاصل بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة
ما موصولة او موصوفة اي نفتح الحرف الذي او حرف حصل قبل الاخر وامره اي
امر اسم المفعول اي شانه في العمل اي في كونه عاملا عمل فعله الذي هو مشتق
منه وهو الفعل المبني للمفعول والاشتراط اي اشتراط زمانين اذا كان ذا
لام واشتراط الاعتماد على صاحبه او الهمزة وما النافية لعمله في المنصوب كما
من اسم الفاعل وكذا في وجوب الاضافة بمعنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضي
نحو زيد معطى درهم امس وذلك لانه عمل عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول
لمشابهته مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل فيشاركه في مشابهة الفعل
والاحتياج الى الشرايط فيعمل بتلك الشرايط مثله وليس في كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كان على
الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك كما في اسم الفاعل مثل زيد معطى غلامه
درهما الان او غدا حيث عمل معطى ثم لما فرغ عن بيان اسم المفعول شرع
في بيان الصفة المشبهة فقال الصفة المشبهة باسم الفاعل وشبهت به في
انها تثنى وتجمع وتؤنث بخلاف اسم التفضيل فانه في بعض استعمالاته وهو
استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما ستعرف ما اشتق من فعل لازم اصلا
او وردا فقد ذكر في بعض الشروح للكشاف في الرحيم ان الفعل المتعدي قد يجعل لازما

بحث

وينقل الى فعل

وينقل الى فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم
والرفيع والسميع والعليم ونحو ذلك وفي هذا القيد احتراز عن اسم الفاعل
والمفعول المتعديين لمن قام الفعل به احتراز عن اسم المفعول على معنى
الثبوت اي على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة ففي زيد كريم ثبت له الكرم
وليس معناه حدث له الكرم بعد ان لم يكن واذا اريد ذلك قيل كارم الان او
غدا وكذا معنى زيد حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد احتراز عن نحو قايم
وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل
لا صفة مشبهة ولكن يدخل في هذا الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل
بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم واشرف فانه مما اشتق من فعل لازم لمن قام به
على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان يقصد الحيثية اي من حيث انه
قام به الفعل فيخرج ذلك لانه من حيث انه قام به زيادة الفعل على القيد ونحو
الخالد والمستمر ونحو ذلك والخالق والبارئ عرف الجواب عن ايراد ذلك في حد
اسم الفاعل وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل من
حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية او من حيث ان صيغتها
ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الاول كان قوله على حسب السماع
اي على قدر السماع ورد وقعت من الواضع خبر بعد خبر لقوله وصيغتها تتضمن وجه الجزء الاول
صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغها سماعية وصيغة اسم
الفاعل قياسية وعلى الوجه الثاني خبر بعد خبر يتضمن حكما على حدة لان الجزء الاول تضمنا
ان مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها ليست على زنة صيغ الفاعل وهذا

الجر يثبت ان صيغتها مقصورة على السماع من الواضع لحسن وصعب وشديد
وكذا حمراء وسكران وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل
ولا كانت للحال والاستقبال لمشابهتها اي اسم الفاعل المشابهة للفعل مطلقا عن
الزمان اي من غير اشتراط الزمان واما الاعتماد على صاحبها او الهمزة او ما فشرط
كاسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
والصفة المشبهة مع انها فرع على اسم الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان
فيلزم مزية الفرع على الاصل قيل المزية يكون اعمالها من غير اشتراط الزمان متحمله
ضرورة لان اشتراط الزمان فيها يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة
للثبوت والزمان يستلزم الحدوث على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله في
المفعول به ولا عمل فيه ههنا لانها ابدا مشتقة من فعل لازم وتقسيم مسايلها
مسايل الصفة المشبهة ان يكون الصفة اي الصفة المشبهة باللام اي كاينة
اي متلبسة او مقرونة باللام اي لام التعريف نحو الحسن او مجردة عن اللام نحو
حسن ويكون معمولها اي معمول الصفة المشبهة على التقديرين اما مضافا نحو وجهه
هذا من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو جايز مطلقا اتفاقا او باللام
اي ملتبسا او مقرونا باللام نحو الوجه او مجردة عنهما اي عن اللام والاضافة
نحو وجه فهذه ستة اي فهذه الاقسام ستة بضرب الاثنين في الثلثة والمعمول
اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من الاقسام الستة المذكورة مرفوع و
منصوب ومجرور فصارت الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلثة من اقسام المعمول
في الستة من الاقسام الحاصلة بضرب صيغ الصفة في صفات المعمول الثلث فقوله

صارت

صارت ثمانية عشر جملة مستانفة كان سايلا قال كم صارت الاقسام فقال
صارت ثمانية عشر قسما ثم اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احتقا لسم مسايلها باعتبار
اخر تقاسيم اخرى يرتقي مسايلها الى العرف وينقسم الى خمسة التاليف وقبيحة و
ممتنعة وهي صعب تعدادها وقد ذكرها سمي سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه
في رسالته على التفصيل فان رغبت فعليك بها فالرفع اي فرفع المعمول في
معمولاتها المرفوعة على الفاعلية اي على كون المعمول فاعلا نحو حسن وجهه
النصب اي نصب المعمول في معمولاتها المنصوبة على التشبيه اي تشبيه معمول با
لمفعول اي بمفعول اسم الفاعل في المعرفة اي في المعمول المعرفة نحو الحسن الوجه
بالنصب فانه مشبه بالمفعول به وليس مفعولا به لانه فعل الصفة المشبهة غير
متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم
الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول لاسم الفاعل كان الجر في نحو الضارب الرجل
مشبه بالجر في نحو الحسن الوجه سعا رضا ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل
اصله النصب وجر بالاضافة لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه
حقه الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير
من الفاعل على ما عرفت بيانه في بحث الاضافة وينصب لتشبيهه بالضارب
الرجل في كون الصفة والمعمول معرفتين باللام ثم قوله بالمفعول به
للتنبيه واعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور صحيح نحو قولنا لا يحب الجهر
بالسوء وعلى التمييز عطف على قوله على التشبيه بالمفعول به اي والنصب على التمييز في
النكرة اي في المعمول النكرة نحو الحسن وجها والجر اي جر المعمول في معمولاتها المجرورة على

الاضافة اي مبني على كونه مضافا فاليد وتفصيلها اي مسايل الصفة المشبهة
الثماني عشرة حسن وجهه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضاف مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة فقوله تفصيلها مبتداء محذوف الجزاي
تفصيلها فيما يذكر بعده فقوله حسن وجهه مبتداء وقوله ثلثة يعني ذو ثلثة
اوجه جزه والجملة مبينة للتفصيل ويقال قوله حسن وجهه خبر لقوله تفصيلها
وقوله ثلثه خبر مبتداء محذوف اي هذه ثلثة وفيه نظر اذ لا تستقيم ان
يجعل قوله حسن وجهه خبر لقوله تفصيلها ومسايلها ثماني عشر لا يتم هذا
الجزو لم يعطف على هذا الجز غيره حتى يتم به فلا يصح حمل هذا الجز على تفصيل
مسائلها وكذلك حسن الوجه اي مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا في كونه
كل ذا ثلثه اوجه فالصفة في حسن الوجه مجردة عن اللام والمعمول ذو اللام
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثه فان قيل اي حرف يقدر في اضافة
الحسن الي الوجه ويصح لدخوله في الفاعل قيل تقدير الحرف في الاضافة المعنوية
واما الجر في الاضافة اللفظية فمحمول على ما جيت الحرف وليس بتقدير حرف
قوله في تعريف الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريفا
للاضافة المعنوية وفيه نظر لان تقسيم الاضافة الي معنوية ولفظية
يابي هذا الحمل ولان الاسم في باب الاضافة لا يعمل الا انها ينبت من حرف جر واذا
لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه او محمول على ارادة التقدير حقيقة
او حكما فتتناول الاضافة اللفظية على القول بالتقدير الحكمي على ما ذكرنا
من الحمل على كونه تعريفا للاضافة ويقال ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير

اللام

اللام بحو حسن الوجه ملحق كما ان الخاتم هو الفضة ونحو السارق الليلة ملحق
بنحو خاتم فضة في تقدير من لان حسن الوجه بنحو ضرب اليوم في تقدير ملحق ٣
في ولا ضرورة في تقدير من البيانية في نحو الحسن الوجه بعد خروجه عن كونه
فاعلا لفظا بالاضافة والقول باضمار الفاعل اذ لو لم يخرج عن الفاعلية لفظا
بالاضافة لزم تعدد الفاعل لفعل هذا يكون اضافة الحسن الي الوجه من باب الاضافة
الي المشبه بالمفعول لفظا والي الفاعل معنى او يقال حرف الجر في الاضافة
اللفظية غير منحصرة في الثلثة المذكورة بل حرفها ما يتعدي به اصل الفعل
المشتق منه المضاف نحو راغب زيد فانه بمعنى راغب الي زيد اذا جعل
اضافة الي المفعول وكذا بالغ البلد واذا لم يتعد ذلك بالحرف نحو حسن الوجه
وضارب زيد يقدر اللام الزايدة لضرورة تصحيح الجر لما قلنا ان المضاف لا يجر
الا بنيابته عن حرف جر ويكون فيما وراء الضرورة في حكم العدم اذ الاضافة
الضرورية يستدعي صورة اللام لا معناها والا لكانت معنوية وحسن وجه
الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا هذه ثلثه الحسن وجهه الصفة ذات اللام والمعمول مضاف
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثه فقوله الحسن وجهه معطوف بحذف
العاطف لعله حذفه تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير السابق ليشير الي انه
شرع في تقسيم اخر عن الصفة التي المشبهة لان الامثلة السابقة كان الصفة
المجرد من غير اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام
والمعمول ايضا وذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثه الحسن وجهه الصفة

موقد
خبر منتصب اللام والمعمول مجرده عن اللام والاضافة مرفوعا فمنصوبا ومجرورا
هذه ثلثة الاقسام اثنان منها ممتنعان والاثنان منبدا، ومنها صفة و
مستمان جزء اي اثنان كاينان من الاقسام الثماني عشرة ممتنعان وهما
الحسن وجهه بكون الصفة ذات اللام والمعمول مجرورا مضافا والحسن وجهه
بكون الصفة ذات اللام والمعمول مجردا مجرورا عن اللام والاضافة و
امتناعهما ظاهر لعدم افادة الاضافة التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة
المعرفة الي النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية يجري
مجرى المعنوية فكما لا يجوز في المعنوية اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز
في الاضافة اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله الحسن وجهه
خبر مبتدا محذوف اي هما الحسن وجهه والحسن وجه وقوله الحسن وجه
عطف بحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد اختلف في جواز واحد منها وهو
حسن وجهه بكون الصفة مجردا عن اللام والمعمول مجرورا مضافا فقال بعضهم
انه ليس بجايز لان اضافته يستلزم اضافة الشي الي نفسه وقال بعضهم انه
جايز ويمنع استلزام اضافة الشي الي نفسه لكون الحسن اعم من الوجه
وهو الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما ستعرفها والجار والمجرور
اعني قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله واختلف والبواقي
من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها اوثلث على حسب الاختلاف ما كان
فيه ضمير واحد وهو فيما اذا كان المعمول مضافا مرفوعا او مفردا منصوبا او مجرورا
احسن خبر كان والجملة خبر قوله والبواقي والضمير محذوف اي البواقي ما كان عنها

فيه ض

فيه ضمير واحد احسن لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلته
لاعتبار وجيز الكلام ما قل ودل ومسايله تسع الحسن وجهه بالرفع و الحسن
الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن وجها وحسن وجهه برفع وجهه
وحسن الوجه بالجر وحسن الوجه بتنوين وجهه حسن ونصب الوجه و
حسن وجهه بالاضافة وحسن وجها فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر
تعدد الفاعل لانه من الاضافة الي الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله وفيه
دفعت بها فلا ضمير فيها والاففيها ضمير الموصوف قيل الفاعل بعد الاضافة
خرج عن حيز كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير
وفيه نظر لانه يستبعد تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار
فاعلية الوجه واجيب بان الحمل على المحل باعتبار المعنى وهو بهذا الاعتبار
فاعل وما كان منها فيه ضميران وهو فيما اذا كان المعمول مضافا منصوبا او
مجرورا احسن لحصول المقصود وما هو احسن فلا وجه للزايد على المقصود
ومسايله ثلث او ثنتان على حسب الاختلاف وزيد حسن وجهه بنصب الوجه
وحسن وجهه بجر الوجه وهو الذي اختلفوا فيه والحسن والجهه بنصب الوجه
وما لا ضمير منها فيه وهو فيما اذا كان المعمول مرفوعا غير مضاف قبيح لعدم حصول
حصول المقصود وهو الرابط بالموصوف لفظا ومسايله اربع الحسن وجه برفع
وجه وحسن وجه برفع وجه وحسن الوجه ومتى رفعت بها اي بالصفة المشبهة
ما بعدها فلا ضمير فيها اي في الصفة المشبهة والا يلزم تعدد الفاعل فهي كالفعل
الفاء للتعليل اي لان الصفة المشبهة حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع ما بعده

لا يكون فيه ضمير وكذا بدونه ويحتمل ان يكون قوله تجيء كالفعل نتيجة اي فحينئذ يكون
الصفة المشبهة كالفعل في انها لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار
فاعلها الظاهر والا ان حرف الشرط محذوف اي وان لم يرفع بها بل يجر بالاضافة
او ينصب على التشبيه بالمفعول ففيها اي ففي الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل
لما جر بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول خرج عن حيثية كونه فاعله
فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعله فتؤنث الصفة وتثنى وتجمع اذا الحق بها
الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فتؤنث الصفة وتثنى وتجمع على
حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة محل ضميره فتقول هند حسنة الوجه
او حسنة وجها او حسنة وجه والزيدان حسنان وجها والزيدون حسنا الوجه
او حسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول اصله اسمان فتقطعت النون بالاضافة
اي اسماء هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان غير المتعديين اي
غير المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله مثل الصفة المشبهة فيما
ذكرنا من الصور اي ما جاز في الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز في اسم
الفاعل والمفعول غير المتعديين لان جواز هذه الصور في الصفة المشبهة
انما هو لتشبيهها باسم الفاعل فجوازها اولى فتقول القائم الغلام رفعا ونصبا
وجرا وكذا القائم غلامه والقائم غلام وكذا الصور التسعة لنحو القائم عن
اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلث وكذا
بترك اللام عن المضروب وكذا الاسم المنسوب لانه ملحق بالصفة المشبهة
نحو التميمي الاب الى اخر الصور فان قيل اسم المفعول لا يبنى عن غير المتعدي فكيف

يستقيم

يستقيم قوله غير المتعدي وكيف يورد المضروب مثالا لاسم المفعول غير
المتعدي قيل المراد في اسم الفاعل الغير المتعدي عند المتجاوز عن الفاعل
ومن اسم المفعول الغير المتعدي هنا غير المتعدي عن مفعول ما لم يسم فاعله
الى المفعول الثاني وانما قيل اسم الفاعل والمفعول الغير المتعديين احترازا
عما اذا كان متعديين نحو ضارب زيدا ومعطى درهما حيث لا يجري فيهما
مع تعديهما اليه ما ذكره من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المفعول على المفعولية
او جره على الاضافة وذلك لانا لو اجرينا فيهما تلك الاقسام لزم الالتباس
حتى لو قيل زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم نعلم ان اباه في المثال
الاول مفعول الضارب او فاعل له النصب تشبيها بالمفعول والمفعول
وفي المثال الثاني مفعول المعطى او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل نفسه
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب
ابيه او معطى ابنه لم نعلم ان ابنه في المثال الاول مفعول ضارب او
فاعل اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول المعطى اقيم مقام
الفاعل او مفعول ثان اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل
والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس ولا يشتبه المنصوب
والمجرور ثم لما فرغ عن بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل
فقال اسم التفضيل اي اسم يدل على تفضيل شيء وهو في الاصطلاح ما
اشتق من فعل فيه احتراز عن الجوامد لموصوف بزيادة على غيره اي ذلك
الموصوف وقوله بزيادة اما صلة موصوف اي لما وصف بزيادة على غيره

اسم التفضيل

في ذلك الفعل ويجي مع وحينئذ صفة لصلة الموصوف محذوف اي لاسم
موصوف بذلك الفعل مع الزيادة على غيره فيه وانما قال الموصوف ولم يقل
لمن قام به او لمن وقع عليه ليشتمل على كل النوعين اسم التفضيل اي على اسم التفضيل
الذي صيغ لتفضيل الفاعل والذي صيغ لتفضيل المفعول نحو اضرب واشهر
فان الاول لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول نحو اضرب والمراد بالزيادة
على غيره الزيادة عليه في ذلك الفعل اي في الفعل الذي اشتق هو منه فلا
يرد نحو زايد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه
اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال مثلا بل في امر اخر بخلاف نحو اضرب
اعلم فان المقصود فيهما الزيادة فيما اشتق هو منه وهو الضرب والعلم ولا
يدخل في الحد اسماء الفاعلين التي وضعت للمبالغة كضراب وضروب ونحوها
لانها وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد فيها الزيادة على الغير وهو افعل
اي صيغته افعل ونحو خير وشر اصلهما اخير واشر وشرطه اي اسم التفضيل
ان يبني من ثلاثي مجرد احترز بقوله من ثلاثي عن رباعي نحو بعثر وبقوله مجردا
عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوهما ليمكن بناء افعل منه اي من الثلاثي
المجرد اذ الزايد على ثلثة لا يمكن منه بناء افعل لانه لو نقص لاختل لفظا وهو
ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخرج لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج
ولو يحذف لزاد على بناء افعل وقوله ليمكن خبر مبتدا محذوف اي هذا الاشتراط
ليمكن بناء افعل منه والجملة معترضة وقيل انه عليه لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان
بناء افعل منه ليس بعلة لبناء شي على بنائه اراده تفضيل شي في الفعل الذي

اشتق هو منه

ليس

اشتق هو منه ليس بلون ولا عيب الجملة صفة اخرى الثلاثي اي ثلاثي
ملون ولا عيب واحترز بقوله ليس بلون على اخره اسمر وبقوله ولا عيب عن نحو
اعمى واعور لان منهما خبر مبتداء محذوف اي قيد الان والجملة معترضة لبيان
العلة اي لان من اللون والعيب افعل لغيره صفة الفعل اي افعل الكاين لغير
التفضيل اي من غير اعتبار الزيادة نحو احمر واسمر واعمى واعور فلو بني منهما افعل
التفضيل لزم اللبس واشتبه افعل التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت
حينئذ هو احمر لا يعلم ان المراد ذو حمرة او زايد في واصل الحمرة مثل افضل الناس
فان قيل قد بني افعل التفضيل من العيوب نحو زيد اجهل وابلد قيل المراد بالعيوب الباطنة
وفيه نظر لانه هو العيوب الظاهرة والجهل والبلادة ليس من العيوب الظاهرة
بل من العيوب الباطنة وفيه نظر لانه يصح على هذا احمق على معنى التفضيل اذ
الحماقة ليس من العيوب الظاهرة وقد حكموا بشذوذ في نحو احمق من هبنقة
اللهم الا ان يراد بالحماقة ما يبدو في الظاهر من اثر البلادة كما حكي عن هبنقة من
تعليق خرزات وخيوط على عنقه وصدره مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب
الظاهرة بهذا الاعتبار ولذا يجيء منه اسم التفضيل الا شاذا وفيه نظر لان الحماقة
من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة للحقيقة وظهور اثر الحماقة في بعض
الموصوفين بها من العوارض والعوارض غير معتبرة في وضع الالفاظ فكيف يحكم
بشذوذه ولو اعتبرت العوارض لوجب ان يحكم بشذوذ اجهل وابلد لو اريد بهما
ما يبدو في الظاهر من اثر الجهل والبلادة في احد ولم يحكم بشذوذهما احد فال
وقصد غيره اي تفضيل غير الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد
فيه والرباعي مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان او العيوب توصل اليه

اي الى تفضيل غيره بمثل هو اشد سنا اي باتيان اسم تفضيل مما يصح بناؤ
منه مثل اشد واكثر واحسن واقبح مما كان مناسبا له وبايقاع مصدرها
تمييزا منصوبا منه تمييزا ابانة للمقصود على وجه يمكن تقول هو اشد منه
استخراجا وبياضا وعمى المثال الاول لغير الثلاثي المجرد والثاني اللون والثالث
للعيب وكذا تقول هو احسن منه استخراجا وبياضا واقبح منه عمى وحمقا
وقياسه اي اسم التفضيل للفاعل اي لتفضيل الفاعل لانه يدل على زيادة الموصوف
على الغير في المصدر المشتق هو منه واصل المصدر ما بني للفاعل اي ما كان
معروفا فينصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقا من المصدر للفاعل اي من المصدر
المعروف والمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة
بل ما يقابل المفعول فيتناول ما جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب
واقتل واحسن واكرم وان اريد به ما يقابل المفعول كان الكلام محمولا على
حذف المعطوف اي قياس الفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله
قياسه مبتدا ومحذوف الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب
ضربي زيدا قائما اي قياس اسم التفضيل ما حصل اذا كان ثابتا للفاعل ويمكن ان
يكون قوله وقياسه مبتدا وخبره محذوف وقوله للفاعل متعلق بالخبر المحذوف
اي وقياسه ثابت للفاعل بقرينة قوله وقد جاء للمفعول كلمة قد للتقليل
اي قلما يجيء اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعا نحو اعذر والوم واشغل
واشهر وزيد في بعض النسخ واعرف اي اكثر معذورية واكثر ملومية واكثر
مشغولية واكثر معروفية ويستعمل اسم التفضيل في كلام العرب على احد الجار
والمجرور حال اي واقعا احد ثلثة اوجه فقط وفي بعض النسخ ثلثة اشياء مضافا

بدل من قوله على احد ثلثة اوجه نحو زيد افضل القوم او بمن او كائنا بمن
نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وهذه اللام هي للعهد
ليس الا اي باللام العهدية يكون دالعرو مستدلا على ذكر المفضل عليه او يكون
المعنى في قولهم الافضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلا وكلمة او لمنع
الخلو دون الجمع فلا يخلو اسم التفضيل عن احدها ولا يجتمع اثنان فيها فلا يجوز
زيد الافضل من عمرو باستعماله مع اثنين منها ولا زيد افضل باستعماله بدون
واحد منها الا ان يخرج اسم التفضيل عن استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما في
اخر واخر فانه خرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير فاستغنى عن استعماله باحد
ثلثة اوجه لان استعماله باحدها لبيان التفضيل فاذا ذهب عنه معنى التفضيل
استغنى عن هذه الاستعمال وانما يستعمل مع احد هذه الامور الثلثة ليدل على
المفضول لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غيره
اي على المفضل عليه في معنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلثة
المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك في كل من الاضافة وكلمة من ظاهر
لانك اذا قلت زيد افضل لا يفهم من الذي زاد عليه هو في الفضل فاذا قلت من
زيد افضل الناس فهم ذلك وكذا في اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا
مستويا لان اللام العهدية تشير الى الفعل المذكور معه المفضل عليه على ما بينا
ولا يجمع اثنان منها لحصول الغرض باحدها وكون الاخر لغوا بعد حصول المقصود
فلا يجتمعان الا نادرا فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احد الثلثة المذكورة
نحو الله اكبر قيل معناه من كل شيء او يستعمل على احدها حقيقة نحو زيد الافضل واشرف الناس

واكرم من عمرو او تقييدا فلا يرد ذلك لانه في تقدير الله اكبر فان قيل فما تقول
في الدنيا والجلى فانهما من اسماء التفضيل لان الدنيا تانيث الادنى والجلى ما
تانيث الاجل من الدنو والجلال وقد جاء تجردهما من احد الامور الثلثة في قوله
وسعى دنيا طالما قد مدت وفي قوله وان دعوت الى جلى ومكرمة وقيل جواز تجردهما
عن احد الثلثة المذكورة لصيرورتهما اسمين والمجاز معنى التفضيل عنهما فان الدنيا
صار للزمان المتقدم على الاخرة والجلى اسما للخطة العظيمة فيجوز استعمالها
بدون احدها فان قيل فما تقول في نحو الحسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا
وفي نحو سوءاى في قول الشاعر لا يجزون من حسن بسوءاى ولا يجزون من
غلظ بلين فانهما من اسماء التفضيل لانهما تانيث احسن واسوء وقد جاء تجردهما
عن احد الثلثة المذكورة قيل لا نم انهما تانيث حسن وسوء بل هما مصدران كا
لرجعى والبشرى فلا يرد جواز تجردهما عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها في قول الشاعر
ولست بالاكثر منهم وانما العزة للكاثر اي لمن هو اكثر عددا قولك انت منهم
الفارس الشجاع اي من بينهم كانه قال لست بالاكثر من بينهم حتى لم يستعمل
واللام وقيل بانه متعلق بمحذوف لا بالاكثر اي لست كائنا منهم بالاكثر
حصى وهي تفصيل متعلقة بافعل اخر محذوف عار من اللام اي لست بالاكثر
باكثر منهم والمحذوف بدل فلا يرد الا ان يعلم المفضل عليه مستثنى مفرغ اي
مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات الا وقت معلومية المفضل عليه
على القرينة نحو الله اكبر اي اكبر من كل كبير ونحو زيد كريم وعمرو اكرم اي اكرم منه
والمعطوف منها محذوف اي الا ان يعلم او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل

فيستغني عن استعماله باحد ثلثة اشياء فاذا اضيف اسم التفضيل فله
اي اسم التفضيل معنيان احدهما اي احد المعنيين وهو الاكثر اي وهذا المعنى
من المعنى الثاني والجملة معترضة والواو اعتراضية ان يقصد به اي باسم التفضيل
الزيادة اي زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل المشتق هو منه على من اضيف
اسم التفضيل اليه ضمير اليه عايد حيث يصير المعنى احد العنايتين قصدك الزيادة
وهو معنى صحيح الى من وكلمة من للعقلاء وغير العقلاء وادخلوا تبعا على سبيل
التغليب فلا يخرج نحو اعنى الحيوان واجسم الفيول ونحو ذلك واذا عرفت هذا
فاعلم انه لو اريد بالمعنى في قوله معنيان المصدر اي العنايتين تحمل القصد على قوله
احدهما صحيح حيث يصير المعنى احد العنايتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه
حمل القصد على القصد ولو اريد به المفعول اي المعنى ففي الحمل اشكال حيث يصير
المعنى احد المقصودين قصدك الزيادة وهو معنى غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود
الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان يقصد به كذا وحذف الجار من ان او كثير
شايع او يكون المعنى قصد احدهما قصدك كذا او احدهما ذو قصدك كذا فيشترط
ان يكون موصوفه بعضا منهم اي ممن اضيف اليهم وذلك بحكم الوضع والاستعمال
مثل زيد افضل الناس فزيد بعض من الناس ولقائل ان يقول يلزم من اشتراط
كون موصوفه بعضا ممن اضيف اليهم تفضيل الشيء على نفسه واجيب بان موصوفه
داخل في المضاف اليهم افرادا خارجا عنهم تركيبا او داخل فيهم واقعا خارجا
عنهم ارادة يعني داخل فيهم في الافراد والواقع ثم خرج عنهم في الارادة وقت الحكم
والاضافة فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه فلا يجوز يوسف احسن اخوته اي

ولاجل انه يشترط في هذا المعنى ان يكون الشي على تفسيره موصوفه داخلا في
المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف الثاني
لخروجه عنهم علة علم الجواز اي لخروج يوسف عن الاخوة اي عن عمومهم باضا
اليه اي باضافة الاخوة الى يوسف لانه اذا اضيف الاخوة الى الضمير العايد
الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا من اخوته
لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن معنا فاين من ليس موصوفه بعضا منه
ولو قيل يوسف احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب لكان من ذلك لان يوسف
بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض اخوته والثاني اي ذا المعنى
الثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق
هو منه زيادة مطلقة اي غير مقيدة بكونها زايدة على من اضيف اليه اي ان تفضيله
تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده ويضاف بالنصب
عطف على تقصد اي المعنى الثاني حاصل بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل
للتوضيح وبالرفع على الابتداء اي وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كاضافة
ما لا تفضيل له فلا يشترط ان يكون موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب
بل يجوز كلا الامرين اي يجوز ان يضاف الى جماعة وهو بعض منهم نحو النا
س ولم يقصد التفضيل على قريش وان كان النبي عليه السلام واحدا منهم وكذا
نحو فلان اعلم بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف
احسن اخوته وكذا نحو فلان اكرم ابيه فيجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى مفردان
اي احسن من غيره له بلا ملابسة باخوته وكذا نحو الناقص والاشج اعدلا بني

كانه قيل

كانه قيل اعدلا بني مروان ما عداهما اعدلا من غيرهما لهما ملابسة ببني مروان
والمراد بالناقص يزيد ابن الوليد عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص
حق من ياخذ من بيت المال اكثر مما له حق في الشرع ورده الى القدر المستحق
في الشرع والمراد بالاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لانه ذكره
صاحب المفصل لانه ذكر لفظ التخصيص لذلك كان في راسه اسحجوا لما اختار
لفظ التوضيح وعدل من لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرة لانه يوهم
التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص
والاشج اعدلا بني مروان ثم اعلم ان حل قوله ان تقصد على قوله والثاني اي
والمعنى الثاني مما يصح لا نحمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثاني
حاصل بان يقصد وحذف الجار قد من ان يكون وان كثير شايع او يكون المعنى
قصد المعنى وقصدت كذا المعنى الثاني ذو قصدت كذا ويجوز في الاول اي في اسم
التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او في النوع الاول
من نوعي اسم التفضيل المضاف اي المستعمل بالمعنى الاول وقيل اي في المعنى الاول
وفيه نظر حيث باباه قوله والمعرف الذي ذكره صاحب المفصل ذكر لفظ التخصيص
بالذي هو اللفظ اي اسم التفضيل فلو حمل الاول والثاني على المعنى الاول والثاني
لم يكن الكلام مطابقا فالحق ما ذكرنا اي فيجوز في هذا النوع من اسم التفضيل
الافراد اي افراد اسم التفضيل والتذكير مع وجود تانيث الموصوف كذا في
المفصل اي يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اي ان كان الموصوف مثنى او
مجموعا او مؤنثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم

وهذا افضل القوم وانما يذكر التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله بعده الذي بمن
مفرد مذكر لا غير لانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير فقط علم ان المراد هيهنا
الافراد والتذكير فقط والمطابقة لمن هو له اي لمن اسم التفصيل ثابت له اي
مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا نحو زيد افضل القوم
والزيدان افضلا القوم والزيدون افضلوا القوم او افاضل القوم وهند فضلى
القوم وانما جاز الافراد والتذكير في كل الكون بهذا النوع من اسم التفصيل مشابها
لاسم التفصيل المستعمل بمن في المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعده في
كل واحد منهما فيجوز فيه الافراد والتذكير اعتبارا بالمعنى وانما جاز المطابقة لكونه
مخالفا له في اللفظ لوجود الاضافة وعدمها فيجوز المطابقة اعتبارا باللفظ
واما الثاني واما النوع الثاني اي اسم التفصيل المضاف المقصود به زيادة
مطابقة والمعرف باللام فلا بد من المطابقة اي مطابقة الموصوف افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام
المانع وهو الامتزاج بمن التفصيلية معنى باعتبار لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه
بعدها بخلاف النوع الاول فانه ممتزج بمن التفصيلية معنى باعتبار ذكر المفضل
عليه بعده وبخلاف المفضل المستعمل بمن فانه ممتزج بها لفظا ثم اعلم ان قوله اما
الثاني عطف الجملة الشرطية على الجملة الفعلية يعني قوله يجوز في الاول الافراد
فلا بد جواب اما والفاء جزائية وهو خبر المبتدأ من والفم محذوف اي فلا
لهما من المطابقة وقوله من المطابقة خبرا في جعلها متعلق به وفي الفعل
بخلاف الجر نظرا لانه يكون مضادا على المضاف نحو لا حافظا القرآن يجب نفسه والذي

بحث الكلم

بمن اي اسم التفصيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر
نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او هندان او هندات افضل من كذا
لان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل بكونها هي المفارقة بين
التفضيل وافعل الصفة فكانها من تمام الكلمة فلهذا لا يجوز الفصل بينهما الا باجنبي معمول
اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها في وسط الكلمة ولحوق
علامة التثنية والجمع والتانيث يختص باخر الكلمة ادون اوسطها فلو لحقه
علامة التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيما هو في حكم وسط الكلمة وهو
مستنكر ولا يعمل اسم التفصيل في المفعول به بلا واسطة حرف جر مطلقا سواء
كان مظهرا او مضمرا وكذا لا يعمل في فاعل مظهر لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل
كاسم الفاعل والمفعول او بمشابهة ما يشابه به الفعل كالصفة المشبهة فانها تعمل بمشابهتها
اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفصيل يخالف الفعل من حيث انه يدل على الزيادة
وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع
فيما هو اصل استعماله وهو استعماله بمن فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به
بلا واسطة مطلقا مظهرا او مضمرا ولا في الفاعل مظهرا لانها معمولات قوية الا اذا حدث
الشرايط الثلثة المذكورة في المتن فحينئذ يعمل في الفاعل المظهر لانه يصير بمعنى
الفعل ولقيام الضرورة في اعماله كما ستعرف بانه قريبا لكنه يشبه الفعل من
حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه افعل التعجب في الوزن وفي اختصاص كل منهما
بالتذكير والتجرد ما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذه الشبه الضعيف يعمل في
المعمولات الضعيفة وهي الفاعل المضمر المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول له

بواسطة حرف جر وذلك لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفيه
رايحة من الفعل والحال والمفعول به بالواسطة ملحقات بالظرف فيكون
معمولا له طفيفة فلا يحتاج الى قوة على العامل وانما يعمل في المفعول معه و
المفعول له لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة الحرف لفظا كما في
المفعول معه او تقديرا كما في المفعول له وفي بعض الشروح انما لا يعمل اسم التفضيل
في فاعل مظهر لانه في الاسم نظير فعل التعجب وهو لا يعمل في فاعل مظهر فكذا هذا و
الشرايط الثلثة المذكورة ما اشار اليه الشيخ بقوله ولا يعمل في مظهر اي في
فاعل مظهر الا اذا كان اسم التفضيل في اللفظ صفة كاينة لشيء اي الا اذا
اسم التفضيل جاريا على شيء كرجل في المثال وهو في المعنى لمسبب الواو للحال
والتنوين بدل من الاضافة اي والحال ان اسم التفضيل في المعنى صفة كاينة
لمسبب ذلك الشيء اي متعلق ذلك الشيء كالكحل في المثال فانه مسبب قوله
رجلا لاتصاله في عينه بسببه فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق
على متعلق الموصوف اسم السبب دون المسبب قيل لعل الشيخ استعمل في غير
المشهور للتنبيه على صحة اطلاق اسم المسبب وتحقيقه منفصل صفة مسبب له
لمسبب مفضل باعتبار الموصوف الاول اي باعتبار تعلقه بالموصوف الاول
كرجل في المثال حيث نفي كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل ما على نفسه
اي مفضل على نفسه باعتبار غيره وهو متعلق صورتي المفضل عليه اي با
عتبار تعلقه بغيره اي بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال حيث نفي
المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه منفيا حال اي حال كون اسم التفضيل

منفيا

منفيا او صفة مصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه اي من الكحل في عين زيد فاحسن في هذا المثال جرى على
رجل ووقع صفة له في اللفظ وهو في المعنى صفة لمسبب اي لمتعلقه وهو الكحل
وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكحل احسن من الكحل لكن باعتبارين ما
كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث
نفي كونه مفضلا باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى
عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفي كون الكحل مفضلا عليه في كونه في زيد عينه
فالمقصود من هذا الكلام مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل
فاعليه اما لو جعل هذا الكلام مثبتا لكان المقصود على عكس ذلك واذا عرفت هذا
فاعلم ان كلمة ما نافية وقوله رجلا مفعول ما رايت وقوله احسن صفة قوله
رجلا وهو عامل في احسن عامل ذو الحدثين اي دال على الحدثين والتفضيل
المفضل وحدث المفضل عليه اي التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق به ظرفان
اوحالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل ظرف او حال بحدث يعني تعلق
قوله في عينه باحسن باعتبار معنى التفضيل على الشيء وذلك لان جهة كون الكحل
مفضلا باعتبار عين رجلا وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد كان
التشبيه في نحو زيد في الدار ومثله في السوق فان معنى التشبيه عامل معنوي ذو
الحدثين حدث المشبه وحدث المشبه به اي حدث التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق
به ظرفان وهما في الدار وفي السوق كل ظرف بحدث فان زيدا يشبه باعتبار كينونته
في الدار ومشبه به باعتبار كينونته في السوق ونظير هذه المسألة الحديث الذي

وذكره الشارح وهو قوله عليه السلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه
في عشر ذي الحجة وانما اشترط كونه منفيا ليصير بمعنى الفعل لان نفي صفة التفضيل
يجعله بمعنى اصل الفعل لان التفضيل بمنزلة القيد والنفي اذا دخل على مقيد
ينصرف ذلك الى القيد وينفي اصل الفعل مثبتا قولهم ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد بمعنى حسن الكحل في عين كل رجل مثل حسنه في عين
زيد ودون حسنه لا فوقه لانه لما نفي التفضيل اي الزيادة ثبت المساواة والا
نحطاط ضرورة فظهر بهذا ان احسن في المثال انما عمل في الفاعل المظهر وهو
الكحل لانه بمعنى حسن وانما اشترط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبا رين
ليكون التفضيل على خلاف الاصل باعتبار انه تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين
وهو في معرض الامتناع اذ لولا اختلاف الاعتبارين لامتنع تفضيل التفضيل تفضيلا
وانما اشترط التفضيل على خلاف الاصل لان صيرورته بمعنى الفعل بعارض النفي
فلا يعمل عمل الممتنع باعتبار ما يرجع الى اصله وهو الدلالة على الزيادة فاشترط
ذلك ليكون في معرض الامتناع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو بعارض يخرج
عن حكم التفضيل ويعتبر العارض وهو صيرورته بمعنى الفعل بعارض النفي لضعف
العارض وهو معنى التفضيل لكونه في معرض الامتناع بخلاف قولك ما رايت
رجلا افضل ابوه من عمرو لم يجز مع صيرورته بمعنى الفعل بنفي التفضيل لان
التفضيل فيه ليس على خلاف الاصل لعدم كونه تفضيل الشيء على نفسه فيعتبر
هذا التفضيل بعد الزوال بعارض النفي وانما اشترط كونه صفة سببية ليحصل
محل عمله وهو الفاعل المظهر لان المدعا انه باجتماع هذه الشرائط يعمل في الفا

وذكر

وذلك لا يتحقق الا بكونه صفة سببية فالحاصل ان اشتراط كونه صفة سببية
ليحقق محل عمله واشتراط كونه منفيا لصيرورته بمعنى الفعل بعارض النفي و
اشتراط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين لا باعتبار وهذا العارض
لضعف العارض فافهم فانه من مواضع الاشكال وذهب بعض الافاضل
الى انه انما صار بمعنى حسن عند اجتماع هذه الشرائط لان هذا التركيب يستعمل
في مقام المدح ليستدعي ان يكون بمعنى حسن وذلك لان مقام المدح يدل على ان
كون الكحل في عين رجل ليس مساويا للكحل في عين زيد بل دونه فيدل هذا على
المعنى على ان احسن بمعنى حسن لانه لو كان على حالته يجوز ان يكون الكحل في
رجل مساويا للكحل في عين زيد اذ ينتفي الاحسنية بجواز ان يصير الكحل في عين
رجل مساويا للكحل في عين زيد فوق ما يكون في عين رجل وهو المقصود مع انهم
اي مع ان النحاة لم يجعلوا احسن على انه خبر والكحل مبتداء اذ لا وجه يمكن
سواء اذ لا دافع لفظيا وامتنع نكارة المبتداء لا سيما اذا كان الخبر معرفة
فلم يبق عنده دفع احسن الا كون الكحل مبتداء واحسن خبرا فعلوا بعينه اي
بين احسن وبين معموله وهو منه باجنبي وهو الكحل اذ المبتداء اجنبي الخبر
لكونه غير داخل في جزء وغير معمول له فدعت الضرورة الى اعماله فان قيل
فليقدم منه على المبتداء حتى لا يلزم الفصل بين العامل وبين المعمول باجنبي
قيل لا يمكن تقديمه عليه لانهما يتعلقان بعامل ذي الحدثين اي دال على الحدث
ظرفا ان او حالان يلزم ان يلي كل منهما متعلقه اي بحدثه ولا شك ان اسم التفضيل
عامل ذو الحدثين اي دال على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اي

المنفصل والمفضل على الشيء يتعلق به ظرفان وهو قوله في عينه وفي عين زيد
لكن تعلق قوله في عينه باعتبار حدوث المفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار
حدوث المفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه فمن جهة كون الكحل مفضلا
باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في عينه ومن جهة كون مفضلا عليه
باعتبار عين زيد فيلزم ايلاؤه منه المنفصل لذكر المفضل عليه بقوله في عين
زيد فلو قدم منه لم يمكن ايلاؤه منه بقوله في عين زيد وايلاؤه بقوله في عينه
هذا حاصل ما ذكره صاحب الرضي في بحث هذا المبحث اطنب فيه رطبا على انه
اذا كان المسموع تاخيره واحتجنا الى تصحيح الكلام مع التاخير لا ينبغي التقديم
فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف انه قال لم يقدم منه لئلا يلزم عود الضمير الى المؤخر
وهو الكحل وهو مشكل لان للمسئلة رتبة التقديم وكفى به في صحة عود الضمير
الى المؤخر كما في نحو في داره زيد اللهم الا ان يجعل معنى وهذا الامتناع ما
ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتاخر في نحو هذا المثال ممتنع لا باشتراط تقدم
معاد الضمير بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه فلو قدم لزم الفصل بما تعلق
به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل كما امتنع الفصل بين العامل
والمعمول باجنبي امتنع عمل اسم التفضيل فليجوز الفصل بالضرورة كما جوز
بالضرورة قيل من ابتلي ببليتين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل
لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا
والوجه الاول اخص والثاني اعم فامتناع الاعم اقوى فان قيل هذه الضرورة
لا يتاتى في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معمول منفصل منه في العبارة الاولى

ومن غير

ومن غير زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه وبين معموله قيل في
العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديرا على ما بيناه فان قيل هذه الضرورة يتاتى
في الاثبات ايضا نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل وفي عين زيد فينبغي
ان يجوز اعماله لقيام الضرورة قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال والسماع
فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفي لمجيئه في الاحاديث وكلام العرب
العرباء ولك ان تقول في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون
معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين
زيد فاختصاره بحذف المضاف من مجرورين وهو العين اذ التقدير من كحل
عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل
على العين ونظير هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود من
الصحيحين كما ذكر في المشارق من قوله عليه الصلاة والسلام ولا احد احب اليه
المدح من الله الحديث فان قدمت في هذه المسئلة ذكر العين على اسم التفضيل
قلت بهذه العبارة من غير ذكر من معها ويجوز لك ان تقول في هذه المسئلة
وهي ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فاعلا احسن فان قيل لا ضرورة في اعمال
اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر و
الكحل مبتدا حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي اذ ليس لاحسن
معمول منفصل منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم
الفصل قيل يلزم الفصل في هذه العبارة تقديرا اذ التقدير ما رايت مثل عين
زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها والتقدير ما رايت عينا كعين زيد احسن

فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول لرايت قوله
احسن لانه لاحذف العين الموصوف الذي هو مفعول الاول واقيم احسن الصفة
مقامه صار احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما او المفعول
الاول في باب علمت مسندا اليه والجار والمجرور لا يقع مسندا اليه على
الثاني بالعكس وهذا ان كان رايت من افعال القلوب اما اذا كان ابصرت
وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا من
مفعول رايت او من بعض التشبيه او من الظرف المستقر اي ما رايت عينا مثل
عين زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا
احسن فيها الكحل مفعول رايت ويكون قوله كعين زيد حالا متقدما ويجوز
ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفتين للمفعول المحذوف
اي ما رايت متفضلا بما بين الصفتين ونظير هذه العبارة مثل ما تسند سيبويه
من قوله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا وانما اورد المظهر وهو
وادي السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل المضمر لكان التهديد
بذكر المظهر ثم قوله لا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا
اولا وقوله كوادي السباع مفعولا ثانيا متقدما عليه وجد التقديم ما عرفت
اي ما ارى واديا كوادي السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا او
قوله واديا مفعولا اولا وقوله كوادي السباع حالا متقدما عنه او كان قوله كوادي
السباع مفعولا واديا عطف بيان او بدلا او حالا موطاة او تخرج على نحو عنده

مثلا زيد

مثل زيد رجلا وقوله اقل به صفة سببية لقوله واديا او تمييزا او حالا من قوله واديا
بتقطيع شان الوادي بالتنكير حتى لا يلزم كونه حالا عن النكرة المختصة بوجه
اي واديا متقطعا شانه حال كون ذلك الوادي اقل به ركب وقوله حين يظلم ظرف
لمعنى التشبيه ولقوله ولا ارى اي ولا ارى واديا يشبه وادي السباع وقت اظلامه
الباء في قوله به بمعنى في اي اقل فيه والضمير للوادي وقوله ركب فاعل اقل على انه اسم
التفضيل لوجود الشرايط ويلزم الفصل بين العامل والمعمول تقديرا او التقدير اقل
به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان فهو ليس بجمع بل اسم جمع كما اي اقل في
ذلك الوادي جماعة الركبان فما ظنك بالرجالة وقوله اتوه الجملة صفة ركب اي
اتى الركب في ذلك الوادي تئية اي تثبتا وتوقفا وثانيا وهو تفعلة من تئيت
اي تحير يقال تائى اي تلبث وهو مفعول من فاعل اقل او مفعول له اي اتوه اتيانا لا
التانية والمكث او مفعول مطلق اي اتوه اتيانا ذا تئية ادخالا اي اتوه ذوي تائية او
ظرف اي اتوه في زمان التانية والنزول وقوله واخوف عطف على قوله اقل اي اخوف
ركب منهم ولو كان اخوف بمعنى المفعول كاشهر كان صفة لواديا غير سببية فلا يكون
من هذا الباب وقوله الا ما وقى الله مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية اي اقل
ركب واخوف في جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من
وانما ذكر ما ذهابا الى الصفة كما عرف في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء او
منقطع اي لكن وقاية الله ثابتة او وفاه الله وقوله ساريا اسم فاعل من السرى او
من السراية وعلى الاول كان حالا من قوله ركب او مفعول وقى او صفة واديا على
المجاز العقلي من باب الاسناد الى المكان وعلى الثاني كان صفة مصدر اخوف اي خوفا

الفعل

سابا الى الحالات ثم لما فرغ عن بيان قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل
فقال الفعل ما دل على معنى في نفسه كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله في نفسه صفة
معنى وكلمة في على حقيقتها او بمعنى الباء والضمير راجع الى ما اي الفعل كلمة دلت على
حاصل في نفسها اي مدلول لها لا مدلول لفظ اخر من اسم او فعل او حاصل بنفسها
بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر اخر من اسم او فعل وفيه احتراز عن الحرف
كاين مقترن باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال وفيه احتراز
عن الاسم فان قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف على قول من قال انه مشترك
بين الحال والاستقبال لانه مقترن بازمانين صدق عليه انه مقترن باحد لا
في المثنى ولانه مقترن في كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك بتعدد الوضع
او تعدده فان قيل هذا الحد غير منعكس لانه لم يصدق على نحو عسى ونعم وبئس و
غيرها من الافعال الجامدة وغير مطرد لانه صدق على هيهات وشتان وغيرهما
من اسماء الافعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فدخل الافعال الجامدة و
يخرج الاسماء الافعال فان قيل يدخل في الحد لفظ الماضي والمستقبل لانهما مقترنان
باحد الازمنة قيل اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان كان معناهما اللفظ و
اقتران فيه وانما المقترن معناهما وان اريد بهما الزمان فقط كان معناه الزمان
لا شئ اخر يقترن بالزمان وقد ذكرناهنا في صدر الكلام الكتاب بالاستقصا
ومن خواصه اي ومن خواص الفعل وقد عرف معنى الخاصة فلا نعيده دخول قد
نحو قد خرج وانما خصت قد بالفعل لانها انها تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او
لتقليل الفعل او تحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل وقوله دخول مبتدا مضاف

اي قد

اي قد حي مضاف اليه بتاويل اللفظ قوله ومن خواصه خبر لقوله دخول
والسين وسوف نحو سيخرج وسوف يخرج انما خصتا بالفعل لانهما وضعتا للدلالة
على الاستقبال الوضع احتراز عن نحو زيد لحضا ونهضا وانما عرف السين
باللام لان المراد سين معهودة وهي سين الاستقبال لا سين الاستفعال و
سين التحقيق ولا سين الكسكسة نحو استغفر وساطلب بعد الدارم واكو متكس
وانما قدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال القريب دلالة سوف
على الاستقبال البعيد والجوازم نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا تضرب
وان تضرب اضرب وانما خصت الجوازم بالفعل لانها وضعت لنفي الفعل
كلم ولما او لطلب الفعل كلام الامر والنهي عن الفعل كلا النهي او لتعليق الشئ
الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل وقيل
انما خصت به لان اثرها وهو الجزم يختص به فكذا المؤثر والا يلزم تخلف الاثر
عن المؤثر وفيه نظر لانه يمكن تخلف الاثر عن المؤثر بفوت شرط وهو مجرد
تعلد شلا ولحوق تاء فعلت اي ما جنس تاء فعلت عن الضماير المتحركة
البارزة وانما خص الضمير المتحرك البارز به لان ضمير الفاعل فلا يلحق الا بما له
فاعل والفاعل انما يكون للفعل او فرعه وحطت فرعه عنه يمنع احد نوعي
الضمير وهو البارز تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان
المستكن اخوف واحضر فمنع بالتفهيم البيق واجلد ولحوق تاء التانيث الساكنة
وانما قيد التاء بالساكنة احترازا به عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم و انما
خصت تاء التانيث الساكنة بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يتحقق
الا بما له فاعل وهو الفعل وما لحق به من الصفات لكن الصفات استغنت عنها

بما لحقها من تاء التانيث المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها
للاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلاجرم اختصت تاء التانيث
الساكنة بالفعل ولانها انما سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة
للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل ثم
ينقسم على ثلثة اقسام ماض ومضارع وامر وخاطب الماضي الاول ما دل

الماضي

اي فعل دل على زمان قبل زمانك ظرف مستقر وقع صفة زمان اي على زمان
حاصل في زمان سبق زمانك ولا خير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان
العموم والخصوص والكلية والبعضية كما يقال الزمان يوجد في الا ...
الساعة ووقت الظهر في يوم الجمعة وهذا الخطاب لغير معين واضافة الزمان
الى كاف الخطاب بادنى ملابسة اي قبل زمان انت فيه مبني على الفتح
خبر بعد خبر لقوله الماضي او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني على الفتح والجملة
مستانفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده وانما بني الماضي لان الاصل في
الفعل البناء لفقد الماضي المعاني الموجبة للاعراب ولا مقتضي للعدول عنه
من المشابهة التامة في الماضي وانما بني على الفتح لانه لما عدل فيه عن السكون
الذي هو الاصل في البناء الى الحركة اعتبار النوع مشابهة بالاسم في وقوع كل
واحد صفة نكرة للنكرة في مررت برجل ضارب وضرب اختار من الحركة
الخفة لخفتها ولمناسبتها السكون الذي هو الاصل في البناء مع غير الضمير المرفوع
المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان آخره حينئذ تحرزا عن توالي اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف الضمير المنصوب كالضمير
فانه ضمير المفعول ومع غير الواو من الضماير الساكنة نحو ضربوا حيث يضم حينئذ

لموافقة

المضارع

لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع في بيان المضارع فقال المضارع
ما اشبه الاسم باحد حروف نايت الياء للنسبة اي بسبب زيادة احد
الحروف الاربعة التي يجمعها نايت او اتين او انيت على حسن تركيب
اتين لان فيه خلاف الغايب في حرفي المتكلم ولعدم الحوق الخطاب في حرفي
الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغايب متوسط بين المتكلم والمخاطب
والمخاطب منتهى الكلام بخلاف نايت ولكن تركيبه انيت يناسب المقام لفظا
فظاهر لتضمنه الحروف الاربعة واما معنى فلان احد الحروف المذكورة لانها
انيت في اول المضارع فهو تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف
نايت اذ لا اختلاف في بعده عن هذا المقام في المعنى لانه من النأي بمعنى البعد
لا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا الكلام جدا ولانه كما يلزم في اتين من تقديم
حرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم في نايت تقديم النون التي هي لنفس
المتكلم وجمعه على الهمزة التي هي للمتكلم الواحد وهو خلاف الترتيب اذ الواحد
اصل والمثنى والمجموع فرعان فلو جمع هذه الحروف بتركيب انيت من الالفاظ لكان
اولى بالنسبة الى نايت لكونه على وفاق الترتيب من كل وجه لتقديم الهمزة
التي هي للمتكلم الواحد على النون التي لنفسه مع غيره مشتركا بين الحال اي لوقوع
المضارع حال كون المضارع مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراك العين
في مراديها لاشتراك المعنوي وهو لابهام فيكون في المضارع لكونه مبهما لاحتمال
الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه بالسين وسوف
عطف على وقوعه اي وتخصيص المضارع بسبب السين وسوف باحد الزمانين

لتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد
العين بالمعاني القرينة فالهمزة الفاء المتخير للكلمة للمتكلم مفردا مذكرا او
مونثا نحو افعل والنون لنا اي للمتكلم مع غيره حال اي حال كونه مفردا مع
غيره اي غير المتكلم واحدا او اثنين او جماعة واذا كان معه واحد كان مثنى
واذا كان اثنان او جماعة كان جمعا نحو نفعل والتاء للمخاطب مطلقا اي
واحدا ومثنى او مجموعا مذكرا او مونثا نحو تفعل انت تفعلان وتفعلون
وتفعلين وتفعلان وتفعلن وللمونث والمونثين غيبة ظرف اي في الغيبة
او حال اي حال كونه المونث والمونثين ذوي غيبة نحو تفعل هي والهندان
تفعلان والياء للغايب بغيرها اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث
الغائب وشان قوله بغيرها بالجر على انه صفة الغايب وفيه نظر لان غير النكرة
وان اضيفت الى المعرفة او على انه بدل من الغايب وفيه نظر لان النكرة اذا
كانت بدلا من المعرفة يجب توصيفها ولم يوصف هنا مع النكارة واجيب بانه
بدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير غايب غيرها فالبدل
نكرة موصوفة وبالنصب حال وهو الاولى لموافقة المسبق حيث قال فا
الهمزة للمتكلم مفردا ولم يقل للمتكلم المفرد وانما زيدت هذه الحروف في اول
المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع معنى وجبت المخالفة
لفظا ليدل اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك اما ان يكون بالنقصان
وهو غير ممكن لئلا يختل البناء ويصير انقص من اقل الابنية فهو الثلاثي او
بالزيادة وهو ممكن فتعينت ولا اولى انها حروف المد واللين لكثرة دورها

في الكلام

في الكلام لان الكلام لا يخلو عنها او عن ابعاضها وهي الحركات الثلث فتعينت
الياء للغايب لان مخرجها الوسط والغايب متوسط بين المتكلم والمخاطب
فاعطيت له رعاية للمناسبة والمتكلم الواحد مبتدا الكلام والالف
مخرجها مبدا المخارج وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر
الابتداء بالساكن والواو مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام
فاعطيت له لكنها قلبت تاء لئلا يجتمع في المثال نحو توجل في العطف
ثلاث واوات فيصير ووجل الاولى واو العطف والثانية واو للمضارعة
والثالث واو المثال فيشبه الصوت بنباح الكلب وهو مستكره فقلبت
الواو تاء لقربهما في المخرج وقد جاء ابدال الواو بالتاء في نحو تجاه وهو
تراث وبل تخمة وتكلان فان قيل التاء توجد في المثنى والواحد والمثنى للمونث
من الغايب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قلنا لان الواو لما ابدل
بالتاء تعارض في المونث الغايب اعتباران الغيبة والتانيث فان
الغيبة تناسب الياء لتناسبهما في التوسط والتانيث يناسب التاء
لتناسبهما في الفرعية لان التانيث فرع التذكير والتاء فرع الواو فعملنا
بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقانية في الواحد والمثنى والياء التحتانية
في الجمع ولم يعكس لان التانيث صفة راجعة الى الذات لانها لا تزول اصلا
فاعتباره في اللفظين المتقدمين وهما الواحد والمثنى اولى والغيبة صفة
عارضة متحولة غير راجعة الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره
في لفظ واحد وهو الجمع اولى وبعدما استيفاء الحروف الثلث التي هي الاولى في
باب الزيادة لم يبق للمتكلم الذي معه غيره حرف زيدت حتى يشبه حروف
المد واللين وهي النون لكونها مدة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وحروف المضارعة

تتمة اي الزوايد المذكورة مضمومة في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف

اصلية كيدحرج اوكيدحرج لان الماضي اول الماضي ينبغي ان يخالف اول

المضارع لمكان البناء والتغاير غيرها مفتوحة فيما سواه اي في فعل ليس

الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب واما زاد على اربعة احرف كينفتعل ويستفعل

ونحوها للتحقيق الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد كره الحروف

فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظايف التقدير ذكره في النحو

ضمناه استطرادا ولابعد ومن الفعل غيره اي غير المضارع فان قيل المبني

المنفصل وكونه متصلا مخرجا من متعدد وههنا ليس كذلك فان قوله الفعل

ليس بمتعدد حتى يصح الاستخراج منه قبل اللام الفعل اما للجنس او للاستغراق

اي من جنس الفعل او من انواع الفعل فيصح الاستخراج منه وانما لم يعرب

غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة

والاشبهة تام يخرجه عن اصله وانما اعرب المضارع لمشابهته الاسم مشابهة

تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات في المعنى والعموم والخصوص كما

مر وفي الاستعمال لوقوعه صفة النكرة ومررت برجل ضارب ويضرب بهذا

البعض فقد افراد لان الصانع وهو الكوفي تقيف شركة الامر الحاضر للمضارع في

الاعراب فيقطع المضارع تلك ويثبت الافراد قوله اذا لم يتصل بيا من المضارع

نون التاكيد او نون جماعة النساء ظرف على مفهوم ما سبق من الكلام فلا زاد ماذا

لا يعرب غير المضارع وثم منذ ان المضارع معرب واعلم انه يفيد بهذا القيد اي

وقت علم اتصال نون التاكيد ونون جمع به لانه اذا اتصل به احدهما رجع

مبنيا اما نون التاكيد فلانه بدخولها يشبه الامر الداخلة هي عليه نحو اضربن

لانه اصل في لحوق نون التاكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه الماضي لانه

الاصل

الاصل في لحوق الضماير المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا

لان الماضي في لحوق الضماير الساكنة ليس باصل واعرابه اي اعراب المضارع

رفع ونصب وجزم مكان ما منع منه من الجر المختص بالاسم فالصحيح اي فالمفعل

المضارع الذي في اخره حرف صحيح اي فالمضارع الصحيح المجرد عن ضمير بارز

مرفوع للتثنية سواء كان تثنية مذكورا وتثنية مونثا والجمع سواء كان جمع

مذكر او جمع مونث غائبا او مخاطبا والمخاطب المونث بالضمة جر لقوله فالصحيح

اي يعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا والسكون جزما مثل يضرب على حسب العوامل

تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب وانما قال الصحيح احترازا عن نحو يغزو

يرمي ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب

المونث احترازا عن نحو يضربان ويضربون وتضربون ويضربن وتضربن وتضربين

والمتصل به ذلك الجار والمجرور متعلق بالمتصل والضمير عايد الى اللام الموصولة

وقوله ذلك فاعل المتصل اي المضارع الذي اتصل به ذلك اي الضمير المرفوع للتثنية

المذكر والمونث وجمع المذكر غائبا او مخاطبا المونث يكون خمسة امثلة

بالنون خبر لقوله والمتصل اي يعرب بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان

ويضربون وتضربون وتضربين وحذفها اي حذف النون ايضا وجزما نحو لن يضربا

ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم

تضربوا ولم تضربي وانما اعرب المضارع رفعا بالنون عند لحوق هذه الضماير

لانه يستحق الاعراب بالمشابهة والمشابهة باقية بعد لحوق هذه الضماير وامتنع

اعرابها بالحركة لان المضارع اذا اتصل به الساكن احتيج به لتعارض جهات

الانصال من كون الضمير فاعلا وضميرا متصلا وحرف علة ساكنا فيتوسط اخره فامتنع

اعرابه بالحركة في اللام لفظا كان او تقديرا الا في الوسط ليس بمحل للاعراب اللفظي
والتقديري وفي الضمير وبالضمير لان الضمير اسم على حدة فلا يمكن ان يكون محل للا
عراب لفظ غيره ولانه اسم استحق اعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعتبار
اعراب الفعل فيه لا لفظا ولا تقديرا فلا جرم اعرابناه بالحرف فزيدت حروف
بعده واعراب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة
التي هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون لشبهها بها
في امتداد الصوت فتثبت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها
جزما كما ان حذف الحركة كذلك لان حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة وحمل النصب
على الجزم للمواخاة بينهما في الخفة والعفو فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل
الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر وضع في باب الفصل
جزئيته الحكمية اذ الفاعل كالجزء فاذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان في كمال الاتصال
فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر الضمير جزءا لزم ان يجوز محل التقدير للاعراب فلا
يحتاج الى زيادة حرف قيل هذا الضمير ذو جهتين كما نعامت فاعتبر في امتناع
محليته للاعراب كونه اسما على حدة في جواز الفصل كونه جزءا والمعتل الاخر بالواو
والياء للالصاق اي المعتل الاخر الملصق بالواو للسببية اي المعتل الاخر
بسبب الواو والياء استعمالا اي المعتل الاخر الحاصل بواسطة الواو نحو يدعوه
والياء نحو يرمي يعرب بالضمة تقديرا طرف اي في التقدير او حال اي حال كون
الضمة مقدرة او تميز اي ملتبس بتقدير الضمة في الرفع نحو هو يدعو ويرمي وبنقل
الضمة على الواو والياء والفتحة لفظا في النصب نحو لن يدعو ولن يرمي لاصالة
الاعراب اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف في الجزم نحو لم يدع ولم يرم لان [illegible]

السكون

السكون محله فان قيل لم لا يقدر السكون في الحرف الساكن في مثل يدعو ويرمي كما
يقدر الجر في الحرف المكسور نحو مررت بغلامي قيل تقدير السكون في الحرف الساكن ههنا
توجب الاستواء بين السكون التحقيقي والتقديري في الفعل اذ اعراب الفعل باعتبار
الصورة لا باعتبار معنى من المعاني الثلثة ولا فرق بين السكون المقدر والمحقق
لفظا في الصورة وليس له معنى من المعاني الثلثة حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى
بخلاف مررت بغلامي فان اعراب غلامي باعتبار المعنى فيتحقق الافتراق بين الحركة
المقدرة والمحققة في المعنى نزل حذف حرف العلة التي هي اخت الحركة في الفعل
منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونا يكون عند العامل جزما فان قيل فليجعل
السكون اللفظي في مثل يدعو ويرمي اعرابا في الجزم كما يجعل المسلمان اعرابا ولا
على الفاعل قيل يمكن في مسلمان اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل وعدمها
حيث يقيد المعنى بعد الاضافة فيحدث اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان
سكونه اللفظي صورته حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق له معنى من
المعاني الثلثة ولا يتغير على الصورة شيء الا الاضافة الى العامل بلا تأثير فا
فترقا فان قيل لا نسلم ذلك بل يظهر اثر العوامل الاضافة الى العامل في التوابع
قيل ظهور الاثر في التوابع متحقق في المبني ايضا فلا يظهر به اثر الاضافة الى العامل
في حق المتبوع والمعتل الاخر بالالف رفعا والفتحة تقديرا نصبا نحو هو يرضى
ولن يخشى لان الالف لا تقبل حركتهما والحذف جزما علامة للجزم كما مر ويرفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم اي عن كل ناصب وكل جازم والرافع وقوعه
موقعا يصلح للاسم مثل يقوم زيد فان يقوم واقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء

التكلم في موضع الجزء يصلح ان تبتدأ كلامه بالاسم والفعل فاذا ابتداء بالفعل
كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم فان قيل المضارع في خبر كاد غير واقع
موقعا يصلح للاسم حيث يلزم في خبر كاد مضارعا ويمتنع كونه اسما قيل اصل الخبر
ان يكون اسما فان هجر هذا الاصل في كاد استعمالا فكان المضارع في خبره واقعا
موقعا يصلح للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل المهجور في قول الشاعر
فابت الى فهم وما كدت آئبا وينصب المضارع بأن المصدرية ولن واذن وكي
ملفوظا وقيل اذن وكي ناصبان باضمار ان واليه ذهب الخليل وانما عملت ان
لشبهها بأن الناصبة للاسم في المصدرية والصورة اي المادة وهي تنصب ما دخلت
عليه وكذا هذه وانما عمل غيرها اعني لن واذن وكي لشبهها بالناصبة للاسم في
المصدرية والصورة اي المادة وهي لا في افادة الاستقبال ثم اعلم ان كلمة لن
عند سيبويه حرف براسها غير متغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله لا
الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فحذف الالف والهمزة لكثرة الاستعمال
كأيش وعلماء في اي شيء وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان ما بعدها
بتاويل المصدر ولما جاز تقدم ما في خبرها عليها ولامتنع لمصدرية ما بعدها
لامتنع عن تقدم ما في خبرها عليه كما لم يجز تقدم ما في خبر ان عليها ولا مع لمصدرية
ما بعدها لا يمنع عن تقدم ما في خبرها عليها نحو زيدا لن اضرب بخلاف ما في خبر ان .
وللخليل ان يقول لا يبعد ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضيها معنى
وحكما اذ التركيب وضع مستانف الا ترى ان لو اذا ركب مع لا يبطل معناها
ويحدث معنى التحضيض نحو اخرتني وهكذا قال الفراء حيث لا تغيير عنده بعد الابدال

بالنون

بالنون الى افادة النفي المؤكد وكذا الكلمة اذن عند سيبويه حرف براسها لا
اصل له وقيل اصلها اذ ان فخفف وقيل اصلها اذا الظرفية فخففت الجملة المضاف
اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحا لجميع الازمنة بعدما كان مختصا
بالماضي فاذن هنا هي اذ في قولك يومئذ وحينئذ الا انه كسر الذال في
حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف القدم واذا لم يكن قبله
ظرف نكرة نادر وفتح الدال هنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها الظرف
وبان عطف على قوله بان اي ينصب المضارع بان حال كونها مقدرة بعد ستة
احرف وهي حتى نحو ادخلها ولام كي المجرورة وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي
نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء نحو زرني فاكرمك والواو نحو لا تأكل السمك و
تشرب اللبن واو بمعنى الى والا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او
الا ان وانما تقدر ان بعد هذه الحروف لان الثلثة الاول اعني حتى ولام كي ولام
الجحود جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا ان يجعل مصدرا ويقدر ان المصدرية
والاخيرين اعني او بمعنى الى لجارة فاجري حكم الجوار وبمعنى الا فكان في حكمها في لزوم
المفرد بعدها والرابعة والخامسة اعني الفاء والواو عاطفتان وانما فعلتا بعد
الانشاء اي بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي وان لم يكن
انشاء لكنه محمول على النهي لما بينهما من المناسبة في الدلالة على العدم فيكون في
حكم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فالاول الانشاء بما يستعمل على
اسم وجعل الخبر مصدرا باضمار ان ليكون عطف المفرد على المفرد فيكون المعنى في
زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

لا تكن مثلك اكل السمك وشرب اللبن معه وفي ايت بيتك فازورك يكن منك
مزيد بنيك زيادة بنيء وفي ليت لي مالا فانفقه اي حصول مال فانفاق وفي
لا تنزل بنا فتصيب خيرا لا يكون منك نزول فاصابة خير منا قال الفاضل التفتازاني
فمثال ان مثل اذ بيان تحسن الى مثال النصب بالفتحة وان تنصبوا خيرا لكم مثال
النصب بحذف النون والتي اي ان التي تقع بعد العلم وما بمعناه من التيقن والتحقق
والانكشاف والظهور والشهادة ونحو ذلك وهي المخففة من المثقلة المناسبة
للعلم وما بمعناه في معنى التحقق خلافا للفراء وابن الانباري وليست ان الواقعة
بعد العلم وما بمعناه هذه ان المصدرية الناصبة لتحقق بعدها فعلها وحجب
عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى
او سوف نحو اعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا وبقد نحو ليعلم ان
قد ابلغوا رسالات ربهم او بحرف نفي نحو علمت ان لم تقم وان لا تقوم قال الله تعالى
افلا يرون ان لا يرجع اليهم عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها
وهو ضمير الشان وفرق بينها وبين ان المصدرية من اول الامر لان المصدرية لا
يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل
المصدر بعني فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها ولكونها للاستقبال
وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرار او التنافي
وقد علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد والتي اي ان التي تقع بعد
الظن وما بمعناه كالحسبان فان الظن غالبا وكالعلم المأول بالظن ففيها
الرجحان اي جاز ان يكون مصدرية وجاز ان يكون مخففة من المثقلة وذلك

في قوله

في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون بالنصب والرفع والتي تقع بعد غيرهما من الرجاء
والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب ونحوها مصدرية لا مخففة
نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وانما تعين المخففة من المثقلة بعد
العلم وما بمعناه لان ان بعد التحقيق شاكلت ان المصدرية وهي انسب بالعلم
لان كلا منهما يدل على التحقيق وما بعد من المصدرية لانها تدل على التوقع لي الطمع
والرجاء والدلالة على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده
معلوم التحقق فلو وقعت المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة
المناسبة للعلم في معنى التحقيق فيلزم اللبس لا سيما في الفعل المرفوع والمقصور الذي
لا يظهر فيها الاعراب واما الظن وما بمعناه ففيه وجهان لانه باعتبار دلالته
على غلبة الوقوع يناسب ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن
يناسب ان المصدرية الدالة على التوقع فلا يبعد المصدرية عنه اي عن الظن
كما يبعد عن العلم فيساوي للمصدرية المخففة في المناسبة فيصح وقوع كليهما بعده
فيجوز في ان التي بعدها الوجهان واما التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناهما
نحو الرجاء والطمع والخوف والخشية والوهم والاعجاب وغيرها فمصدرية
لا غير وقال بعض الشارحين انما لا يقع المصدرية بعد العلم وما بمعناه منافاة
بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم التيقن واما التي للتحقيق فيقع
بعد العلم او بعد ما يقرب منه من الظن ونحوه فيمتنع وقوعها بعد الشك
لمكان التنافي بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك ينافي انك في المثقلة
ايضا وقد جاء شككت انك خارج ولم تيقن انك ذاهب وليتك انك عائد

والحق ان مشددة او مخففة لا تدل على ثبوت الخبر وتحققه بل على تاكيده و
المبالغة كما هو ويمكن ان يجاب بان ما وقع في الشرح من انها للتحقيق
يراد بها معناها وهو التاكيد والمبالغة كما هو بقرينة وقوعها بعد الشك
وفي بعض الشروح ثم اعلم ان ان بعد التحقيق تغاير حظها فلا تقع
مجروة فلا يقال عجبت من ان سيقوم ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم
وما بمعناه من اليقين والتحقق والانكشاف والظهور والشهادة ونحوها
او بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان تستقبل لي
شككت ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم العلم الغير المأول
بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز علمت ان يخرج
زيدا بالنصب والرفع بمعنى ظننت ولن اي ومثال لن مثل لن ابرح الارض
ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل لا نفي الحال وفي اطلاقه نظر لانه يوهم
انها نزادف لا فان معنا الفعل نفي المستقبل لا نفي الحال وليس الامر كذلك بل
معناها نفي المستقبل نفيا موكدا وقيل معناها نفي المستقبل نفيا مؤبدا
وهو باطل لانه لو كان كذلك كان قوله فلن اكلم اليوم انسيا ولن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابي متناقضا لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن لي الانتهاء
جاءني فاذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي اذا لم يكن ما بعدها من
تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها بان كان ما بعدها
خبرا للمبتدا السابق نحو انا اذن اكرمك او جزاء للشرط السابق نحو ان تاتني
اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن لا افعل فح لا ينصب المضارع

وقد ينصبه

وقد ينصبه اذا كان خبرا للمبتداء السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا
على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء واما لا ينصب حينئذ لانها ضعيفة
العمل بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو انك اذن لصادق فلو تعذر ان
تعمل فيما اعتمد على ما قبلها معارض قوي فتبطل وصار كان نسيقها حكما وذهب بعض
الشارحين الى ان معنى قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي اذا لم يكن ما
بعدها معمولا لما قبلها بخلاف ما اذا كان معمولا قبلها فح لا ينصب لئلا يلزم توارد
العاملين وهما اذن وما قبلها على معمول واحد وفيه نظر لان هذا التعليل يتاتى
فيما اذا كان ما بعدها جزاء للشرط السابق ولا يتاتى فيما اذا كان خبر المبتدا السابق
او جوابا للقسم السابق على انه لا ضير في لزوم ذلك لامكان عمل احدهما باعتبار اللفظي
اللفظ وعمل الاخر باعتبار المحل كما في ان زيدا قايم وعمرو فان زيدا معمول العامل
لفظا والمعنوي محلا حتى كان مرفوع المحل على الابتدائية ومنصوب اللفظ على انه
اسم ان فافهم واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله واذن مبتداء وقوله مثل اذن
تدخل الجنة خبره اي ومثال اذن مثل هذا القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدا محذوف
اي وهذا اذا لم يعتمد ما بعدها الخ والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان حكم
اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف اي عمل اذن
او نصب اذن او حكم اذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا
ويكون حينئذ قوله مثل اذن تدخل الجنة خبر مبتدا محذوف اي مثاله مثل اذن
تدخل الجنة لكن الوجه الاول او فق لسنته في الفاظ مثل كذا ولن مثل كذا فانظر
ان تقول اذن مثل كذا وكان الفعل مستقبلا عطف على قوله اذا لم يعتمد ما بعدها

على ما قبلها فيكون هذا شرطا آخر لعمل اذن مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل
الجنة مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن
اظنك كاذبا فانه لا يعمل لانه انما عمل لشبهها بان في معنى الاستقبال فاذا فات
السبب فات العمل واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب
بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقلا
من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها والعطف لاعتبار
اعتماد ما بعدها على ما قبلها بالعطف وان ضعف نحو قولك في جواب من قال
انا اتيك فاذن اكرمك كقوله تع واذا لا يلبثون بالرفع وقرئ في غير القراءة
السبعة واذا لا يلبثوا بالنصب الغرو كي اي ومثال كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها اي معنى كي السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول
الجنة في المثال المذكور حتى اذا كان الفعل بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اي قبل
حتى سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم او لا اي سواء كان مستقبلا عند
الاخبار او لم يكن فيه احتراز عما اذا كان الفعل بعدها حالا بالنظر الى ما قبله فانها
حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن نحو مرض حتى لا يرجونه بمعنى كي اي للعوض
والسببية وهو الغالب او بمعنى الى ان اي للغاية في جعل حتى بمعنى عرفت تسامح لان
مقدرة لا داخلة في معناها اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله حتى مبتداء وقوله مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة خبره اي مثال حتى مثل هذا القول وقوله اذا كان مستقبلا خبر مبتداء
محذوف اي وهذا اذا كان والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان حكم حتى في
هذا الوجه او فوق المستند ويمكن ان يكون قوله اذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير مضاف

اي حكم حتى

اي حكم حتى وهو النصب بتقدير ان حاصل وقت كون ما بعدها كذا ويكون حـ قوله
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبر مبتداء محذوف اي ونظيره مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة هذا مثال حتى بمعنى كي وما بعدها وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر الى ما قبله
وهو الاسلام وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال
حتى بمعنى كي وما بعدها وهو دخول البلد مستقبل بالنظر الى ما قبله وهو السير
بالنظر الى وقت المتكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس
مثال حتى بمعنى الى وما بعدها مستقبل بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان المتكلم
ايضا فان اردت الحال الفاء للفصيحة فيكون هذا متحدا لتقييد بقوله اذا كان
مستقبلا او للتفصيل فيكون هذا دليلا على التقييد بقوله اذا كان مستقبلا اي
فاذا اردت زمان الحال من المضارع بعد حتى تحقيقا او حكاية حالا ان اي حال كونه
محققا بان يكون زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير
حال الدخول او محكية بان تحكي حالا ماضية بحيث كانت تتكلم في تلك الحال
او تجعل تلك الحال موجودة عند تكلمك كقوله تع وزلزلوا حتى يقول الرسول على
قراءة الرفع فانه حكاية حال ماضية كانت حرف ابتداء جواب الشرط اي كانت
حتى حينئذ حرف ابتداء لا حرف جر اي حرف استيناف اي ما بعدها كلام مستانف
لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا يعني ذلك ان لا يقع بعدها مبتداء
كما ظن بعض الشارحين حيث لا يطرد في الجملة الفعلية كقوله تع وزلزلوا حتى
حتى يقول الرسول في قراءة الرفع وفي الجملة الشرطية كقوله تع حتى اذا جاء امرنا
الاية بخلاف ما قلنا حيث يتناول الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان حرف ابتداء

لا حرف جر يمتنع تقدير ان الناصبة المخففة بالاستقبال بعدها فيرفع المضارع
بعدها لعدم الناصب والجازم اما الجازم فظاهر واما عدم الناصب فلان ان
المصدرية انما يقدر بعد حتى اذا كان المضارع بعدها مستقبلا فاما اذا كان
حالا يمتنع تقديرها للتنافي لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان يدخل
الحال واما كانت للاستقبال لان المضارع الداخلة على المضارع للتوقع والطمع
والرجاء الدالة على الاستقبال ويجب السببية اذا كانت حرف ابتداء اي يجب ان
ما قبلها سببا لما بعدها لانها فات الربط اللفظي اي الاتصال اللفظي بين ما
وما قبلها لصيرورتها حرف ابتداء ومدلولها الاصلي وهو الغاية فيقتضي ربط
ما بعدها بما قبلها والجملة بعدها جملة مستقلة وجب تحقق الربط المعنوي
لتحقق الغاية التي مدلولها الاصلي وذلك بالسببية مثل مرض فلان حتى لا
اي افادته واحباؤه لا يرجون حيوته الآن فقوله حتى لا يرجونه بيان حال
في صيرورته بحيث لا يرجون حيوته والمرض سبب لذلك فرفع المضارع حيث
لم يشفط يسقط عن النون ومن ثم اي لاجل ان حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء
لا جارة امتنع الرفع اي رفع المضارع في قولك كان سيري حتى ادخلها في الناقصة
اي وقت تحقق كان الناقصة بحذف مضافين لانه على تقدير الرفع كانت حتى حرف
ابتداء وما بعدها جملة مستانفة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة
بلا خبر وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حتى حرف جر فيكون الجار والمجرور
خبر كان وكذا امتنع الرفع في ذلك اسرت حتى تدخلها على صيغة الخطاب والهمزة
للاستفهام اي اسرت كي تدخلها او الى ان تدخلها الان لانه لو رفع كانت حرف

ابتداء الجر

ابتداء والفعل بعدها حالا فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها وههنا
يمتنع السببية لان الحال معلوم مقطوع به فيكون الدخول حالا مقطوعا به
والسير المستفهم منه مشكوكا فيه ومن المحال ان يكون وقوع السبب وجاز في
التامة اي في وقت تحقق التامة بحذف مضافين هذا التركيب وهو كان
سيري حتى ادخلها الان بالرفع اي وجد سيري حتى ادخلها حيث لا يحتاج
الى الخبر فلا يضر كون حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستانفا وجاز ايهم الى الجار
سار حتى يدخلها الان بالرفع لان الدخول بسبب السير وكلاهما مقطوع بهما
لانه استفهام عن الفاعل لا عن الفعل فكان السير مقطوعا به والسائل
متشكك فيه فلا يلزم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب
ثم اعلم ان قولك ايهم سار حتى يدخلها اما فاعل بحذف الفعل كما ذكرنا اي و
جاز هذا التركيب او مبتدأ بحذف الخبر اي وهكذا هذا التركيب وليس عطف
على قوله كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاح تقييده بقوله في التامة كما المعطوف
عليه ولام كي سميت بها لان معناها معنى كي اي ومثال لام كي مثل اسلمت لادخل
الجنة اي لان ادخل الجنة ولام الجحود اي للانكار سميت بذلك لاستعمالها في
مقام الانكار وهي لام تاكيد زيدت في خبر كان بعد النفي لكان لفظا قوله تعالى
مثل وما كان الله ليعذبهم اي لان يعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من
حيث الاستعمال قيل كانت هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه
الخطة اي مناسبها لا تعريفا وفيه نظر لانها لو كانت كذلك لما اختصت
بخبر كان المنفي فاذا قيل اذا قدرنا ان بعد لام الجحود صار الفعل بمعنى المصدر بان

المقدرة فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على حذف مضاف من الاسم اي
ما كان خيفتنا الله تعذيبهم او من الجزاي وما كان الله ذا تعذيبهم او على
تاويل المصدر باسم الفاعل اي وما كان الله معذبهم اميقال جاز الحمل و
صورة الفعل كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الي استعا منه
المعني لا بالنظر الي صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولام الجحود
مبتداء وقوله مثل وما كان الله ليعذبهم خبره اي مثل لام الجحود مثل وما كا
الله ليعذبهم وقوله لام الكد خبر مبتداء محذوف اي وهي لام تاكيد والجملة معترضة
او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله وما كان الله خبر مبتداء محذوف فان قيل
قد اضمر ان بعد اللام الزائدة بعد فعل الامر والارادة كقوله تع امرت لاعدل
وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الله ليجعل عليكم
من حرج ولكن يريد ليطهركم ويريد ليبين لكم كذا ذكر في الشرح وصرح ذلك
صاحب الكشاف ولم يذكرها المصنف في الحروف التي تضمر بعدها قيل يمكن ان تكون
هذه اللام لام كي ومفعول فعل الامر والارادة محذوفا ويكون المعني امرت با
لعدل لاعدل بها العدل ويريد الله ذلك اي اقامة الصلوة وايتاء الزكوة
واطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء و
الغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدهما ليطهركم ويريد الله ذلك اي ذكرنا
ليبين لكم ويهديكم ولعل المصنف اختار هذا لكن فيه تكلف والاولي ان
يقال انها ملحقة بلام كي في كونها داخلة على المراد والغرض فاكتفي بلام كي ههنا
وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقا بحيث يتناول لام كي ولام الجحود واللام الزائدة

بعد فعل الامر

بعد فعل الامر والارادة وهو الاصوب والفاء بشرطين اي الفاء التي تضمر بعدها
ان يلتبس بشرطين احدهما السببية اي احد الشرطين ان يكون ما قبلها سببا
لما بعدها والثاني اي ثاني الشرطين ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء
الستة وهي امر نحو زرني فاكرمك او نهي نحو لا تشتم فاضربك او استفهام نحو
هل عندك ماء فاشربه او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا او تمني نحو ليت لي
مالا فانفقه او عرض بسكون الواو نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا وانما شرطت السببية
اي العدول في الرفع النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير اللفظ على
تغير المعني فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الا الدلالة على السببية اي لا يحتاج
الي العدول من الرفع الي النصب الدال على السببية وانما شرط ان يكون ما قبلها
احد الاشياء السببية المذكورة ليبعد بتقدم الاشياء عن توهم كون ما بعدها
جملة معطوفة على الجملة المستانفة واما نحو قوله سا ترك منزلي لبني تميم و
الحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء المذكورة فمحمول على ضرورة
الشعر فان قيل ما ان تركت التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا
ونحو لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك والترجي نحو قوله تع لعلي ابلغ الا
سباب اسباب السموات فاطلع الي اله موسى بالنصب على قراءة حفص و
نحو قوله تعالي لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب والدعاء
اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك قيل لان التحضيض مندرج في النفي
معنى لانه يستلزم نفي فعل والترجي اريد به التمني وان كان على صيغة الترجي و
الدعاء مندرج في الامر والنهي لكونهما على لفظهما غالبا فان قيل العرض على لفظ

الاستفهام مولد منه فما لم نذكره على حدة قيل العرض معناه عرض المحبة
كذا افادة الاستاذ العلامة ذايد الحرمين الشريفين حاد الحق والدين قت و
قراعي كتاب المفصل عليه وهذا المعنى معنى مقصود بنفسه من شانه ان يتأتى
بكل كلام خبرا وانشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الا مولد
كذا في المفتاح فاعتبر قسما على حدة باعتبار المعنى وان كان مندرجا في الاستفهام
لفظا الدعا اتفاقا تنبيها غير متعلق باختصاص معنوي بخلاف التحقيق لا يستلزم
نفي فعل فيندرج في النفي والدعاء طلب فيندرج في صيغ الطلب من الامر و
النهي والوا وبشرطين اي الواو التي تقدر بعدها ان ملتبس بشرطين الجمعية
خبر مبتداء محذوف اي هما الجمعية وان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك
اي مثل احد الامور الستة المذكورة كذا قيل وفيه نظر لان التشبيه تقتضي ان
يكون قبلها مثل احد الاشياء الستة لا عينه وفيه فساد لا يخفى فالاولى ان يقدر
معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الامور الستة المذكورة او يقال ان كلمة
مثل مقحمة اي وان يكون قبلها ذلك اي احد الاشياء المذكورة اي امر او نهي
او استفهام او نفي او تمني او عرض نحو زرني وازورك اي ليجتمع الزيارتان لا
تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع بينهما وانا اكل السمك وتشرب اللبن
الا تجمع بينهما ولا تاتي وتحدث اي لا يجتمع بين الاتيان والتحديث وليتك تاتي
وتحدث اي ليتك تجمع بينهما والا تنزل وتصيب خيرا اي الا تجمع بينهما وانما شرطت
الجمعية لانها قصدت في الواو معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدل تغيير اللفظ
على تغير المعنى واذا لم تقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالة على الجمعية وانما شرط تقدم

احد الامور

احد الامور الستة ليبعد بتقدم الاشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة
كما في الفاء واو وبشرط معنى الى ان اي او التي تقدر بعدها ان ملتبس بشرط معنى الى
ان او الا ان على حسب الاختلاف نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني
حقي والا ان تعطيني حقي وفي ادخال الى في معنى او تسامح لانها مقدرة بعدها لا
داخلة في معناها والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي حكم الحروف العاطفة
في اضمار ان بعدها حاصل وقت كون المعطوف عليه اسما يعني بنصب المضارع
بعد الحروف العاطفة باضمار ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف
الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وتذهب باضمار ان ليكون في تاويل الاسم
فيستقيم عطفه على الاسم ومنه قوله سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي
الدموع لتجمدا حيث نصب تسكب بعد الواو العاطفة ليصح عطفه على الاسم
وهو قوله بعد الدار فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان
ذكر في المفصل لما لم يذكره في الاجمال السابق اي في تعداد الحروف التي تقدر
بعدها ان وان اريد الحروف العاطفة من الحروف الاربعة المذكورة اي حتى
والفاء واو والواو لم يتناول ثم في نحو اعجبني ضرب زيد ثم يشتم وكان التنصيص
في الرواية الا على عدم الحكم في غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت قيل هو متعلق
بالحروف الاربع المذكورة اي العاطفة من الحروف المذكورة يقدر بعدها ان
اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون تفصيلا لحكم ما ذكر لا بيان القسم اخر لم يذكره
قبل ولا يرد ما ذكر ثم انه لم يذكر العاطفة في التعداد فكيف ذكرها في البيان و
يجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئت لان تكرمني ومع لام الجحود بلام كي من اللام الزائدة

نحو اردت لان تقوم ولامرت لان تذهب ومع الحروف العاطفة اي عاطفة المضارع
على الاسم نحو يعجبني قيامك وان تذهب وذلك لان لام كي والحروف العاطفة واللام
الزائدة تدخل على الاسماء الصريحة في نحو جئتك للاكرام حيث داخلت لام كي على
الاسم الصريح وفي نحو يعجبني ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو العاطفة
على الاسم الصريح وفي نحو ردف لكم حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم الصريح
وانما كانت زائدة لان ردف متعد بنفسه فيصح ان تدخل على الفعل مع ان لا
تتقدر الاسم بحرف حتى بمعنى لام كي فانها لا تدخل على الاسم لاختصاصها بجر
كان المنفي اذا كان فعلا واما الفاء التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي
للجمعية بعدها او التي بمعنى الى فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص
على معنى السببية والجمعية ولا انتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها ويجب اظهار ان مع لا في السلام اي مع لام كي يعني اظهار ان مع لا اذا
كان قبلها لام كي تحرزا عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب
وانما يلي لام كي حرف النفي لاقتضائها التقدير ويجزم المضارع بلم ولما ولام
الامر ولا في النهي الجار والمجرور صفة لا وكلم المجازات الكلم جمع كلمة او جنس
كما عرفت اي الكلم الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للكلمة للجملة الاولى
مسببا لها كما عرفت اي كلمات الشرط والجزاء وهي اي كلم المجازاة ان نحو
ان تكرمني اكرمك ومهما نحو مهما تأتني اتك واذما نحو اذ ما تأتني اكرمك واذا
ما نحو اذا ما تخرج اخرج في اكثر النسخ هذه الكلمة لمعنى اذا ما غير مذكورة وحيثما
نحو حيثما تجلس اجلس واين نحو اين تذهب اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج وما نحو

ما تقنع

ما تصنع اصنع ومن نحو من تأتني اكرمه وايّ نحو ايّهم تضرب اضرب واني نحو اني تضرب
اضرب قال الله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وانما انجزم المضارع بلم ولما
لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كل ما اختص بشيء
وهو خارج عن حقيقته يؤثر فيه ويغيره غالبا بشهادة الاستقراء وقيد الجزم
بكونه الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف في الاسم
اختصاصه به وخروجه عن حقيقته وحرف الاستقبال اعني السين وسوف
في الفعل مع اختصاصه وخروجه عن ذاته لجريانها مجرى بعض اجزائه
ما دخلت عليه لشدة الامتزاج فكانها غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل
وانما انجزم بلام الامر ولا في النهي لانهما يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع
واخراجه عن اصله حيث نقل ان الشرطية المضارع من الحال الى الاستقبال
وتخرجه عن القطع الى الشك وتنقل لام الامر ولا في النهي من الحال الى الاستقبال
وتخرجه من الخبر الى الانشاء وانما الجزم بان الشرطية لاختصاصها بالفعل كما
ذكرنا في لم ولما وانما الجزم بغيرها من كلمات الشرط لتضمنها اياها ولم
يعمل لو مع اختصاصها بالفعل لانها للماضي وان دخلت على المضارع والماضي
لا يقبل الجزم واما الجزم مع كيفما واذا بدون ما فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد
وفي تركه اشارة الى ان الجزم بهما مع ما غير شاذ ثم اعلم ان وضع هذا التركيب
مهما يكن من شيء فالجزم مع كيفما واذا شاذ وقد دخلت الفاء الى الجزاء كراهة
ان يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء ويجزم بان الشرطية حال كونها مقدرة
وستعرف من بعد ثم لما فرغ من تعداد الجوازم شرع في بيان معانيها فقال فلم

الفاء للتفسير لقلب المضارع ماضيا ونفيه اضافة القلب والنفي الى المضارع
وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وماضيا مفعول ثان للقلب
اي لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفيه اي نفي المضارع نحو
لم يضرب ولما مثلها اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيه لكن في لما
توقع وانتظار اي ينفى بها فعل مترقب متوقع وتختص لما دون لم بالاستغراق
اي باستغراق ازمنة الماضي نفيا اي بامتداد النفي من وقت الانتفاء الى
وقت التكلم نحو لما يركب الامير اي انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب
الى زمان التكلم وجواز بالجر عطف على الاستغراق اي وبجواز حذف الفعل
نحو قاربت المدينة ولما اي لما ادخلها ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل
لاستعانتها اي بواسطتها الترك اي ترك الفعل فقوله لا مبتدا مضاف
وقوله للنهي مضاف اليه وقوله المطلوب بها خبر لا النهي بحذف موصوف
اي ولا التي لا النهي يطلب بها ترك الفعل وكلم المجازات اي كلمات الشرط
والجزاء تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول اي لكون الفعل الاول سببا
ومسببية الفعل الثاني اي كون الفعل الثاني مسببا ويرد عليه قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله فمن جواب المبتدا المتضمن لمعنى الشرط
وهو ما الموصولة اي وما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله تع ولا يستقيم
السببية لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليست بسبب لصدور النعمة من الله
بل الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب لايصالها وانتفاعهم وكذا
يرد عليه قولك ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس حيث لا يستقيم

السببية

السببية لان الاحسان المستقبل لا يكون سببا للاحسان الماضي واجيب بان
المراد السببية ولو باعتبار الحكم به والاخبار عنه اي وما بكم من نعمة فحكم او
فنخبر انها من الله وان احسنت الي اليوم فحكم او فنخبر اني قد احسنت اليك
امس فيستقيم السببية ويسميان اي يسمى الفعلان بعد كلم المجازات شرطا
وجزاء فيه لف ونشر اي يسمى الفعل الاول شرطا والفعل الثاني جزاء من حيث
انه يبنى على الاول وابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الفعلان اي الشرط
والجزاء مضارعين نحو ان تكرمني اكرمك او كان الاول مضارعا والثاني
ماضيا نحو ان تزرني زرتك فقوله او الاول عطف على الضمير المرفوع المتصل
وهو ضمير كان بلا تاكيد بمنفصل لمكان الفصل فالجزم مجزوم اي وان كان الاول
مضارعا على نحو قولها لي وقبلها العرب فالاول اي فجزم المضارع في الشرط
والجزاء في الوجه الاول وفي الشرط فقط في الوجه الثاني واجب او متعين
لدخول الجازم وهو ان او متضمنها مع صلاح المحل للانجزام لكونه معربا في الماضي
مبني فلا يظهر فيها اثر العامل وفي الوجه الثاني اضعف الوجوه في الشرط
ياءت في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر لاندفاع
مبنية المستقبل للماضي على ان تاثير الحروف في جعل البعيد يعني المستقبل
مع عدم التاثير في القريب بعيد كذا في الشروح وفيه نظر لان الحرف يؤثر
في محل صالح للتاثير وان كان بعيدا ولا يؤثر في محل غير صالح وان كان قريبا ولا
ان القريب هنا غير صالح للتاثير لانه مستقر وجعل المستقبل مستقبلا فجعل الحاصل
والبعيد صالح للتاثير لانه ماض على انا لا نسلم انه لم يؤثر في القريب الا انه حيث

اخرجه عن احتمال الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك وجزمه
وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالوجهان مبتداء محذوف الجزاء فا
الوجهان جائزان او ففيه الوجهان نحو ان تاءتني زيد اتيته او اتيته فالجزم
فتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط مع قابلية المحل للانجزام والرفع لضعف
التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول والجزم افصح وان كانا ماضيين
فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الوافي ثم لما فرغ عن تفصيل
مواضع انجزام الجزاء وعدم انجزامه شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء فيه
وعدمه فقال واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اي
ماضيا كائنا بغير قد لفظا او معنى تفصيل للماضي اي ملفوظا كان الماضي
نحو ان خرجت او معنويا بان دخلت لم على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج
لم يجز الفاء لتاثير حرف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل
فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد في الاثبات
ومع ما ولا في النفي يجب الفاء على ما سيجيء نحو ان احسنت الي اليوم فقد
احسنت اليك امس وان زرتني فما احسنتك وان اتيتني فلا ضربتك و
لا شتمتك وانما كرر لا لانها لا تدخل في الماضي الا ان تكون مكررا وترك تاويله
هنا بتضمن الماضي فعلى هذا كان الواجب للمصنف ان يقول بغير قد في الا
ثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء لان يحمل الكلام على حذف
معطوف اي بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو ما ولا ولو اريد
الماضي المثبت لا يستغنى عن هذه الزيادة لكنه ينافيه قوله او معنى لان ذلك في

المضارع

المضارع مع لم وذلك بمعنى الماضي المنفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في
قولك ان دخلت لم اخرج بمعنى انتفى خروج فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى
واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين او سوف
ولن وقد وغير مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية ولا انشائية
بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك وان كان الجزاء مثبتا او منفيا بلا فالوجهان
جائزان او ففيه الوجهان الاتيان بالفاء وتركها كقوله تعالى ان لم يكن منكم
الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه وكقوله تعالى وان تدعوهم لا
يسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وكقولك ان تاءتني او
ان اتيتني لا اتيك او فلا اتيك لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في
الماضي فتقوى بالفاء واثرت في تعيين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال
فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن التاثير قريبا وانما قيد بكونه
منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى
او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه كقوله تعالى ومن يبتغ
غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وفي اطلاق المضارع المثبت نظر حيث
يمتنع ترك الفاء في المضارع المثبت مصدرا بالسين او سوف كقوله تعالى وان
تعاسرتم فسترضع له اخرى فالحق ان يقول وان كان مضارعا مثبتا بغير
السين وسوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم الدلالة على التعلق
بين الشرط والجزاء وذلك لان اداة الشرط لم تؤثر فيه معنى حيث لم تجعله
المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزم فلو تركت الفاء الدلالة على التعلق بينهما و

والموانع مستثناه من القواعد وان لم نبين فيه نظرا لانه على هذا الاحاجة

الى ذكر قوله ولا فالفاء لان امتناع ترك الفاء فيها الفا بالمانع المذكورة

والموانع مستثناة عن القواعد ولا فالفاء واجتمعا ان لم يكن كذلك اي ان

لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى فيمتنع الفاء ولا

مضارعا مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او لا

او مضارعا بالسين او سوف او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او

دعاء فالفاء واجبة لان الاداة لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعل المستقبل ولا

لفظا حيث لم يجزم فلزم الفاء للدلالة على التعلق بينهما وانما تركت الفاء في

قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة الشعر

وروى المبرد من يفعل الحسنات فالرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله

تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون مع

كون الجزاء جملة اسمية لان اذا ههنا لمجرد الظرفية ما يستعمل بينهما معنى

الشرط كقوله تعالى والليل اذا يغشى ويجئ اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية

الواقعة جزاء موضع الفاء اي في محل نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت

ايديهم اذا هم يقنطون والفاء اكثر وانما اقيمت اذا المفاجاة مقام الفاء في الجملة

الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء ولان المفاجاة شيء على حدوث امر

عادة فاشبه الجزاء ولهذا اذا دخلت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع وان

الشرطية تقدر مبتداء وجزم وبعد الاشياء الخمسة وهي الامر والنهي والاستفهام

والتمني والعرض يعني يجزم المضارع بان مقدرة بعد هذه الاشياء الخمسة اذا

قصد السببية

قصد السببية اي اذا قصد كون ذلك الامر واخواته سببا لمضمون هذا المضارع

فيتاتى معنى الشرط مثل اسلم تدخل الجنة جواب الامر بغير الفاء لان المعنى ان

تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة جواب النهي بغير الفاء لان المعنى لا تكفر

تدخل الجنة وهل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندك ماء اشربه وليت لي

مالا انفقه انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والا تنزل بنا تصب خيرا

لان المعنى ان تنزل بنا تصب خيرا وانما قدر الشرط مثبتا في الا مع ان العرض

منفي والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض وهي همزة الاستفهام دخلت على

حرف النفي فيفيد الاثبات كذا في الرضي ثم اعلم ان في النهي انما يقدر ان في بعض

المواضع اي فيما اذا كان السبب للمضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في

المتن وكما في قولك لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد ياكلك

فانه لا يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد ياكلك اذ المضمر يجب ان يكون من جنس

المظهر ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدنو لا ترك الدنو

وان قدر الشرط المثبت كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات

وكذلك امتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه اجاز بتقدير الشرط المنفي

بعد النهي على وفق لفظ النهي بقرينة المسبب الذي يترتب عليه وليس بعيد

لو وافقه نقلا وانما امتنع عند العامة لان التقدير اي تقدير هذا الكلام ان

لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط المنفي على وفق لفظ النهي لان المقدر يجب

ان يكون من جنس الملفوظ ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان عدم الكفر

ليس بسبب لدخول النار وانما سببه الكفر وان قدر الشرط المثبت كما قدره الكسائي

كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات وان لم يصح
تقدير ان الشرط بعد النهي مطلقا فلا يقال ما تأتينا تحدثنا لان النفي خبر يدل
على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد
فتنافيا ثم لما فرغ من المضارع شرع في بيان الامر فقال الامر اي بناء
صيغة يطلب بها اي للاستعلاء اي بواسطتها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة انما قال من الفاعل احترازا عما يطلب بها قبول الفعل
من مفعول ما لم يسم فاعله فانه نحو لتضرب انت على صيغة المجهول وانما قيد
الفاعل بالمخاطب احترازا عن الامر الغائب والمتكلم لدخولهما في صيغة المضارع
لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جازم بحذف حرف المضارعة الجار والمجرور
صيغتا اخرى لصيغتاي صيغة مبنية بحذف حرف المضارعة من المضارع
المخاطب هذا قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احتراز عن صه
صه ومه ولا ينتقض بقوله تع فبذلك فليفرحوا حيث لم يحذف حرف المضارعة
لانه شاذ وحكم اخره اي اخر بناء الامر حكم المجزوم اي وهو موقوف اي مبني على السكون
عند البصرية وحكمه حكم المجزوم في مكان الصحيح نحو اضرب وسقوط الاعراب نحو
اضربا واضربوا واضربي وحذف حرف العلة نحو ادع وارم واخش وعند
الكوفيين وهو مجزوم حقيقي فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة ساكن و
ليس برباعي الواو للحال اي والحال ان ذلك الفعل المحذوف منه ليس برباعي اي
ليس بذي اربعة احرف وفيه احتراز عن نحو اكرم زدت همزة وصل مضمومة يا
بالنصب على انه صفة لقوله همزة وصل ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة للموافقة

اي للاتباع

اي للاتباع مكسورة صفة بعد صفة لقوله همزة وصل اي ان كان همزة وصل
مكسورة فيما سواه اي في لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن ضمة سواء كان
بعده اي بعد الساكن كسرة او فتحة مثل اقتل مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمة
اضرب مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرة وهذا معطوف بحذف العاطف اعلم مثال
ما كان فيه بعد الساكن فتحة وانما كسر فيما كان بعد الساكن كسرة للموافقة شكلا
في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالحمل على ما كان فيه بعد الساكن كسرة نحو اعلم
وانما لم يفتح لئلا يلتبس الامر بصيغة المتكلم وقفا فاذا امتنع الموافقة
حمل على غيره وان كان الفعل المحذوف رباعيا ذات اربعة احرف فمفتوحة
اي فهمزة الامر منه مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهمزة باب الافعال
وهي مقطوعة ثم لما فرغ من تقسيم الفعل الى ماض ومضارع وامر شرع في
تقسيم اخر له الى معروف ومجهول اي الى مسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال فعل
ما لم يسم فاعله واضافة الفعل الى ما لم يسم فاعله بيانية من اضافة العام
الى الخاص اي فعل الذي لم يسم فاعله او باقية بلا نية اي فعل المفعول الذي
لم يذكر فاعله وقوله لم يسم يصلح مثال الفعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله
ويرد عليه ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي فان الفعل الاول حذف فاعله
عنده لما عرفت من قبل انه جاز حذف الفاعل في الفعل الاول عند تنازع
الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذا يرد نحو قوله تع اسمع بهم و
ابصر على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا وقد حذف من ابصر لانه يراد
ما حذف فاعله معبرا صيغة او بعد بنائه للمفعول ويمكن ان يقال معناه ما حذف

فاعله واقيم مفعوله مقامه وكانه لسبق الاشارة عنه استغنى عنه ثم اعلم

ان كلمة ما في قوله ما حذف اذا كانت موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله

مبتداء وما في قوله ما حذف خبره وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وذلك

لان ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتداء والخبر اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بها

لمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتداء وهو

مبتداء ثان ما حذف خبره والجملة خبر المبتداء الاول ويمكن ان يكون قوله فعل

ما لم يسم فاعله خبر مبتداء محذوف اي هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله وقوله

هو كذا مستانفة فانه كان بيان تغير الصيغة اي فان كان الفعل ماضيا ضم

اوله وكسر ما قبل اخره نحو ضرب واكرم واستخرج ودحرج وتدحرج عندك هذا

من وظايف التعريف ذكره في البحر ضمنا واستطرادا وانما غيرت الصيغة

لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف وانما اختير التغير في المجهول لانه

فرع وانما اختير هذا النوع من التغير اعني ضم الاول وكسر ما قبل الاخر لان

معنى فعل ما لم يسم فاعله غريب وهو اسناد الفعل الي المفعول والاصل اسناد

الفعل الي الفاعل فيختار له وزن غريب لم يوجد في الاوزان الخروج الضمة

الي الكسرة ليدل غرابة الوزن على غرابة المعنى وانما لم يختر وزن فعل بالخروج

من الكسرة الي الضمة ولكان هذا الوزن ايضا غريبا يدل على غرابة المعنى لان

الخروج من الكسرة الي الضمة ما ثقل من الخروج من الضمة الي الكسرة ولا ضرورة

في اختياره بعد حصول دلالة غرابة اللفظ غرابة المعنى بغيره ويضم الحرف الثالث

مع همزة الوصل حال اي حال كونه مقرونا مع همزة الوصل فيما فيه همزة الوصل نحو

افعل

مدغ

افتعل واستفعل ويضم الحرف الثالث مع التاء اي مقرونا مع التاء الزائدة

في اوله لخوف اللبس اي لبس الماضي المجهول بالامر عند الدرج والوقف

في الاول نحو افتعل وانفعل وبالمضارع المعروف من التفعيل

المعروف من المفاعلة والمعروف من الفعللة عند الوقف في الثاني نحو

تكلم وتفوعل وتدحرج ومعتل العين الافصح قيل وبيع اصلهما قول وبيع

فاعله نقل الكسرة من العين استثقالا وابدال واو قول بعد النقل ياء لكسر

ما قبلها والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوي وروي

من اللفيف فانه لم يعل عينه لئلا يفضي الي اجتماع اعلالين في يروي

يطوي ثم قوله ومعتل العين مبتداء وقوله الافصح مبتداء ثان وقوله قيل

وبيع خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول والضمير العايد الي المبتداء

الاول محذوف اي الافصح فيه قيل وبيع لان الجملة الواقعة وجب فيها

ضمير عايد الي المبتداء وجاء الاشمام وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة

فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا تبعا لحركة ما قبلها هذا هو مراد

النحاة من الاشمام في هذا المقام وقيل هي ضم الشين فقط مع كسر الفاء

خالصا معناه تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ بل يتلفظ

بكسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور هنا وانما هو الاشمام في الوقف

وقال المصنف الغرض من الاشمام في الابتداء الاصل الذي تغير غرض اي الا

يدان بان الاصل في اوايل هذه الحروف الضم ولم يجيء الاشمام في بعض

جمع ايضا كما جاء في قيل وبيع لانهم قصدوا بالاتيان هذا الوزن اي وزن فعل

وسع عوضا للابتداء اي لا ب وذلك الغرض هو دفع اللبس فاذا رد الابدان
الى الاصل عند تغييره وكذلك في بيض وجاء الواو وفتل قول وبيع
بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا المكسور ما قبلها وانضمام ما قبلها في
مثلها اي ومثل باب قيل وبيع باب اختير وانقيد اي الماضي المجهول
من معتل العين من باب الافتعال والانفعال في جواز الوجوه الثلاثة
لكون المشابه ركتهي باب قيل وبيع في باب اختير وانقيد في العلة
دون استجير واقيم اي دون المعتل العين من باب الاستفعال والافعال حيث
لم يجي فيهما الا اصل اخو الكسرة في الاسماء والضم لسكون ما قبل حرف
حرف العلة فيهما اصلا اذ اصلهما استجور واقوم وان كان الفعل مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة عند حمله على الماضي وفتح ما قبل الاخر لخفة
الفتحة ونقل المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج
يدحرج ويتدحرج ومعتل العين ينقلب فيه العين الفا نحو يقال ويباع
ويستغاث لما عرف من قواعد التعريف ان كل موضع انفتح الواو والياء
وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدل المنقول عنه الالف
ابدالا مطردا على الوجه اذا عرفت عن المأخذ واستصاب قوله الفا
على انه حال او على انه خبر ينقلب يجعله بمعنى يصير ثم لما فرغ من التقسيم
المذكور للفعل شرع في تقسيم اخر باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه
فقال المتعدي وغير المتعدي مبتدأ محذوف الخبر اي من الافعال
المتعدي وغير المتعدي او خبر محذوف المبتدأ اي بيان المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي

فالمتعدي ما يتوقف على متعلق خاص كضرب فان الضرب توقف فهمه على
متعلق لانه لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي بواسطة الحروف كرغب
واعرض عنه فان الرغبة والاعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المرغوب
والمعرض عنه فهما متعديان بالوسائط بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون
متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب ويكون متعديا بالعارض ولا
توقف الفعل على الظرف اي على المفعول فيه لانا نقول ان الظرف لازم لوجود
الفعل والمفعول به لازم لماهيته فالمفعول فيه مما يتوقف عليه وجود الفعل
لازما كان او متعديا لا فهمه اذ الزمان لا يتوقف ماهية الفعل بخلاف المفعول به
حيث تتوقف عليه فهمه وماهيته اذ الضرب هو استعمال الة التاديب في محل قابل
لا يلحم فالمحل داخل في ماهية الضرب ولذا قال ما يتوقف فهمه على متعلق ولم
يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد الافعال الناقصة حيث تتوقف هنا
على الخبر لانا نقول المراد متعلق وهو فضلة وخبرها عمدة وفيه نظر لانه على هذا
يخرج باب علمت من هذا الحد لان مفعوليه عمدة في الفرق اجيب بانا لا نم ذلك بل هما
فضلتان لجواز تركهما بخلاف خبر الافعال الناقصة او نقول ان الافعال الناقصة
مما لم يقصد بجزءها حكمها بل ذكرت هذه الافعال لتقييد الجزء المقصود للاسناد
اليه وانما هي بمنزلة الظروف والقيود وكان زيد قائما معناه زيد قائم في الزمان
الماضي وصار زيد غنيا معناه زيد غني الان لا قبل هذا الزيادة وعلى هذا
نقس فهي ليست مما يتوقف فهمه على متعلق وانما يتوقف كيفية ذلك التعلق على
مفهومهما وغير المتعدي بخلاف مبتداء وخبر اي غير المتعدي ملتبس بخلاف ما يتوقف

فهو على متعلق كقوله فان المقصود لا يتوقف فهمه على متعلق والمتعدى يكون
متعديا الى مفعول واحد كضرب ومتعديا الى اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت
زيدا درهما وعلمت زيدا قايما المثال الاول لما تعدى الى اثنين ثانيهما غير
الاول والمثال الثاني مثال لما تعدى الى اثنين ثانيهما هو الاول فيما صدق عليه
ومتعديا الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث نحو
اعلمت او اريت او انبات او نبات او اخبرت او خبرت او حدثت زيدا عمرو
افاضلا وا جاز الاخفش اظن واخال الى اخر افعال القلوب قياسا لا سماعا
وهذه الافعال المتعدية مفعولها الاول كمفعول اعطيت في الكلام الاحكام فيجوز
حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي اعطيت والثاني والثالث
اي مفعولها الثاني والثالث كمفعولي علمت في الاحكام فيجوز ترك مفعولها الثاني
والثالث معا ولا تقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي
هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولان باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت
عمروا خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمروا من غير
ذكر المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثاني من افعال القلوب
وتسمى افعال الشك واليقين وهي سبعة ظننت وحسبت وخلت وزعمت ورايت
ووجدت وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة
او لان القلوب محل هذه الافعال وانحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحي
وان استوى لا عقلا ولا فقرت واعتقرت من افعال القلوب ايضا ولا تتعديان
الى المفعولين استعمالا ولا يجري فيهما احكام افعال القلوب وانما قدم افعال الشك

وهي الاربعة

وهي الاربعة الاول على افعال اليقين وهي الثلثة الاخيرة لغلبتها افعال القلوب
الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية
قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت له جزء وقوله تدخل على الجملة الاسمية
جملة مستانفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال القلوب وقوله ظننت له بدل
منه وقوله يدخل على الجملة الاسمية جزء اي افعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية
وعلى المبتدا والجزء لانهما متعلقان لها لبيان ما هي عنه كلمتها موصوفة عبارة
عن اعتقاد وقوله هي مبتداء عايد الى الجملة الاسمية وقوله هي عنه جزء والجملة
صفة ما اي لبيان تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه من علم او ظن او حسبان
او نحو ذلك كذا في الشرح او عبارة عن شك ويقين او لبيان شك ويقين تلك
الجملة صادرة عنه او ناشية عنه وفي بعض النسخ وقع عنده مكان عنه اي
صفة تلك الجملة عنده الموصوف من العلم والظن والحسبان ونحو ذلك فتنصب هذه
الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية اي المبتدا والجزء على انهما مفعول بهما
ومن خصايصها اي خصايص افعال القلوب انها اذا ذكرت احدهما اي احد
المفعولين ذكر المفعول الاخر غالبا اي ومن خصايصها ذكر المفعول الاخر وقت
ذكر احد مفعوليهما يعني لا يجوز الاقتصار على احدهما ومن خصايصها ان لا يقتصر
على احدهما اي عدم الاقتصار على احدهما وانما لا يجوز الاقتصار على احدهما لان
ذكر المفعول الاول في هذا الباب توطية وتمهيد الى ذكر الثاني لما عرفت ان ثانيهما
في الثاني دون الاول فلو اقتصر على الثاني يلزم ذكر المقصود بدون ما هو توطية

ووسيلة ولوا فتقر على الاول لزم ذكر التوطية والوسيلة وترك الموصوف
ولان كلا المفعولين في هذا الباب بمعنى مفعول واحد كان المعلوم في قولك
علمت زيدا فاضلا وهو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت فضل
زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونها فكان ذلك احدهما وترك ذكر الاخر بمنزلة
ذكر بعض الكلمة وترك البعض الاخر فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولقايل ان
يقول فعلى هذا ينبغي ان يجوز علمت فضل زيد لوجود المعلوم في قولك علمت زيدا
فاضلا وهو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول فان قيل هنا يشكل بقوله
تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
الياء التحتانية وجعل الذين فاعلا حيث حذف المفعول الاول اذ التقدير
ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله بخلهم هو خيرا لهم قيل هو قليل
فلا يعبا به فانما قال اذا ذكر احدهما ذكر الاخر لانه جاز ان لا يذكر كلاهما
كقولهم من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا وكقوله تعالى وظننتم ظن السوء
حقا ظن السوء ثم اعلم ان الجملة الشرطية لغو اذا ذكر احدهما ذكر الاخر خبر ان
والضمير العايد الى اسم ان محذوف اي اذا ذكر فيها احدهما ذكر الاخر لان الجملة
الواقعة خبرا لان وجب فيها ضمير عايد الى اسمها وان مع اسمها وخبرها
بتاويل المفرد مبتدا بعده خبره وهو قوله ومن خصايصها بخلاف اعطيت اي
وهذا ملتبس بمخالفة باب اعطيت فانه يجوز ان يذكر احدهما دون الاخر
لعدم المانع تقول اعطيت زيدا ولا تذكر ها اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر

من اعطيت

من اعطيت ومنها اي ومن خصايصها جواز الفاء اي جواز اهمال عملها لفظا او
وهو في بعض النسخ ومنها انه لا يجوز فيها الفاء توسطت هذه الافعال بين
جزئي الجملة اي بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد
قايم ظننت لاستقلال الجزئين اي المفعولين كلاما علة جواز الفاء والفاء
عند توسطها او تاخرها وان تقاب كلاما على انحال او تمييز اي لان مفعوليهما
كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونهما معمولا مع ضعف العامل بالتاخر
عن كليهما او احدهما لمكان استقلالهما كلاما لصحة الحمل ويمكن ان يعمل فيهما
لعمل لفعلية تقديرا فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اي وهذا ملتبس بمخالفة
باب اعطيت فانه لا يجوز الفاء اذا توسط وتاخر عنهما لان مفعوليه ليسا
بمستقلين كلاما لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قايم او زيد قايم علمت الاول
مثال التوسط والثاني مثال التاخر ثم اعلم ان الفعل عند الفاء بمعنى المصدر
لو انه ظرفا اي زيد قايم في علمي ومنها اي ومن خصايصها انها اي افعال القلوب
تعلق وجوبا اي تهمل عن العمل لفظا وتعمل معنى بسبب وقوعها قبل حرف اداة
الاستفهام وحرف النفي واللام اي لام الابتداء يعني انها تعلق اذا دخل
الاستفهام ولو متضمنا كالاسماء المتضمنة معنى حرف الاستفهام كاي ومن
وما ونحوها او حرف النفي او لام الابتداء على معمولها او على ما اضيف اليه معمولها
مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت ما زيد
منطلق وعلمت لزيد منطلق وعلمت غلام اي الرجلين قايم والمصنف ذكر مثال
التعليق بالاستفهام فقس عليه فان التعليق بحرف النفي ولام الابتداء في التعليق

بهمزة الاستفهام على اتفاقهم وبهل مختلف فيه وانما تعلق هذه الافعال بهذه
الامور الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعا فاتقتضيها
صورة الجملة والفعل اوجب تغيرها الى الجزئين فوقف التوقيف بأخذها
لفظا والاخر معنى ودخول هذه الثلاثة على المفعول الثاني لا يوجب التعليق
في الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وليس
ذلك بقوي وانما سمي الغاؤها لفظا واعمالها معنى تعليقا لانها عنده تعليقها
لا هي ذات عمل ولا ملغاة فكانت بالمراة المعلقة وهي التي بعد عنها زوجها
من غير طلاق فلا هي ذات زوج والدليل على اعمالها معنى صحة العطف على
معموليها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه الافعال ايضا
نحو قوله تع سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة وقوله تع يسألونك ماذا
ينفقون قيل انه ليس من باب التعليق بل بتقدير القول اي سل بني اسرائيل
قائلا كم اتيناكم من الله بينة ويسألونك قائلين ماذا ينفقون او يتاويل
المفرد اي سل بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويسألونك جواب هذا السؤال
قائلين فهي في محل النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا مأولة
بالمفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بلا في نحو
تشككت في زيد اهو كريم ام لئيم اي في كونه ومنها اي من خصائصها انها اي ان
افعال القلوب يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين لشيء واحد
اي هما عبارتان عن شيء واحد ومفعولها الثاني ظاهر مثل علمتني منطلقا و
مثل قوله تع اني اراني اعصر خمرا بخلاف غيرها من الافعال حيث لا يجوز ضربتني

ونسمّى

وتسميتي بل ضربت نفسي وشتمت نفسي لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو
الثاني وذكر الاول توطئة الى ذكر الثاني لما عرفت فانهما في الثاني دون الاول
فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين لشيء بخلاف غيرها من
الافعال ويلحق بهذه الافعال في جواز كون الفاعل والمفعولين ضميرين لشيء
واحد عدمتني وفقدتني لان اول مفعولها كاول مفعولي افعال القلوب في
عدم التأثير لان العدم والفقدان لكونهما عدميين لا اثر لهما في شيء ولبعضها
اي لبعض هذه الافعال معنى اخر يتعدى به اي بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد
فقط فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان
كان من افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا واختصاد افعال
القلوب في التعدي استعمالي لا عقلي ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت و
حسبت بمعنى صرت احسب اي اشعر الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال اي خيلاء
وزعمت بمعنى كفلت به وعلى هذا المعاني لا يقتضي الا مفعولا واحدا ولما فرغ من
التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم اخر للفعل باعتبار التمام والنقصان
فقال الافعال الناقصة ثم الناقصة مقيدة فاثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها
تامة وذلك ما وضع لتقرير الفاعل اي لتثبيته على صفة مخصوصة نحو كان زيد
قائما فكان قرر زيدا على صيغة كونه قائما في الزمان الماضي الجار والمجرور
ظرف مستقر لكان حالا متعلقا بعامل عام محذوف اي كائنا على صفة او ظرف
لغو لكان متعلقا بعامل خاص مذكور وهو التقرير وفي هذا القيد احتراز عما
سواها من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها من سائر الافعال

افعال الناقصة

دالة على الحدث والزمان هذه الافعال ولا تدل الا على الزمان فقط وكان شان
الافعال تتم بمرفوعها وهذه لا يتم به وهي اي الافعال الناقصة كان وصار وقد يكون
ما يرادفها نحو آل وارتجع وحال وحان واستحال وتحول وانقلب سماعا دون القياس
وانكان بمعنى تحول وتحول نصار وهم ادا فاد تها تامة على الاصل واصبح واضحى
ظل وامسى وبات وآض اي رجع وعاد اي صار وغدا اي كان في الغداة وهو ما
قبل الزوال وراح اي كان في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولو كان غدا
بمعنى رجع في الغداة او دخل في الغداة وراح بمعنى رجع في الزوال او دخل في الرواح
كانا تامتين وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة دون الياء وهي في اللغة بمعنى
زال ولا يستعمل الا مع النفي وفيه لغتان بكسر العين وفتحها مع الهمزة فيهما و
المضارع يفتئ بالفتح مع الهمزة وما برح هذه الاربعة للاثبات لان نفي النفي
اثبات اصل هذه الاربعة ان يكون تامة بمعنى ما انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصار
لا زال زيد عالما دائما وكذا اخواته تنصب نصب كان وما دام وليس ولم يذكر سيبويه
من هذه الافعال سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من
الافعال مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز نقضهن كثيرا
التامة بمعنى الناقصة كما يقول يتم التسعة بهذا عشرة تامة وكمل زيد عالما اي
صار عالما كاملا وقد جاء كلمة قد للتقليل اي قلما لفظ ما جاء من الافعال
الناقصة اي بمعنى تقدير شيء على صفته نحو قولهم ما جاءت حاجتك في
استفهامية مبتدأ وجاءت ناقصة بمعنى صارت وضميرها العايد الى ما اسمها عائد
وحاجتك خبرها اي اي شيء صارت حاجتك وانما انث الضمير في ما جاءت مع انه

اي ما الاستفهامية باعتبار الخبر كما في قولهم من كانت امك فان ضمير كانت
عايد الى من وانما انث باعتبار الخبر وقيل انما انث الضمير في ما جاءت لكونه
ما عبارة في المعنى عن الحاجة اي انث حاجة صارت هي حاجتك وفيه وهاء
لا يخفى واول من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنه حين
ارسله علي ابن ابي طالب رضي الله عنه اليهم يدعوهم الى الطاعة وقد جاء قعد
ايضا من الافعال الناقصة اي بمعنى تقرير الشيء على صفته نحو قول الاعرابي ارهف
شفرته حتى قعدت اي صارت تلك الشفرة كانها اي كان تلك الشفرة حربة يعني
معناه حدد شفرته اي سكينه الكبير حتى صارت تلك الشفرة مشبهة بالحديد
بين كونها يعني دشنة وقال الاندلسي لا يتجاوز بهما اعني جاء وقعد الموضع الذي
استعملتهما العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد عمرو فقيرا بمعنى صار وقال مطردا
بعضهم ان كونهما بمعنى صار مطردا وقال المصنف والاولى ان كون جاء بمعنى صار
في جاء البر قفيزين اي صار ولا يتوهم ان قفيزين حال لا خبر اذ يعني لجعل حالا
لانه يفيد بان البر جاء في هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود
تقريره بحيث على هذه الصفة ولا يطرد قعد فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار
كاتبا بل يقال قعد كانه كاتب لكونه مشروعة كانها حربة تدخل على الجملة
الاسمية هذه الجملة مستأنفة اي تدخل هذه الافعال على المبتدأ والخبر
لانها لتقرير الشيء على صفته فلا بد من ذكر الشيء وصفته وانما تدخل عليها
لاعطاء الخبر اي خبرها هذه الافعال حكم معناها اي معنى هذه الافعال من معنى
ثبوت كما في كان وانتقال كما في صار وحال فانها ودوام كما في ما زال وما انفك

وما فتئ وما برح وتوقيت كما في ما دام ونفي كما في ليس فمعنى كان زيد قائما زيد
قايم في الزمان الماضي ومعنى صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغنا وعلى
هذا فقس فترفع هذه الافعال الجزو الاول من اسمية لكونه اسمها وتسمية المرفوع
بها اسما اولى من تسميته فاعلا وتنصب الجزء الثاني على انها خبرها وانما ترفع
اسمها لكونه فاعلا وانما تنصب خبرها لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل
عليه مثل كان زيد قايما فقوله مثل اما منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اي رفعا ونصبا مثل رفع هذا الكلام ونصبه او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف
اي هو مثل كذا وكان مبتدا والجملة التي بعدها وهو قوله تكون ناقصة اي كلمة
او لفظة كان تكون ناقصة انما اولت بالكلمة او اللفظة لاستعمالها مونثة بقوله
ناقصة ثابتة نحو ذلك لثبوت اي لتحقق خبرها اي حينئذ كان ماضيا وانما هي
قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما ومنقطعا نحو قولك كان زيد غنيا فافتقر
والجار والمجرور اعني قوله لثبوت خبرها صفة ناقصة اي ناقصة كاينة لثبوت
خبرها وقوله ماضيا وقوله دايما صفة ماضيا وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها
اي يكون ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين اي صار ويكون فيها
اي في ضمير الشان نحو كان زيد قايم اي كان الشان ويكون اي كلمة كان تامة بمعنى
ثبت اي وجد وانما سميت تامة لانها تتم بالفاعل ولا تحتاج الى خبر نحو قوله تع
وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اي ان وجد وثبت ذو عسرة ويكون زايدة
وهي التي لا يختل المعنى الاصلي في الجملة باسقاطها فيكون وجودها كعدمها نحو قوله
سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وقوله تع لمن كان له قلب بتوجه على

الوجه

على الوجوه الاربعة في توجيه هذه الاية على الوجوه الاربعة ان يقال اذا كانت
ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها وله صفته
متعلقة بها وان كان زايدة كان له قلب مبتدا وخبره المقدم لمن له قلب واذا
كان فيها ضمير الشان كان ذلك الضمير اسمها وله قلب مبتدا وخبر في موضع خبرها
واذا كانت بمعنى صار كان قلب اسمها وله خبرها فيستقيم معنى الاية على الوجوه
الاربعة وصار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا اي انتقل من
الفقر الى الغنا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة الواقعة بعدها
باوقاتها اي اوقات هذه الافعال والاضافة فيها ادنى ملابسة اي بالاوقات
التي تدل هذه الافعال عليها وتلك الاوقات هي من الصباح والمساء والضحى
نحو اصبح زيد صايما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حربا وبمعنى صار عطف على
قوله لاقتران مضمون الجملة اي تكون هذه الافعال الثلاثة بمعنى صار نحو اصبح زيد
غنيا اي صار وتكون هذه الافعال الثلاثة هذا تامة بمعنى الدخول في الاوقات
التي تدل عليها هذه الافعال نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح وامسى عمرو اي
دخل في المساء واضحى خالد اي دخل في الضحى عطف على الجملة الظرفية السابقة
اويقرو هي لاقتران مضمون الجملة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة الواقعة
بعدها بوقتيهما اي بوقتي هذين الفعلين وهما النهار والليل فالنهار
في ظل والليل في بات نحو ظل زيد مسرورا وبات محزونا قال الله تع ظل وجهه
مسودا ويبيتون لربهم سجدا واضافة الوقتين الى ضمير ظل وبات بادنى
ملابسة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار وقد يجيئهما تامة

للقلة وانما فصل هذين الفعلين عن الافعال الثلثة السابقة لعدم نقل
واصبح وامسى واضحى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة باوقاتها لمكان الافتراق
بينهما وبين الثلثة السابقة في قلة مجيئهما تامين بخلاف تلك الثلثة فلم يذكر
مجيئهما تامتين وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها اي خبر هذه الافعال
لفاعلها اي لاسمها مذ قبله ظرف للاستمرار والضمير المرفوع المستكن عايد الى الفاعل
والضمير المنصوب البارز عايد الى الخبر اي قبل الفاعل ذلك الخبر معناه ان ذلك الخبر حاصل
الفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان الفاعل قابلا له او صالحا لذكر الخبر في المعنا لانه
لا يفهم من قول القايل ما زال زيد اميرا انه كان اميرا في حال كونه طفلا بل يفهم
انه كان كذلك مذ كان قابلا وصالحا له ويلزمها اي يلزم هذه الافعال النفي
لاستمرار لان معنى هذه الافعال النفي ودخول النفي عليها يدل على الاثبات لان نفي
النفي اثبات ثم انكانت الافعال ماضية يلزمها ما او لا وان كانت مضارعا غير يلزمها
لم او لن او لا او ما وما دام لتوقيت امر اي من الخبر بمدة ثبوت خبرها اي خبر ما
دام لفاعلها اي لفاعل ما دام اي لاسمها وانما كان توقيتا لان كلمة ما في دام مصدرية
ومعناها التوقيت اي توقيت امر الخبر بمدة ثبوت الخبر لها لان المصدر قد يجعل
حينا فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى اجلس دوام جلوس زيد اي
مدة جلوسه بخلاف ما في سواها من اخواتها فانها نافية لورود ما على معنى
ثم ردها الى الثبوت وفي تانيث ضمير ما دام في قوله خبرها وفي قوله لفاعلها نظر
لان تانيثه لا يتاتى بتاويل الكلمة ولا بتاويل اللفظة لان كلمة ما عدد حرف
لذا ذكر ضمير احتاج وضمير لانه ظرف اللهم الا ان يجعل كلمة واحدة على سبيل التجوز

ولهم احتاج اي لاجل ان ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج
ما دام في صحة التلفظ به الى كلام اي الى جملة قبله يتعلق بها كاجلس ما دمت
جالسا ولا تقول ما دمت جالسا بلا تقدم كلام قبله كما لا تقول يوم الجمعة كذا
هنا لانه اي لان ما دام على تقدير كون ما مصدرية وجعل المصدر حينا في معنى
ظرف والظرف معمول وفضلة في التركيب فلا بد له من عامل من حيث انه معمول
ومن ان ينعقد كلام اي مسند ومسند اليه من حيث انه فضلة فان قيل قوله
ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لانه ظرف ايضا يتعلق به فيلزم تعلق العلتين
بفعل واحد وهو ممتنع قيل يمكن ان يكون قوله لانه ظرف بدلا من قوله ومن
ثم وكانه قال اي لاجل ان ما دام ظرف احتاج الى كلام او يقال الظرفية علة
الاحتياج الى كلام وكون ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت الخبر له علة لكونه ظرفا
وتحقق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الاشكال وليس لنفي مضمون الجملة حالا
اي في زمان الحال نحو ليس زيد قايما اي قيامه منتف الان وقيل لنفي مضمون الجملة
مطلقا اي زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره فاحتجاجهم عن قولهم ليس زيد
قايما غدا يؤيد الاول وقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم اي العذاب يوم
القيمة يؤيد الثاني واجيب بان الاخبار لما صدر عمن لا خلاف في اخباره عد
كالواقع فاستعمل اداة الحال لذلك ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة
كلها تاكيد المضاف اعني الاخبار اي كل الاخبار او تاكيد المضاف اليه اي كل الافعال
الناقصة على اسمايها اي اسماء الافعال الناقصة كتقدم خبر المبتدا على المبتدا
بل محلها في التقديم اوسع حيث يتقدم مع فقد ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لا في قوله

بالقرينة وهي النصب بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب
لا يجوز تقديمه على المبتدا لمكان اللبس وفي بعضها عليها الضمير في قوله وهي
وفي قوله عليها راجع الى افعال الناقصة وفي قوله في بعضها راجع الى اخبار
افعال الناقصة اي الافعال الناقصة في تقديم اخبارها على تلك الافعال
على ثلثة اقسام وقيل الضمير في قوله وهي وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الا
فعال الناقصة وفي قوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفيه نظر لان قوله
وهو من كان الى راح راجع باباه حيث لم يقل وهو من خبر كان الى خبر راح وهو
خبرها في اوله ما ليس واجيب بانه يمكن اصلاحه بحذف مضاف اي وهو
خبر من كان الى اخر فهو راجع وهو خبر ما في اوله ما وهو خبر ليس ولا اولى لهو اظهر
قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة وفيه نظر لان الافعال الناقصة
في تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه
على الافعال الناقصة واجيب بان الضمير في قوله يجوز عايد الى قوله قسم بحذف
مضاف اي قسم يجوز تقديم خبره عليه وهو اي هذا القسم من كان كلمة من للا
بتداء الى راح لكون العامل فعلا وهو عامل قوي يصلح تقديم معموله عليه ولا
مانع يمنع تقديم معموله عليه وفي كلمة الى هنا نظر لانها ان كانت استمرارية يلزم
خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغيا وان كانت اسقاطية فلا وجه
لها لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما وان جعلت بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم باباه من الابتدائية الملائمة لذكر الغاية والى لو كان بمعنى
مع لا يدل اللفظ على حكم ما بين كان وراح وان جعلت زايدة لا يستقيم لان من

الزايدة

الزايدة يختص في النفي والكلام ههنا مثبت وان جعلت بمعنى حتى ليدخل ما بعدها
في حكم ما قبلها كحتى لا يستقيم ايضا لان حكم حتى ان يكون ما بعدها منتهى المذكور
او غيره وراح ليس ما ينتهي به الافعال الناقصة او غيرها واجيب بانه يمكن
ان يكون استمرارية والغاية لا يدخل في المغيا الا اذا دل الدليل وههنا قد
دل الدليل على ان ما بعدها داخل في حكم ما قبله وهو جواز تقديم اخبارها عليها
على ثلثة اقسام ثم بيان كل قسم بحكم مختص او نقول كلمة الى ههنا ليست با
ستمرارية ولا اسقاطية بل هي صلة البلوغ المحذوف او الموصول المحذوف اي و
هو من كان بالغا الى راح او واصل الى راح وفيه نظر لان جعلها صلة باباه
من الابتدائية المناسبة لذكر الغاية وقسم لا يجوز تقديمه على الافعال الناقصة
وهو ما في اوله ما اي وهو فعل كان في اول ذلك الفعل ما مصدرية كما في دام او
نافية كما في اخواته لتحقق المانع وهو ما مصدرية او نافية لان كليهما يمنع
تقديم ما في حيزها عليها لان حرف النفي وما المصدرية يستحقان الصدر خلافا
لابن كيسان في غير ما دام لعدم المانع عنده لانه يؤوله ايا ها بالمثبت لما ان
نفي هذه الافعال النفي ودخول ما النافية عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي
اثبات فكانت بمنزلة كان فما زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دايما وفيه
نظر لان صورة ما التي تستحق الصدارة كافية في منع تقديم اخبارها عليها او انما
قال في غير ما دام لان ابن كيسان يوافق فيه غيره في منع التقديم لتحقق المانع
لفظا ومعنى وهو المصدرية وقسم مختلف فيه وهو ليس فقد ذهب سيبويه الى
ان حكمه حكم ما في اوله ما لكونه بمعنى النفي في امتناع تقديم معمول النفي وذهب اكثر البصريين

ابى ان حكمه حكم كان لعدم ما صورة فان قيل كما اختلف فيهما اولا ما غيرها
دام كما اشار بقوله خلافا لابن كيسان في غيرها دام فما وجه تخصيص ليس
باطلاق الاختلاف فيه فالحق ان يقال وقسم يجوز وهو من كان الى اخ
وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما في اوله ما غير ما
دام قيل قول ابن كيسان في القسم الثاني مرجوح لما مر من ان صورة ما التي
تستحق الصدرية فيه المنع قوله خلاف الاختلاف فيندرج في هذا القسم
ثم لما فرغ من الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال افعال
المقاربة وانما ذكرها بعد الافعال الناقصة لانها مثلها في اقتضاء الخبر لانها
وضعت لتقريب الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد ان يخرج فعسى تقريب
زيدا على صفة كونه خارجا في الزمان الماضي لكن خبرها اخص حيث لا يكون الا
فعلا مضارعا بخلاف خبر الافعال الناقصة فانها اعم وهي ما وضع اي فعل
وضع لدنو الخبر اي لقرب رجاء او حصولا او اخذا فيه اي شروعا في الخبر اي
في تحصيله انتصاب هذه الالفاظ على التمييز اي لقرب رجاء الخبر او حصوله
او الاخذ فيه فالقسم الاول وهو ما وضع لقرب رجاء الخبر عسى وهو فعل غير
متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة
كاسم فاعل واسم مفعول لانه يشبه الحرف لكونه للانشاء الذي اصله ان
يكون بالحروف وللحمل على لعل لكون كل واحد منهما للطمع لحصول تقول عسى
زيد ان يخرج اي قرب خروجه وعسى ان يخرج زيد اي قرب خروج زيد وعسى
على هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحذف ان من خبر

عسى تشبيها

عسى تشبيها له بكاد نحو قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب والقسم الثاني وهو ما وضع لقرب حصول الخبر كاد تقول
كاد زيد يجيء وقد تدخل ان في كاد تشبيها له بعسى نحو قوله قد كاد من طول
البلى ان يمحي واذا دخل حرف النفي على كاد فهو كالافعال اي وكاد كسائر
الافعال في النفي اي في نفي الخبر يعني اذا دخل عليها حرف النفي كان معناها نفيا
للخبر كسائر الافعال على الاصح وقيل اذا دخل حرف النفي عليها يكون للاثبات
اي لاثبات الخبر مطلقا اي سواء كان ماضيا او مستقبلا اما في الماضي
فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون لان المراد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل
قوله فذبحوها وجوابه ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك فالذبح على
قربهم من فعل الذبح فما كادوا يفعلون يدل على الاثبات اذ لو حمل على النفي يلزم
فساد المعنى واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة اذا غير الهجر
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اي يزول وجه التمسك
ان الشعراء فهموا من قوله لم يكد الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب
مية والا لم يكن لتخطئتها وجه وليتغير ذو الرمة بعد التخطئة الى لم اجد
فلولا كان نفي كاد للاثبات لما غيرها ولما قيل بتخطئتهم والجواب عن قوله فذبحوها
ماكادوا يفعلون انه نفي قرب فعل الذبح قبل فعل الذبح ولا تنافي بين نفي
قرب فعل الذبح في زمان وحصوله فعليه في زمان آخر فيكون معنى النفي تحصل
منهم فعل الذبح وما قاربوا ان يفعلوا فعل الذبح قبل حصول الذبح منهم وعن
التخطئة بانها شبهة والشبهة ما يشبه الثابت وليست بثابتة وعن التغير

بانه احتياط لما فيه دفع الشبهة ويمكن ان يقال بان التخطية والتغليط
لا دلالة قطعا على الاثبات في نفس الامر اي في الواقع بل يحتمل ان يكون
التخطية بناء على انه لما كان عند البعض للاثبات وادنى درجات الا
ختلاف ان يورث الشبهة تمكن في البيت شبهة فساد المعنى وكما ينبغي ان
يصان الكلام الى ما فيه شبهة فساد المعنى وان يكون تغييره الى احد
بعد التخطية للاحتياط لما في لم يكد شبهة فساد المعنى وقيل اذا دخل حرف
النفي على كاد يكون في الماضي للاثبات اي الاثبات الخبر وفي المستقبل
كالافعال اي كسائر الافعال في النفي تمسكا لكونها في الماضي للاثبات بقوله
تعالى وما كادوا يفعلون اذ المراد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها
وجه الدلالة وجوابه قدم ولكونها في المستقبل لنفي الخبر كسائر الافعال بقول
ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اي
اي يزول وجه التمسك ان المبراح منفي فعلم ان المنفي في المستقبل نفي
للخبر كسائر الافعال والهجر البناء والفراق والرسيس هو الثابت والاضافة
من باب جرد قطيفة اي لم يكد الهوى الرسيس اي الثابت من حب مية
وهي اسم معشوقته والبراح هو الزوال معنى البيت اذا غير هجران الاحبا
المحبين عن الحب حكم ان طول العهد ينسي وزالت محبتهم عن قلوب المحبين
لم يقرب براح اي زوال حب مية يعني اذا لم يقرب زوال حبها فكيف يزول
حبها وفيه مبالغة في نفي الزوال فعلى هذا كان حرف النفي داخلا على يكاد
المبالغة المبالغة نفي خبرها وهو يبرح فالبيت مستقيم فلا وجه لتخطية الشعراء

والقسم الثالث

والقسم الثالث وهو ما وضع لقرب الاخذ في الخبر جعل وطفق وكرب بفتح الراء
والمكروب نزديك شد وكيس كادي من جملة مثل واخذ وهذه الافعال
كالاربعة في الاستعمال مثل كاد يعني يقتضي كل واحد منهما اسما وخبرا وخبرها فعل
مضارع بغير ان اوشك عطف على قوله اخذ فيكون اوشك من جملة الثالث و
قوله مثل عسى خبر مبتدا محذوف اي وهو مثل عسى وكان في الاستعمال اتيها
في الاستعمال تارة مثل عسى في وجهها اي في كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية
عنه اذا كان اسمها مع ان نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة
مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير ان نحو اوشك زيد يخرج ثم لما فرغ من
الافعال المقاربة شرع في بيان فعل التعجب فقال فعلا التعجب وتوهم بعض
الكسائي من الكوفيين انما انهما اسمان واستدلوا على ذلك بقولهم ما اميلح في
قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا والجواب انه شاذ منزل منزلة الاسم في جواز
التصغير وهما ما وضع لانشاء التعجب اي لايجاده وفيه احتراز عن نحو تعجبت
وتعجب وانا متعجب لانها الفاظ اخبارية والانشائيات امر لم يكن والتعجب انفعال
يحصل عند استعظام شيء خرج عن حد نظائره وخفي سببه والقائل ان يقول التعريف
انما يكون للحقيقة الكلية لا المفرد والفردين والافراد فالمستقيم هو التعريف مع
قصد الفردين لا ان يثبت ان الاضافة التثنية كالضمائم في جعل المضاف
جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان جعل المضاف جنسا عند العهد في الجمع الافراد
مستو ولا خفاء هنا في عهدية الفعلين فلا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين
واجيب بان التعريف كلي يوجد تحته فردان وهما ما افعله وافعل به كما ان كل الشمس

فعلا التعجب

لانه اسم جنس لم يوجد تحته فرد واحد فقط او يقال انه لم يعرف لفظه

لا بيان ماهيته وكلمة ما عبارة عن فعلان وانما وحد وضع باعتبار لفظه

ما والمعنى فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب فيكون هذا التعريف

بيانا لما يفهم من المراد بسبب اضافته قوله فعلا التعجب ولو قال فعلا التعجب

ما افعله وافعل به لكان احضر واسلم لان التحديد لانضباط الجزئيات فلما

انحصر في جزئيتها وجزئين لا يحتاج الي ذلك وللقايل ان يقول يدخل في هذا الحد نحو

قاتله الله من شاعر لانه لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء اللهم الا ان يقدر

التعجب فيه استعمالي لا وضعي ولذا قال والتعجب اي ما وضع لانشاء التعجب

صيغتان متباينتان متقدم الخبر ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين حيث

لا يجي منهما مضارع ومجهول وامر ونهي وتاء تانيث وتثنية وجمع ولا يبنيان

اي لا يبني فعل التعجب الا مما يبني منه افعل التفضيل اي من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت

اي قابل للزيادة والنقصان احترز عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما اموت

زيدا لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت شخص ازيد من

موت اخر او انقص ولا لكن ان يتعجب من الفاعل من المفعول وقد يا اسمرع

وما اشغله كما في اسم التفضيل وشذ ما اعطاه جوزه سيبويه قياسا فيكون

المذكور في المتن قول غير سيبويه فان قيل ان افعل التفضيل يبني من فعل

بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى الثبوت نحو انا اضرب منك غدا واحسن من عمرو

وصيغتا التعجب لا تبنيان الا من فعل بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم

الفرق قيل هذا فرق بين صيغتي التعجب على ما يبني منه افعل التفضيل دون العكس فيلزم

منه

منه ان صيغتي التعجب يبنيان مما يبني منه افعل التفضيل ولا يلزم منه ان ما

يبني له ما افعل التفضيل يبني منه ان صيغتي التعجب يبنيان مما يبني منه افعل

التفضيل يبني منه صيغتا التعجب فلا يلزم ما ذكرتم ويتوصل في الممتنع اي في

الذي امتنع بناؤه منه مما ليس بثلاثي مجرد من غير الالوان والعيوب بل

رباعي او ثلاثي مزيد فيه لون وعيب مثل ما اشد استخراجه فاشد به اي بناء

من فعل لا يمتنع بناؤه منه وايقاع الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء مثل ما اشد

استخراجه وما احسن استغفاره وما اقبح وخجله وما اشد وبما استخراجه في احسن

باستغفاره واقبح بخجله ونحو ذلك ولا يتصرف فيهما اي في صيغة التعجب بتقديم

وتاخير اي تقديم المفعول والمجرور وتاخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيدا احسن

ولا بزيد احسن وللقايل ان يقول ان قوله وتاخير مستدرك لان كل واحد من

التقديم والتاخير يستلزم الاخر تقديم شي يستلزم تاخير غيره لا محالة ويمكن ان

يقال ان احدهما ينفك عن الاخر بالقصد دون التحقيق فكانما اعتبر القصد

او يقال ان في ذلك التاخير تاكيدا كما في قوله تعالى لا يستاخرون ساعة

ولا يستقدمون ولا فصل بين الفعل ومعموله وبين ما والفعل فلا يقال ما

اليوم زيدا ولا احسن اليوم بزيد لانهما بعد النقل الي التعجب جريا مجرى الامثال

والامثال لا تغير كذا لا يغير الامثال وجاز الفصل بالظرف لان الزايدة نحو ما كان احسن

زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابي كيسان ومنه الفصل بما صح او

نحو ما اصبح ابردها واقرها للغداة وما امسى ادفاها واقرها للعشية وهو مقصور

على السماع واجاز المازني الفصل بالظرف حيث يتسع في الظرف ما لا يتسع في

نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا وما احسن بالرجل أن يصدق واحسن اليوم بزيد
والمراد بالظرف الظرف بصيغة التعجب بخلاف الفصل بالظرف الذي لا يكون
متعلقا بها فانه لا يجوز اتفاقا فلا يجوز ان يقال لقيته فما احسن امس زيدا لان
امس متعلقا لقوله لقيت لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل بالمعترض
بلولا الامتناعية نحو احسن لولا تكلف زيدا وما اي لفظ ما في افعل نحو ما احسن زيدا
ابتداء نكرة اي مبتدا نكرة او ذات ابتداء نكرة اي غير موصولة ولا موصوفة
فيكون تامة بمعنى شيء وذلك لان التعجب من ابهام مواضع والبعد عن الوضوح
والبيان والموصولة معرفة والموصوفة قريبة من المعرفة فلا يليقان بهذا
الوضع بل الاليق ان يجعل تامة بمعنى شيء عند سيبويه خبر مبتداء محذوف اي
ذلك عند سيبويه او الاخفش متعلق بمفهوم الكلام اي وقعت ما مبتداء
مع النكارة عند سيبويه وكذا عند الاخفش في احد قوليه وما بعدها اي بعد ما
من الجملة الفعلية الخبر اي خبر المبتداء بتقديره شيء احسن زيدا وانما جاز
وقوع النكرة هنا مبتداء لكونه فاعلا في المعنى ونحو شر اهر ذا ناب اي ما
الا شيء او لكونه في المعنى نكرة مخصصة بالقصد اذ معنى ما احسن زيدا شيء من
الاشياء الا اعرفه جعل زيدا حسنا وهذا التقدير باعتبار الاصل ثم نقل الى انشاء
التعجب وانمحى عنه المعنى الاول بدليل جوازها اتقى الله وما ارحمه مع تنزهه
عن العلل الجعل والتصيير موصولة خبرا لقوله ما اي ما موصولة عند الاخفش
في احد قوليه والخبر اي خبرها الموصولة الواقعة مبتداء محذوف والمعنى الذي
جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله محذوف نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر

من غير سد

من غير سد شيء مسده وذهب الفراء الى انها استفهامية مرفوعة المحل على
المبتداء وهو قوي تبرئه جهات الضعيف وما قيل انه يلزم فيه النقل
من الاستفهام الى التعجب وكلاهما انشاء الى انشاء مما لم يثبت في كلامهم
ففيه نظر لان الاستفهام قد اريد به الامر في فعل نحو فهل انتم منتهون وقد اريد به
العرض في الا تنزل بنا فتصيب خيرا وقد اريد به التمني في الا ماء فاشربه الى
غير ذلك من الفنون والبعض نظره وكل ذلك انشاء فلذا يجوز ان يراد
بالاستفهام انشاء التعجب وبنى افعل به نحو احسن فاعل خبر لقوله وبدء هو
مبتداء بناؤه الالفاظي لفظه بنى افعل فاعل عند سيبويه خبر مبتداء
محذوف اي هذا الحكم عند سيبويه او يتعلق بمفهوم الكلام اي ثبت كونه
فاعلا عند سيبويه فلا ضمير في افضل اي فعلى هذا الوجه لا ضمير في افعل لكونه
فاعلا والفاعل ليس لاول الامر جعل بمعنى الماضي ولذا لم يجب استتار ضمير الفاعل
والهمزة للصيرورة كالبن وانمر لا للتعدية والباء زائدة في الفاعل كما في قوله
جل جلاله وعم نواله او كفى بالله شهيدا فيكون معنى احسن بزيد صار زيد
احسن وفيه نظر لان كون الامر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم وجعل الباء
على الزيادة شاذ وفاعل صيغة الغائب لا يكون الا مظهرا او مضمرا مستترا
مفعول خبر بعد خبر لقوله وبه اي به مفعول عند الاخفش والباء في به
للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فعلى هذا يكون همزته للصيرورة لا
للتعدية فمعنى احسن به صيره ذا حسن اي صفه بالحسن او زائدة في المفعول
كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم فعلى هذا يكون احسن احسن متعديا بنفسه

ويكون همزته للتعدية كاخرج وفيه ضمير اي في احسن عائد الى هذا الوجه ضمير هو
فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اجعله حسنا يعني صفه به ثم لما فرغ من
فعلي التعجب شرع في بيان افعال المدح والذم فقال افعال المدح والذم
ما وضع كلمة ما عبارة عن افعال وذكر وضع باعتبار لفظها اي افعال و
ضعت لانشاء مدح او ذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشأت
مدحه بانه نعم الرجل وفيه نظر لانه نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك واجيب بانه
لا ذم كذلك لكنه غير موضوع لانشاء نعم الرجل حيث وضع هذا اللفظ
وهذا هو الفرق بين كم رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم فانه اكثر للاخبار
كذلك لكنه غير موضوع له بل هو موضوع للاخبار عن التكثير فاعرف وهذا
فرق دقيق فمنها اي من افعال المدح والذم نعم وبئس وفعلان ماضيان و اصلهما
فعل بكسر العين جاء فيهما اتباع الفاء العين وجاء اسكان العين في الاصل
وفي الاتباع ففيهما اربعة اوجه نعم بفتح الفاء مع كسر العين وهو الاصل ونعم بالا
تباع اي بكسر الفاء مع كسر العين ونعم باسكان العين في الاصل اي بفتح الفاء
وسكون العين ونعم باسكان العين بعد الاتباع اي بكسر الفاء وسكون العين
وهذه الوجوه الاربعة مطردة كما في كل فعل على وزن فعل بكسر العين ثانيه
حرف حلق كشهد وكذا في كل اسم على وزن فعل ثانيه حرف حلق كفخذ و
زعم غير الكسائي من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف
النداء في نعم المولى والجواب انه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التانيث
الساكنة واستتار الضمير حجة عليهم وشرطهما اي وشرط نعم وبئس اي شرط

افعال المدح والذم

فاعلهما

فاعلهما ان يكون الفاعل معرفا باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه
اللام للعهد الذهني وانما شرط ان يكون معرفا باللام للعهد الذهني لحصول
المبالغة في المدح وهو المناسب لباب نعم وذلك لان اللام لما كان للعهد
الذهني يكون المعهود مبهما واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا بذكر
المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وهو واقع في النفس
وليست اللام للاستغراق الجنس كما ذهب ابو علي ولا للاشارة الى ما في الذهن
من الماهية اي لا للجنس كما قال المص وصاحب لباب الاعراب لانه يفيد بالرجال
والمثنى على المعرف باللام في صورتين اذ لا يصح ان يقال زيد نعم كل الرجل او نعم جنس
الرجل فكذا لا يصح ان يقال الزيدان نعم كل الرجال او نعم جنس الرجال اللهم الا ان
يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة كما في انت الرجل كل الرجل وزيد كل جنس الرجل او
يكون الفاعل مضافا الى المعرف بها اي باللام ولو بواسطة او وسائط نحو نعم صاحب
الفرس عمرو ونعم غلام صاحب الفرس بكر وان شئت زدت او يكون الفاعل مضمرا
مميزا اي مفسرا ذلك المضمر فيكون منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا خالد وانما اضمر
الفاعل للاختصاص لان نعم رجلا زيد اخص من نعم الرجل زيد لانه لما اضمر ان
على شريطة التفسير وفيه مبالغة في المدح واختص هذا الاضمار بباب نعم لان
المدح من مظان التفخيم والمبالغة وكذا الذم الذي هو ضده وجار مجراه في كونه
من مواضع المبالغة وانما ميز ذلك الضمير بنكرة مخصوصة لان الضمير في نعم لا
يختص بواحد بعينه فبالجرى اي يفيد بنكرة منصوبة كما في عشرين درهما او
ميز ذلك الضمير بما مثل نعما هي اي فنعم شيئا او فنعم خصلة هي اي الصدقة اي ابداؤها

ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله او بما في الحقيقة لانهما الضمير يعني نكرة
منصوبة لانه يعني نعماهي نعم خطة او نعم شيئا هي اي الصدقة اي ابداؤها
ان يقال انما انما ارى نظر الى الصورة دون المعنى وبعد ذلك المخصوص مبتدا
تقدم خبره اي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر
الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله
خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد فزيد مبتدا وتقدم خبره والتقدير
زيد نعم الرجل او خبر مبتدا محذوف اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية
مستانفة للبيان لانه لما قال نعم الرجل كان سائلا سال من هو فقال هو زيد
وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه
نحو ان زيدا نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحكم الاندلسي ذلك ايضا ودخل
المبتدا تدخل على المبتدا والخبر معا وجوه ويشترط اي شرط المخصوص مطابقة
الفاعل اي ان يكون مطابقا للفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
ونعم المراة هند وانما وجب المطابقة لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه بيانا
للفاعل ولذا جزم بمطابقته وقوله بئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول
جواب سؤال حيث وقع المخصوص وهو الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل
وهو مثل القوم فاجاب بانه متاول بحذف مضاف تقديره بئس مثل القوم
مثل الذين كذبوا وبحذف المخصوص وجعل الذين صفة القوم والتقدير بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم اذا علم بالقرينة

نحو قوله

نحو قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب لان الكلام في قصته وقوله تعالى
نعم الماهدون اي نعم الماهدون نحن دل عليه سياق الاية وهو قوله تعالى
والارض فرشناها فنعم الماهدون وساء مثل بئس في افادة الذم ومنها اي
من افعال المدح حبذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند لجريانه مجرى الامثال
التي لا تتغير وبعده اي بعد ذا المخصوص بالمدح كما في نعم نحو حبذا زيد فحب فعل
ماض وذا فاعله وصفته اذا وزيد هو المخصوص بالمدح واعرابه اي اعراب المخصوص
بعد حبذا كاعراب مخصوص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص بعد
حبذا عطف بيان وقيل ذا زائدة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اي قبل مخصوص حبذا وبعده اي بعد مخصوص حبذا تمييز نحو حبذا رجلا زيد
حبذا زيد رجلا لم يجز في نعم وبئس تاخير التمييز عن المخصوص فلا يقال نعم زيد
رجلا لان اسم الاشارة في الابهام مثل الضمير في نعم رجلا زيد فيحتاج الى التمييز
الا انهم تركوا التمييز هنا دون الضمير في نعم وبئس فيقال حبذا زيد ولا يقال نعم
زيد لتفصيل المظهر وامنا من التباس المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف
نعم حيث يلزم ترك التمييز فيه التباسه بالفاعل فيما اذا كان المخصوص
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما وجب الموافقة موافقا
باللام او بالاضافة نحو نعم الرجل السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان
وزيد نعم رجل السلطان لالتبس المخصوص بالفاعل فحمل عليه فيما اذا لم يلتبس نحو
نعم رجلا زيد طردا للباب او حال نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد صلى الله عليه وسلم

على وفق مخصوصه الجار والمجرور صفة قوله تمييز او حال اى كائنا على وفق
المخصوص اي على موافقة المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما وجب الموافقة لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه عبارة عن المخصوص
فلا جرم يوافقه والحق ان يقول على وفقه لتقدم المخصوص الا انه وضع المظهر
موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل
وغيره ثم لما فرغ من قسم الاسم والفعل شرع في قسم الحرف فقال الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل اى مدلول بغيره متضمنا او مطابقة كاللام فانه يدل
على معنى حاصل في الاسم اي مدلول له دلالة تضمن لانه يدل على معنى اي على تعريف
يدل على الاسم الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكلم فانه يدل على معنى
حاصل في الفعل اي مدلول له دلالة تضمن لانه يدل على معنى اى على نفسه
يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمنا باعتبار التركيب وكنعم فانه يدل على معنى حاصل
في الجملة اي مدلول لها دلالة مطابقة لانه يدل على معنى يدل عليه الجملة المفتشة
فيها مطابقة وذلك المعنى هو تقرير ما سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى في
غيره ما كان علامة لتحقق معنى في غيره ولا معنى لا في نفسه وكلمة في بمعنى الباء
او على حقيقتها وقد سبق الكلام في هذا كما في تعريف الاسم على سبيل التوضيح
والشرح فلا نشتغل بذلك هنا ومن ثم اي لاجل ان الحرف يدل على معنى في
غيره احتاج الحرف في جزئيته اي في كونه جزءا من الكلام الى اسم وفعل فالحرف
يصح ان يكون جزءا من الكلام وان لم يصح ان يكون تركيبا له بغوث بغوانه حروف
الجر وانما قدمها لكثرتها والكثرة دورها وانما سمي حرف الجر لانها تجر معاني الافعال

الى الاسماء او نحو الاسماء وهي ما وضع لافضاء الفعل كمررت بزيد او معناه اي معنى
الفعل والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء واستنبط منه معنى الفعل
كانا مار بزيد وزيد في الدار الوارد على السطح الى ما يليه كلمة ما عبارة عن امر والضمير
المرفوع المستتر راجع الى ما الثانية المنصوب البارز راجع الى ما الاول او على العكس
وهي اي حروف الجر ما تيسر ثمانية عشر من والى وحتى وفي والباء واللام ورب
وواوها اي واو رب وواو القسم وتاؤه اي تاء القسم وعن وعلى والكاف ومذ
ومنذ وحاشا وعدا وخلا وانما قدم من لانها للابتداء وهي بالابتداء اولى
واعقبها بالى للطباق لكونها للانتهاء والطباق الجمع بين معنيين متقابلين
وهو من المحسنات واعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهاء واعقب الى وحتى
بفي لمناسبتها اياها لتعلق الابتداء والانتهاء بالمكان الذي هو احد شقي
الظرف واعقبها بالباء لمجيئها بمعنى في نحو اطلب العلم ولو بالصين واعقبها
باللام لمناسبتها اياها في لزوم الحرفية والكسر وكونها على حرف واحد واعقب ما
سبق مما هو نص في الحرفية بما وقع الاختلاف في كونها اسما وحرفا وهو رب
واعقبها بذكر واوها لكونها فرعا واعقبها بذكر واو القسم لمناسبتها اياها في
كونها واوا وفرعا لان واو رب فرع رب وواو القسم فرع باء القسم واعقبها بالتاء
لكونها فرع الواو واعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف وقدم
عن لكونها مالجر فانسب منه بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلاثة احرف
بخلاف على وقدم على على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد

لفظه داخلها حيث لا يدخل المعرف وتقدمها على منونة لكونها اقل منها حيث
يدخل والظرف الثانية خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وهي حاشا
وعدا وخلا وقدم مما فيه جهة الفعل لما ان جهة الفعل فيه اضعف وهو حاشا
على ما فيه جهة الفعلية اقوى وهو خلا وعدا فاعرف [illegible] للابتداء اي
لابتداء الغاية اي لابتداء الغاية نحو سرت من البصرة والتبيين علامته ان
يصح حمله على مبينه نحو عشرة من الدراهم فانه يصح ان يقال الدراهم عشرة
والتبعيض وعلامته ان يصح وضع البعض مكانه نحو اخذت من المال فانه يصح
ان يقال اخذت بعض المال وزائدة في غير الموجب نحو ما جاءني من رجل وهل جاءني
من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم
الجنس ايضا وقولهم قد كان من مطر تشبهتهما والجواب سوال حيث زيدت
من في الموجب فاجاب بانه متاول بالحمل على التبعيض اي قد كان بعض مطر
او شيء من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية اي لانتهاء الغاية المعينة كقوله تع
ثم اتموا الصيام الى الليل وقولك خرجت الى السوق ويجيء قليلا اي زمانا قليلا
اراد بمعنى مع كونه ما بعده داخلا في حكم ما قبله نحو قوله تعالى ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها للانتهاء و
بمعنى مع كثيرا اي زمانا كثيرا اي يدخل ما بعده في حكم ما قبله نحو اكلت السمكة
حتى راسها اي مع راسها وفي قوله كثيرا اشارة الى ان مجيئه بمعنى الى قليل
ويختص حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه وحتاك استغناء
عنها بالى ولا مر مصوغ بالسمكة ذلك بالاستعمال خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها

لها على المعر

لها على المضمر ايضا كالى وفي للظرفية اي يجعل بعدها ظرفا لما قبلها حقيقة
نحو زيد في الدار والمال في الكيس او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب
والنجاة في الصدق وبمعنى على قليلا اي زمانا قليلا كقوله تع ولاصلبنكم
في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لالصاق الفعل
بالمجرور حقيقة نحو به داء او مجازا نحو مررت بزيد اي التصق مروري
بمكان يقرب منه زيد وللاستعانة اي للالة على ان ما دخلت هي عليه الة
للفعل نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي
مع ثياب السفر والمقابلة نحو اخذت هذا الثوب بدرهم والتعدية اي جعل
اللازم متعديا مثل الهمزة والتضعيف في اكرمت زيدا وكرمته نحو ذهبت بزيد
اي اذهبته وخرجت بعمرو اي اخرجته وانما قيد بالتعدية بذلك انها قد تستعمل
بمعنى تعديته الى جر عن المفعول السهو في هذا المعنى يشترك جميع حروف الجر
الظرفية نحو اطلب العلم ولو بالصين اي ولو في الصين وزائدة في الخبر اي
في الخبر المنتفي في الاستفهام اي في وقت الاستفهام نحو هل زيد بقائم والنفي
نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم قياسا اي زيادة قياسية او زيادة
قياسية او زيادة تدليس القياس وللقائل ان يقول ان ذكر مطلق الاستفهام
يتناول الهمزة وهل ومطلق النفي يتناول ليس وما ولا المشبهتان بليس ولا التي
والحكم غير مخصوص بهل وبليس وما المشبهة به وقيل بل التي تقتضي في اطلاق
الاستفهام والنفي نظر ولعله اراد الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب
اصلا حمل المشهور وهو الاستفهام بهل والنفي بليس وما المشبهة به فلا يقال

او زيد بقائم ولا رجل بقائم وفي غيره اي في غير الجر المذكور سماعا اي
زيادة سماعية او زيادة سماع مثل بحسبك زيد وبحسبك درهم وقوله
بحسبك في هذا المثال مبتدا ودرهم خبره فالباء زايدة في المبتدا
سماعا وبحسبك زيد على العكس والباء زايدة في الخبر سماعا والقى بيده
اي القى بيده اي نفسه فالباء زايدة في المفعول قال الله تع ولا تلقوا با
يديكم الى التهلكة اي لا تلقوا انفسكم الى الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا
تركتم الجهاد غلب الاعداد فهلكتم واللام للاختصاص سواء كان اختصاص ملك نحو
المال لزيد او اختصاص تسبيه نحو فلان ابن له وللتعليل سواء كانت العلة سببا غا
نحو ضربت للتاديب فان التاديب علة غائية يقصد الفعل لاجلها او سببا
غير ان ليس غاية يقصد تحصيلها نحو خرجت لمخافتك فان المخافة ليست
علة غائية يقصد الفعل لاجلها اجلها بل سبب باعث على الخروج وزايدة نحو
قوله تع ردف لكم اي ردفكم لان ردف متعد بنفسه وبمعنى عن مع القول
نحو قلت له انه لم يفعل الشر اي قلت عنه قال الله تع الذين كفروا للذين
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اي عن الذين امنوا وبمعنى الواو في القسم
صفة الواو متعلق بالظرف المستقر اي بمعنى الواو الكائن في القسم اي بمعنى
واو القسم للتعجب اذا كان الجواب امرا عظيما نحو لله لا يوخر الاجل ولا
يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لتقليل افراد ما دخلت
عليه كم لتكثير افراد ما دخلت عليه هذا هو الموضع الاصلي ثم استعمل للكثرة
استعمالا في هذا حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز

المفتاح

المفتاح الى القرينة كقولك رب بلد قطعت ونظيرها في ذلك قد فانها
عند المضارع للتقليل ثم استعملت للتكثير في مقام المدح كقوله تعالى
قد يعلم الله الذين وذهب الاخفش الى انه اسم وهو مختار صاحب
المفتاح واستدل عليه بوجوه الاول انها في مقابلة كم الخبرية لكونها
للتقليل وكون كم للتكثير وكم اسم بالاتفاق فكذا ما يقابله والثاني
انا لم نجد فيه لازم حرف الجر وهو التعدية اي تعدية الفعل او معناه الى
ما يليه لان عامله قد يكون متعديا بنفسه نحو رب رجل كريم اكرمته فان
اكرمت متعد بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان جواز ذلك لضعف عملها الفعل الضعيف
المتاخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر في مثل ذلك لتقويته العامل فانها
وفيه نظر لان العامل الضعيف بالتاخر انما يتقوى باللام فقط لافادة
التخصيص كقوله تع لربهم يرهبون وكقوله تع ان كنتم للرويا تعبرون واما
تقويته بغيرها فغير معهود في كلامهم والثالث انه لو كان حرف جر لما جاز
نحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى
ضميره دون ذلك الحرف معا فلا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم واجيب عنه اصحابنا
بان اكرمته صفة والفعل الذي يتعلق به رب رجل محذوف اي رب رجل
كريم اكرمته اكرمني ونحو ذلك لان رب لا يدخل الا على نكرة موصوفة وعاملها محذوف
غالبا كما ذكر في المتن والرابع انه لو كان حرف جر لما جاز ظهور الفعل في نحو رب رجل
كريم جاءني في جواب من قال ما جاءت رجل لما عرف انه اظهار عامل الظرف المستقر
لا يجوز وقد صرح المص بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق به وحده على

القيام لا على وجه الوقوع وهذا دليل على اسميتها لها صدر الكلام حملا
على كم الخبرية التي هي نقيضها لكونها لانشاء التقليل الذي هو مدلول رب
وكون كم لانشاء التكثير ويكون الجزئية صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة
اما اختصاصها بنكرة فلتحقق معنى التقليل الذي هو مدلول رب لان التقليل
يلحقها اذ النكرة مجهولة تحتمل القليل والكثير بخلاف المعرفة فانها اما
متعينة قلتها كالمفرد والمثنى او كثرتها كالجمع فلا يفيد التقليل واما
اختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى التقليل ايضا لان الموصوف
اخص من غير الموصوف والاخص اقل مما هو اعم الا ترى ان الرجل العالم
اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة اقل من مطلق الرقبة ولورود
الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب ولذا قال على الاصح
وهذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تابعهما وفعلها او عاملها ماض
ولو كانت مكفوفة بما لكونها للتقليل الواقع وذا لا يتصور الا في الماضي
محذوف مرفوع على انه صفة ماض نحو رب رجل لقيته فلقيته صفة
رجل والفعل الذي تعلق به رب محذوف وانما حذف لحصول العلم
يدل على الفعل العام وهو كان او حصل ولانه حذف بقرينة السؤال لا
الاكثر ان يكون رب تقول رب رجل لقيته اي رب رجل لقيته
اكرمني او يقول هل اكرمت من لقيته فتقول رب رجل لقيته اي رب
رجل لقيته اكرمته وعلى هذا فقس وانما قال غالبا اي حذفا غالبا او زمانا
غالبا لانه قد جاء رب رجل كريم حصل وقد تدخل رب على مضمر مبهم ليس له

مميز بنكرة

مميز بنكرة منصوبة على انها تمييز لان الضمير لما كان مبهما احتاج الى التمييز نحو ربه
رجلا وهذا الضمير نكرة والضمير في نعم رجلا وهذا الضمير مفرد مذكر لا غير تقول ربه
رجل وربه امرأة وربه رجلين وربه امرأتين وربه رجالا وربه نساء لانه عائد
الى شيء في الذهن لا الى شيء تقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا للكوفيين في
مطابقته التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقولون ربه
رجل وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهن نسوة ويلحقها اي
يلحق رب ما الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل رب بعد لحوقها على الجملة
الاسمية والفعلية نحو ربما زيد قائم وربما قام زيد قال الله تعالى ربما يود الذين كفروا
وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم ويجر نحو قول الشاعر ربما ضربة بسيف ولها
اي واو رب اي واو يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح لان الجار
هو رب المقدرة بعدها والواو واو العطف وتدخل هذه الواو على ظاهر منكر
موصوف كقوله وبلدة ليس بها انيس وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل
اي لا يكون الا عند حذف الفعل لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من
اصلها وهو الباء فلا يقال اقسمت او حلفت او اقسم او احلف والله لنفعلن
فلا يقال والله اخبرني مختصة بالظاهر فلا يقال وك لافعلن كذا لحطها رتبته
عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد المعنيين وخص منهما الظاهر
ثم اعلم ان قوله واو القسم مبتدأ والجملة التي بعدها خبر وقوله لغير السؤال
خبر اخر وقوله مختصة خبر اخر وقوله بالظاهر صلة الاختصاص والباء د
في المختص به دون المختص والتاء مثلها اي مثل الواو في الاختصاص بحذف الفعل

وكونها لغير السؤال فلا يقال احلف تالله ولا تالله اخبرني مختصة باسم الله
تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يقال تالرحمن وتالرحيم لانها مبدلة عن
الواو فلم يدخل الا على لفظ الله تقليلا لها لبعدها عن محال اصلها وهو الواو ويختص
ببعض المظهرات وبعض منها ما هو الاصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى
والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجمع اي في جميع ما ذكرنا اي في حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر وفي الدخول على اسم الله تعالى
فان قيل قوله في الجمع يتناول الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لاعمية الباء
حينئذ لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه قيل معنى
كونها اعم في هذه الامور انها لا تختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان
يكون في امور هذه او خلافها فيجوز فيها اظهار الفعل نحو اقسمت بالله
واستعمالها في قسم السؤال نحو بالله اجلس واستعمالها في كل مقسم به
ظاهرا او مضمرا نحو بالله وبك لافعلن كذا ويتلقى اي يجاب
القسم باللام وان في الاثبات نحو في قوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم
وقوله تع ان سعيكم لشتى في جواب والليل اذا يغشى وحروف النفي في
النفي كقوله تع والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى ويحذف
جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين جزئي الجملة
القسمية نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد وان تذهب والتقدير
في زيد والله قائم والله لزيد قائم وفي ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد
وفي ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب او تقدمها اي تقدم

القسم

القسم ما يدل عليه اي على الجواب نحو زيد قائم والله وضرب زيد والله والهلال
والله والتقدير في زيد قائم والله والله لزيد قائم وفي ضرب زيد والله والله لقد
ضرب زيد وفي هذا الهلال والله والله لهذا الهلال وانما حذف الجواب في
هاتين الصورتين لانه لما توسط القسم بين ما هو جواب في المعنى او تقدم
ما هو جواب في المعنى استغني عن الاعادة ثم ان كلمة ما فاعل تقدم ومفعول لما
بد من الظرف وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس وعلى للاستعلاء
لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السطح او حكما نحو عليه دين وقد
يكونان اي يكون عن وعلى اسمين بدخول من اي عند دخول من عليهما بمعنى
دخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها اي
من فوقه واذا دخل من على عن يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اي
من جانب يمينه والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عندي وقوله عليه السلام
كما تكونوا يولى عليكم تشبيه التولية بالكون في الملابسة بخير او شر اي يولى
توليته مثل كونكم في الخير والشر والكاف في قوله خلق الاشياء كما شاء كاف التشبيه
لم يرد بعد اخر وجه التشبيه تعلق الخلق بكل من المشبه والمشبه به من
نوع فيقال خلق الاشياء خلقا مثل خلق شاء وهذا تشبيه الخلق الخارجي بنوع
من الخلق المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمشيئة وكذا الكاف في قولهم حمدته
كما يجب اي حمدته حمدا مثل حمد يجب وهذا تشبيه الحمد الخارجي بنوع من الحمد
المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمحبة او في الكم والكيف اللذين يتعلق
المحبة باحد باعتبارهما وقد يكون للمقارنة في الوقوع نحو ائتيك كما طلع الفجر اي

اقتران الاتيان وطلوع الشمس في الوقوع وزايدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس مثله

شيء ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زايدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية

لانه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل لكان لمثله

مثل بالضرورة وقد قلنا ليس لمثله شيء مثل فيلزم نفي المثل وقد يكون الكاف

اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم ويختص الكاف بالظاهر فلا يقال كهو استغناء

بلفظ المثل عنها ولانها لو دخلت على المضمر لادي الى اجتماع الكافين اذا شبهت

بالمخاطب فيطرد المنع في الكل واما قولهم ما انا كانت وما انت كانا فلدون ضرورة الفصل

عندهم كالظهر كذا في الصحاح ومذ ومنذ وانما قدم مذ مع كونه فرعا لكونها احق للزمان

الابتداء بدل الاشتمال من قوله للزمان اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي

نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي ابتدي رويتيه اياه من يوم الجمعة وللظرفية

اي بمعنى في في الحاضر اي في الحال نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اي انتفى رؤيتي

اياه في شهرنا وفي يومنا ولا تدخل على المستقبل لوضعهما للماضي والحال وضعا

حاشا وعدا وخلا للاستثناء نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد بكر

حاشا مستعمل في الاستعمال عن سوء لتنزيه المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيد

ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيد لفوات التنزيه ثم اعلم ان حاشا من

حروف الجر على الاصح وعدا وخلا على الاضعف فان قيل ثم يتعلق الجار الذي

دخل حاشا في قوله تعالي حاش لله ما علمنا عليه من سوء اذا كان حرف جر وكيف

الجار على الجار وهو اللام قيل اللام زايدة وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير

اتصف كل موجود بالسوء حاشا لله فلا يتنزه يوسف عن كل سوء لكنا ما علمنا عليه

من سوء وهذا

من سوء وهذا قريب مما يقال بالفارسية في المدح الحسن يوحد است فلا ترا في

عيب نتوان كرد لكن روي نمي نمايد ثم لما فرغ من بيان الحروف الجارة شرع في بيان

الحروف المشبهة بالفعل فقال الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن

ليت ولعل وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابهة للفعل في انفسها

لي لفظية وباعتبار في البناء على الفتح وفي اقتضايها الاسماء وانما اخرليت ولعل

لانهما لانشاء التمني والترجي بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر

الكلام سوى ان اي ان المفتوحة فهي بعكسه الفاء للتعليل اي لانها بعكس ما سواها

اي يلزم عليه فيها لصدر الكلام والتعلق بغيرها وتلحقها اي تلحق هذه الحروف ما

الكافة فتلغي هذه الحروف بعد لحوق ما الكافة تكفها عن العمل على الافصح لان ما الكافة

اخرجتها في بعض وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضاءها الاسماء ولان ما الكافة اذا

دخلت عليها صارت فاصلة فتغير ضعيفة وقد تعمل بجعل ما زايدة وتدخل هذه

الحروف الافعال حينئذ اي حين اذ الحقتها على سائر الافعال لان ما الكافة اخرجتها

عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تع انما حرم عليكم الميتة فان المكسورة

لا تغير معنى الجملة بل تقرره وان المفتوحة مع جملتها الاضافة باديتي ملابسة اي

مع جملة واقعة بعدها في حكم المفرد بان يجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل

الجملة بالمفرد ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فيقال في المعنى انطلاق زيد في

مصدر خبر الخبر مضافا الى الاسم فيقال بلغني ان زيدا انقطع بشكرك زيد عطاءك

اياه او يجعل مصدر المصدر الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له

اي متعلقا به فيقال بلغني ان زيدا ابوه قايم بلغني قيام ابي زيد فان مصدر الخبر اضيف

الى الاب المضاف الى الاسم ذلك الاب من اسبابه اي من متعلقاته وان لم
يكن للجزء والجزء مصلحا لفقد حصول فعل عام ويضاف الى الاسم والى ما يضاف
الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا لاستقباله كما في بلغني ان زيدا غلام عمرو في
كون زيد غلام عمرو وعلى هذا فقس ومن ثم اي من اجل ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة وان المفتوحة يجعلها في حكم المفرد وجب الكسر اي وجب اتيان ان
المكسورة في موضع الجملة اي في موضع بقي الجملة بحالها ولم يكن في تاويل المفرد والفتح
اي وجب اتيان ان المفتوحة في موضع المفرد اي في موضع يكون مع ما بعدها في
تاويل المفرد فكسرت الفاء للتفسير اي تكسرت همزة ان ابتداء في ابتداء الكلام
كقوله تع ان الله غفور رحيم وبعد القول اي الذي بمعنى الحكاية دون القول الذي
بمعنى الظرف التفوه التكلم لان معمول الفعل بمعنى الحكاية جملة محكية وبعد الموصول
نحو انت الذي ضربت في الدار لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وفتحت همزة
ان حال كونها فاعلة نحو بلغني انك قايم ومفعولة نحو عرفت انك قايم و
مبتداءة نحو عندي انك قايم ومضافا اليها نحو حصل علم انك قايم لوجوب كونه
الفاعل والمفعول والمبتدا والمضاف اليه مفردا وتسميته ان فاعلة ومفعولة
ومبتداءة ومضافا اليها مجاز لان الفاعل هو ان ما بعدها لا ان وحدها وكذا
البواقي وانما فتحت بعد لولا وقالوا لولا لولا انك منطلق انطلقت لانه اي
لان بعد لولا مبتدا محذوف الخبر عند البصريين والمبتدا وانما يكون مفردا و
انما فتحت بعد لو وقالوا لو انك قمت قمت لانه اي لان بعد لو فاعل الفعل
محذوف وهو ثبت بدلالة ان اي لو ثبت قيامك والفاعل لا يكون الا مفردا

قال الله

قال الله تع ولو انهم صبروا اي لو ثبت صبرهم فان جاز التقديران اي فان
كان موضع جاز فيه التقديران اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران فتح
ان وكسرها مثل من يكرمني فاني اكرمه وهو ان جعلته جملة اسمية خبرية
وجب الكسر وان جعلته تاويل المفرد مبتدا محذوف الخبر اي الجملة جزاء
وجب الفتح لان المبتدا لا يكون الا مفردا اي فاكرامي اياه وكذا قول
الفرزدق شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
فالكسر على انه جملة اسمية واقعة بعد اذا المفاجاة اي فاذا هو عبد
القفا واللهازم والفتح على انه مفرد واقع مبتدا محذوف الخبر اي اذا
ثابت انه عبد القفا واللهازم اي اذا ثابت عبوديته للقفا واللهازم و
الفتح على انه مفرد واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ارى بمعنى اظن وضمير
مفعول ما لم يسم فاعله وزيدا مفعول ثان وقوله كما قيل معترضة وقوله سيدا
مفعول ثالث والمصرعان معطوفان في المجلس تحت الاذنين جمعهما الشاعر
بارادة ما فوق الواحد او باردتهما مع ما حولهما تغليبا ومعنى عبد القفا
واللهازم انه لئيم يخدع نفسه اي همته ان يكتسب ليأكل ويعظم قفاه ولهازمه
قيل من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج من بطنه ولذلك اي ولاجل ان
المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم لان
فايدتها التاكيد فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع جاز الاسم العطف على
الاسم ان المكسورة لفظا او حكما تفسير المكسورة اي سواء كانت المكسورة لفظا نحو
ان زيدا قايم وعمرو فانها الكانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لسدها مسد الجزئين حيث

قلت مقام مفعولي مقام مفعولي العلم وقوله بالرفع متعلق بالعطف اي ملتبسا
بالرفع حملا على المحل دون المفتوحة حال اي متجاوزا عن المفتوحة فلا يجوز
العطف على اسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في صحة
العطف على المحل مثل ان زيدا قايم وعمرو فان قوله وعمرو معطوف على اسم ان
المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال غير مذكور في بعض النسخ ٥
يشترط في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو
او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قايم اذ التقدير ان زيدا قايم وعمرو قايم ومنه
قوله الا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اي انا بغاة وانتم بغاة
ما بقينا في خلاف وعداوة وانما اشترط مضي الخبر لانه لو عطف على محل
اسم ان قبل مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان من حيث انه خبر لزيد
معمول ان لان زيدا معمولها من حيث انه خبر لعمرو معمول الابتداء وهو باطل
خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا مضي الخبر متمسكين بنحو قوله والا فاعلموا انا وانتم
بغاة ما بقينا في شقاق وسيبويه حمله على تقدير الخبر ولا اثر في جواز العطف
على محل اسم ان بدون مضي الخبر لكونه اسم ان معينا كما في البيت المذكور وكما
في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون بعطف
قوله الصابئون على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء اسم ان وهو الذين خلافا
للمبرد والكسائي فانهما فرقا بين اسم ان المعرب والمبني في ذلك فاجاز العطف
على محل اسمها قبل مضي الخبر لفظا وحكما وشرطا في العطف على محل اسمها المعرب
قبل مضي الخبر مثل انك وزيد ذاهبان بنحو الحمل على محل اسمها قبل مضي الخبر لكون

اسمها

اسمها وهو الكاف مبنيا وهذا باطل لان مانع العطف على محل اسم ان قبل
مضي الخبر لا يفرق بين اسمها المبني والمعرب وقال الشارح الظاهر ان التقييد
مذهب الفراء والاطلاق ومذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو وفي
جاز في العطف على محل اسمها عند الفراء قبل مضي الخبر اذا كان اسمها مبنيا وعند
الكسائي يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيا والصحيح ان مضي
الخبر شرط جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيا لان
المانع المذكور موجود مطلقا ولا استعمال الفصحاء على هذا ولكن كذلك اي مثل
ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا وحكما نحو ما خرج
زيد ولكن عمرو خارج وخالد لان لكن للاستدراك وهو لا ينافي معنى الابتداء
كما لا ينافيه التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل اسمها لزوال
الابتداء وكذلك اي ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى المفرد وان المفتوحة
تجعلها بمعنى المفرد مع دخلت اللام اي لام الابتداء مع ان المكسورة نحو
ان زيدا لقايم دون المفتوحة فلا يقال بلغني ان زيدا لمنطلق لان لام
الابتداء انما تدخل لتاكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف
المفتوحة لكونها بمعنى المفرد ثم حق هذه اللام ان تدخل اول الكلام لصدارتها
لكنهم كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى وهما كذلك لان معنى كل منهما
التاكيد وكلاهما حرف ابتداء فكرهوا اجتماعهما فاخروا اللام و
صدروا ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل احرى بالتقديم على ما ليس
بعامل فادخلوها على الخبر اذا فصل بينه وبين ان الاسم نحو ان زيدا لقايم او على

الاسم اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان بظرف هو مقدم نحو قوله
تعالى وان من شيعته او على ما بينها اي بين الاسم والخبر من معمول الخبر
المقدم نحو ان زيدا لعطالمت كالد وان زيدا لفي الدار قايم ودخول هذه اللام
في لكن اي في خبرها او في اسمها اذا فصل ومتعلق الخبر المقدم ضعيف وذهب
الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كان متمسكين بقوله ولكنني حبها
لعميد والعميد الذي اوهنه وبانها لا تغير معنى الجملة كان ولذا جاز العطف
على محل اسمها بالرفع فيلحق بها كما يلحق بان والبصريون استضعفوا وقالوا كان
حق اللام ان يمتنع الحاقها بان ايضا لبطلان صدارة اللام بالتوسط لكنه
اغتفر فيها لقوة مناسبتها بان لاتحاد معناهما وهو تاكيد الجملة والابتداء
فبقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت كقوله ام الحليس لعجوز شهربة ترضى
من الشاة بعظم الرقبة حيث دخل اللام في خبر المبتدا بتقدير ان او على ان
اصل لكنني لكن انني فحذف كما يقال علماء وعلى الماء وابش في اي شيء فاللام
دخلت في خبر ان المكسورة لا في خبر لكن و … تخفف المكسورة اي همزة ان المكسورة
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها اي فيلزم المكسورة بعد التخفيف اللام
سواء اعملت واهملت اما في الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما في الاعمال
فللطرد والجمهور على عدم لزومها في الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك
يلزم اللام مع الاعمال عند خوف اللبس وذلك في المبني والمقصور واختلف في
هذه اللام فذهب ابو علي واتباعها الى ان هذه اللام ليست لام الابتداء والا
لوجب التعليق في ان علمت زيدا لقايما ولما دخلت فيما لا يدخل لام الابتداء نحو قوله

وبالله ربك

بالله ربك ان قتلت لمسلما وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب
عن قولهم ان التعليق انما يجب لو دخلت على الا المفعول الاول وهنا دخلت
على المفعول الثاني وليست محمولة على الشذوذ ويجوز الغاؤها اي الغاء المكسورة
بعد التخفيف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبهة اللفظي وهو كونها
ثلاثية مفتوحة الاخر كقوله تع وان كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز اعمالها
نحو قوله تع وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان وعند الكوفيين يجب الغاؤها والاية
حجة عليهم ويجوز دخولها اي دخول المكسورة بعد التخفيف على فعل من افعال
دواخل المبتدا والخبر نحو باب كان وباب علمت لئلا يخرج ان المكسورة عن
اصلها وهو دخولها على الجملة الابتدائية بالكلية وحينئذ يلزم اللام نحو وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين الا اذا كان
ذلك الفعل دعاء نحو لا … يلزم اللام لان اللام انما لزمت للفرق بين المخففة
وان النافية والدعاء لا يدخل ان النافية فلا لبس خلافا للكوفيين في التعميم
اي في تعميم دخولها على كل فعل وتمسكوا بقوله شعر بالله ربك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وبقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك
لهيه وذلك عند البصريين شاذ وتخفف المفتوحة اي ان المفتوحة الهمزة فتعمل
المفتوحة بعد التخفيف في ضمير شان مقدر ابقاء لعملها لقوة شبهها بالفعل على ما
بينا في ضمير الشان كقولك اشهد ان لا اله الا الله وانما اعملت في ضمير شان
مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي اي انه نسبها ربط من حيث اللفظ بسبب
هذا الاسم لان لها لاسمها ارتباطا ولاسمها بخبرها ارتباطا فيحصل بينها وبين الجملة

التي هي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي لارتباط بينهما معنى
وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد اي المصدر اذ هو حرف
مصدري فكان ان وخبرها بعض حروف ذلك المفرد فتدخل ان المفتوحة بعد
المخففة على الجمل مطلقا مفعول مطلق اي دخولا مطلقا او مفعول فيه اي زمانا
مطلقا اي سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان فعلها من دواخل المبتدا
والخبر ولا شذا عمالها اي اعمال المفتوحة بعد التخفيف في غير او على ضمير الشان
كقوله شعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق فا
لشاعر يصف نفسه بكمال الجود يعني فراقك على اشد من كل شديد وفصالك
احب الي من كل محبوب ومع ذلك اي مع فرط حبي الوصال لو سالتني فراقك لا
حببت الي ذلك طلبا لرضاك وتحصيلا لمسرتك ففي هذا البيت بيان كمال
اردنا الفاشق المعشوق ويلزمها اي ان المفتوحة المخففة مع الفعل
اي عند دخولها على الفعل او حال اي يلزم الا حال كونها مقرونة بالفعل
كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم
او حرف النفي كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى ايحسب ان
لم يره احد وكقولك علمت ان ما خرج زيد وعلمت ان لا يخرج زيد وانما يلزمها
احد هذه الحروف لتكون عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها
وهو ضمير الشان وللفرق بينها وبين ان المصدرية في اول الوهلة لان ان المصدرية
لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر

فلا يفصل بينها وبين ما في تاويلها لضعفها وانما عينت هذه الحروف للتعويض
والفرق لانها مختصة بالافعال فلما ذهب عنها ما به مشابهة الفعل عوض
منه ما مختص بالافعال ثم المراد بالفعل الفعل المتصرف اي يلزمها مع الفعل
المتصرف احد هذه الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف نحو قوله تعالى ان
ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم حيث
لا يلزم فيه ذلك العلم لحاجتها الى الفاصل لان ان المصدرية لا تدخل على
فعل غير متصرف وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم لا يلزمها احد
هذه الحروف لانه حينئذ لا يشتبه بان المصدرية فلم يحتج الى الفرق والتعويض
ولكن يجوز مع الجملة الاسمية التقدير بلا نحو قولنا اشهد ان لا اله الا الله
وباداة الشرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او بكم نحو علمت ان كم غلام لي
ويجوز التجرد عن ذلك نحو قولك في قيمة كسبوا انه قد علموا ان هالك كل من
يحفى وينتعل وكان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد وقد يكون للشك نحو كانك
تمشي وتخفف كان فتلغى اي بعد التخفيف عن العمل على الافصح اي على الاستعمال
الافصح كقوله وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان ويجوز فيها بعد التخفيف
تقدير ضمير الشان قياسا على ان المفتوحة المخففة تقدير ضمير الشان كذا قالوا
او يجوز انها لا تقدر لعدم الداعي اليه وهو كمال الشبه بالفعل ولكن للاستدراك
اي لتطلب دركا للسامع يدفع ما غشيه من توهم وهذه الكلمة مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من لا وان والكاف الزائدة للمصدرية بالكاف الزائدة اصلها
لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة متوسطا لكن بين كلامين

متغايرين معنى اي متغايرين نفيا واثباتا من حيث المعنى لان معنى الاستدراك
دفع توهم تولد من كلام سابق فاشبه الاستثناء فكما ان الاستثناء يستدرك فيه
بحرف الاستثناء النفي بالايجاب والايجاب بالنفي كذلك الاستدراك و
يستدرك فيه بلكن النفي بالايجاب والايجاب بالنفي والمقصود التغاير المعنوي
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر
لكن عمرا مسافر قال الله تعالى ولو اريكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله
سلم اي لكن الله لم يركهم كثيرا وتخفيف لكن فيلغى بعد التخفيف عن العمل لانها
اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها في ترك العمل
والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة والاعراب له شاهد كذا في الشرح
ويجوز دخولها اي مع لكن مخففة او مشددة الواو وهذه الواو عاطفة
للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر وكانه للاعتراض تمييز المخففة عن
العاطفة لان دخول حرف العطف على مثلها ليس بجائز وليت للتمني نحو
ليت الشباب يعود والفرق بين التمني والترجي ان التمني مستحيل او مستبعد
والترجي ممكن وجوز الفراء ليت زيدا قائما بما بنصب الجزئين بتقدير
فعل من التمني اي تمنيت او اتمنى زيدا قائما وهو متعد الى مفعولين و
لعل للترجي نحو لعل زيدا يقوم وشذ الجر بها اي بلعل من الجوار كقوله اوله
وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت
ادع واخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب وبهذا
قوله لعل ابي المغوار منك قريب ويشكل حينئذ بيان المتعلق لان الجار اذا

اذا لم يكن زائدة لا بد من متعلق ولا متعلق في لعل ظاهرا ثم لما فرغ عن بيان
الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان الحروف العاطفة فقال الحروف العاطفة
الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن المخففة وانما قدم الواو
لكونها اصلا في باب العطف ولكونها مطلق الجمع واعقبها بذكر ما يشاركها في
الجمع ثم قدم منها الفاء على ما للتراخي واخر حتى لانها للتدرج فحقها التأخر ثم ذكر
ما لاحد الامرين وهي او واما وام ثم اعقبها بذكر ما للنفي والاضراب والاستدراك
فاعرف فالاربعة الاول جمع الاول للجمع بين المفردين في كونهما مسندين نحو زيد عالم
وفاضل او مسندا اليهما نحو زيد وعمرو قائمان او مفعولين نحو ضربت زيدا وعمرا
وصمت يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة الشر وابتغاء الخير وقعدت زيدا
وعمرا او حالين نحو جاءني زيد راكبا وضاحكا او تمييزين نحو طاب زيد نفسا و
علما او نحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونهما بلا عطف القرينة قبل
جاء زيد ذهب عمرو قبل الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى
غير مقصودا وغلطا قالوا ويفيد النص على كونهما مقصودين وعدم كون الاولى
غلطا قالوا والجمع مطلقا من غير تقييد بترتيب او قران او تراخ او تدرج لا
ترتيب فيها اي في الواو والفاء للترتيب مع الوصل وثم مثلها اي مثل الفاء
في الترتيب لكن بمهلة اي مع مهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة
لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم ومعطوفها
اي معطوف حتى جزء من متبوعه اي جزء من المعطوف عليه نحو اكلت السمكة حتى
راسها فان قيل منقوض بنحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح ليس بجزء

من البارحة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح

وان لم يكن جزءا من البارحة لكنه قريب منها والقريب من الشيء في حكم الجزء

منه او نقول ان كلامه محمول على حذف معطوف اي جزء من متبوعها او قريب

من متبوعه فلا يشكل بمت البارحة حتى الصباح وانما اشترط كونه معطوفها

جزءا او من متبوعه ليفيد هذا العطف قوة في المعطوف نحو قدم الحجاج حتى

الامير او ضعفا نحو قدم الحاج حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما تعلق

بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تاكيدا وتخصيص بعض الاجزاء بالتاكيد دون

بعض لا يكون الا بتحقيق مميز له عن غيره من الاجزاء فوجب اختصاصه في ثبوت الحكم له

من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف على الجزء هذا الاعتبار فيفعل ذلك

ليفيدها من الوازم صحته وهو القوة والضعف في محل تلك النسبة وهذا انما

هو ملحوظ في وضعها اذ حتى وضعت للتدريج اي ليعطف بها جزء من المتبوع

لافادة هذا الغرض وهذا وان كان يتاتى في الواو وغيرها الا انه لم يقصد

في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء في حقيقته افادة ما هو في حكم الجزء

حكما نحو نمت البارحة حتى الصباح وقوله ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال

لعطف بها جزء من المتبوع ليفيد قوة وضعفا واو واما وام تشترك في انها

لاحد الامرين او الامور مبهما اي غير معين وهو في غير الموجب نحو ولا تطع منهم آثما

او كفورا على اصلها اي لاحد الامرين منهما والعموم مستفاد من وقوع احد المبهم في

سياق النفي ثم اعلم ان او واما سواء في المعنى الا ان او تفارق اما في انك في اما تبني

تبني اول الكلام على الشك وفي او تبتدئ على القطع ثم تظهر الشك وفي ان او

بمعنى الى

بمعنى الى او الا وتجيء ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او

يزيدون اي بل يزيدون وبخلاف اما فانه قيل بل للاضراب وتدارك الغلط

ولا يصح ذلك في اخبار الله تعالى فما معنى الاضراب وكلام تعالى قيل معنى الاضراب في

كلامه الله تعالى ان اوله كان اخبارا لهما عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس

من عددهم وقال او يزيدون اي ارسلناه الى جماعة عددهم عند الناس مائة

الف اذ ليس كذلك بل يزيدون واما المتصلة احتراز عن ام المنقطعة لانها منه

لهمزة الاستفهام دون هل لان الهمزة عريقة في الاستفهام والمراد من همزة الاستفهام

اعم من ان يكون لفظا او تقديرا كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين

الجمر ام بثمان يليها اي يلي ام المتصلة اي يقربها ويتصل بها احد الامرين

المستويين وفي بعض النسخ احد الامرين والاخر اي المستوي الاخر والامر الاخر

الهمزة اي همزة الاستفهام اي الكائن يلي ام المتصلة اسم مفردا او فعلا او جملة

فعلية او اسمية يلي الهمزة ذلك نحو ارجل في الدار ام امراة واضرب زيدا ام

اكرمته بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد

ثبوت احدهما اي بعد ثبوت العلم بحصول احد الامرين مبهما عند المتكلم لا على

التعيين لطلب التعيين الجار والمجرور متعلق بقوله يليها ومن ثم اي لاجل ان

ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة لم يجز هذا التركيب وهو ارايت

زيدا ام عمرا حيث لم يل احد المستويين الهمزة لان المستويين زيد وعمرو ولم يل

الهمزة احدهما بل ولي رايت وهو ليس احد المستويين وقال سيبويه هو جائز حسن

وازيدا رايت ام عمرا احسن ولعله اعتبر المعنى ارايت زيدا ام رايت عمرا ومن ثم

اي ولاجل انها لطلب سيبويه التعيين بعد العلم بثبوت احد الحسنيين عند المتكلم
كان جوابها اي جواب ام المتصلة التعيين دون نعم او لا فيقال في جواب ارجل
في الدار ام امراة رجل او يقال امراة بتعيين بتعيين احد المنسيين ولا يقال
نعم او بلى والمنقطعة اي ام المنقطعة بمعنى الهمزة للاضراب عن الاول مع الشك
في الثاني مع انها اي هذه القطيع لابل ام شاء اي بل اهي شاء كما نظهر لك قطعة
من بعيد فغلبت على ظنك انها ابل اي ان القطيعة التي رايتها لا بل هذه جملة
خبرية لان المتكلم لما راى تلك القطيعة اعتقد كونها ابلا بلا شك فاخبر عنها
جزما فاذا قرب منها على انها ليست بابل فاعرض من هذه الاخبار ثم شك انها
شاء من شيء اخر فان قيل هذا من باب عطف الانشاء على الاخبار قيل هي لا
ستفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار والعطف باعتبار ولا
لما اضرب عن الاول شك في الثاني كان كانه قال بعد قوله انها لابل ...
ليست لذلك فقال ام شاء اي اهي شاء ام شاء فيقول على هذا الوجه الى
المتصلة من حيث المعنى واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما فقوله واما مثله
وقوله لازمة خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف لازمة اي كلمة اما لازمة
قبل المعطوف عليه اما العاطفة استعمالا جائزة مع او نحو جاءني اما زيد واما
عمرو وجاءني اما زيدا وعمرو وذلك بان وضع اما العاطفة لبناء اول الكلام على
الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بتقدير اما قبل المعطوف عليه بها ويجوز
ان يجعل دالا على عروض الشك وذهب ابو علي الفارسي الى ان اما ليست عاطفة
لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه فلو كانت عاطفة لما دخل واو العطف

عليها ولا

عليها ولا يتقدم على المعطوف عليه واجيب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة بل
على الشك المحض من غير معنى عطف والواو الداخلة عليها ليست للعطف كيف و
هي للجمع والمقصود احد الشيئين بل هي زيدت لتاكيد العطف لمجيء اما غير عاطفة
ايضا كما زيدت مع لكن العاطفة لذلك الا انها وجبت ههنا لمقارنتها غير العاطفة
في التركيب بخلاف لكن فان الواو معها جائزة لعدم مقارنتها غير العاطفة في
التركيب ولا وبل ولكن لاحدها اي لاحد الامرين معينا لكن لا لنفي الحكم عن مفرد بعد
ايجابه للمتبوع ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قليل وبل للاضراب
ومعنى الاضراب جعل الاول موجبا او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى
المعطوف عليه يحتمل ان يكون صحيحا او غلطا كانه غير مذكور اصلا وما بعدها
في الموجب موجب وفي غير الموجب اختلاف قال الجمهور موجب يعني لكن قال المبرد
منفي فما جاءني زيد بل عمرو ومعناه عندهم بل جاءني عمرو وعنده بل ما جاءني عمرو ولكن
للاستدراك وهو مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى كما في
لكن المشددة ولكن لازمة النفي اي لسبق النفي استعمالا نحو ما جاءني زيد لكن
عمرو فيفهم محو زيد باق على حاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما جيء بلكن دفعا لتوهم
المخاطب ان عمرا لم يجئ ايضا لملابسة بينهما في سبب من الاسباب فيكون نقيضه
لا حيث لزمت سبق الايجاب نحو جاءني زيد لا عمرو ثم لما فرغ من حروف العطف
شرع في بيان حروف التنبيه فقال حروف التنبيه الا واما وها سميت بها
لتنبيه المخاطب فالا واما لتوكيد مضمون الجملة تبتدا بها الكلام لايقاظ السامع
وتنبيهه لتمكن الجملة في ذهنه وتدخلان على الجملة خبرية وطلبية امرا او نهيا

او استفهاما او تمنيا او غير ذلك دون المفرد بخلاف فيها فانها تدخل المفردات و تكثر
في اسماء الاشارة ويفصل بينها وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحو ها والله ذا او ها
لعمري ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء واما بغيرهما قليلا
كقول الشاعر نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا وفي الف
في قوله ذوا ليا للاشباع اصله ها ذا لي والضمير في قوله لها للمراة اي هذا النصف
لتلك المراة وذلك النصف لي المراد به باستشهاد الفصل بين حرف التنبيه وهو ها
وبين اسم الاشارة وهو ذا بحرف العطف وهو الواو وقد قطعت هذا وها وذا عن موضع
واحد ثم لما فرغ من حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال حروف النداء
خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة لكن يا اعمها اي اعم جميع حروف النداء اي تستعمل
في القريب والبعيد وقال الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في
القريب والبعيد على السواء وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة والهمزة للقريب وذا
للتنبيه وقد يستعمل للنداء فقوله حروف النداء مبتدأ ويا خبره وايا وهيا عطف
على يا واي والهمزة عطف على ايا وهيا وقوله اعمها خبر مبتدأ محذوف اي هي اعمها
والجملة معترضة وكذا قوله للبعيد اي هما للبعيد والجملة معترضة وكذا قوله للقريب
ثم لما فرغ من باب حروف النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال حروف
الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة واجل وجير بكسر الراء وقد تفتح وان بكسر الهمزة
وتشديد النون وقيل ان يقول لو اريد بالايجاب ايجاب النفي السابق بلى هي مقررة
لما سبق ايجابا او نفيا والو اريد اثبات ما قبلها اي تقرير ما قبلها وتحقيقها كما
نفيا واثباتا لم يتناول بلى اذ هي مختصة بايجاب النفي السابق فلو قال حروف التصديق

والايجاب

والايجاب لكان اولى واشمل ويمكن ان يراد به الاول وانما سماها حروف الايجاب
تغليبا فنعم مقررة اي محققة لما سبقها ايجابا او نفيا خبرا او استفهاما نحو في جواب
اقام زيد نعم اي قام زيد وفي جواب الم يقم زيد نعم اي لم يقم زيد وانما لم يقل التصديق باستفهام
لان التصديق انما يكون للخبر نعم تقع في القسمين الخبر والاستفهام ثم اعلم ان في نعم اربع لغات بفتحتين
ونعم بفتح النون وكسر العين ونعم بكسرتين ونحم بفتح النون وقلب العين حاء مهملة وبلى مختصة بايجاب
النفي السابق اي بجعل النفي السابق ايجابا خبرا كان ذلك النفي او استفهاما فلا تقع بعد الايجاب
ولا بعد النفي لتصديق الجملة بل تجعلها ايجابا نحو في جواب الم يقم زيد بلى اي قام زيد بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى نعم هذا لكان كفرا لانه يكون بمعنى لست ربنا وهذا
قول ابن عباس رضي وقيل يجوز استعمال نعم هنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي لان
الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الاثبات ويؤيد هذا القول ما ورد في حديث الخثعمية
من قولها نعم بعد قوله صلعم لو كان على ابيك دين فقضيتها اكان يقبل منك فانما ايجاب لقول رسول
لا تصديق للنفي وقد اشتهر هذا في المعرب كذا في الشرح وقد سبقنا ان التصديق الايجاب نحو قوله
وقد تعدى بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة واي للاثبات
اي حرف اثبات ومثبتة بعد الاستفهام ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم فيقال اي والله
واي ربي ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال اي اقسمت بربي وفي اي ها الله ذا اذا تجرد عن
هاء التنبيه وجوه احدها حذف الياء لالتقاء الساكنين والثاني فتح الياء لدفع اجتماع الساكنين و خفة
الفتح والثالث الجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون اخرها من التحرك
والحذف والحال ان يلزم اجتماع الساكنين على غير حدها لكن تهما في كلمتين اجراء لها مجرى كلمة واحدة
فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حدها وهذا الفرق مختص بلفظ الله تع وذكر بعضهم ان حقه الكلمة
بمعنى لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكر الشيخ ابن حاجب واجل وجير

وان تصديق المخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا فلا يقع بعد الاستفهام وسايرها في معنى الطلب
نحو قولك في جواب من قال اقام زيد اجل او جير او ان وذكر بعضهم ان جاء لتصديق الدعوى
كما جاء في قول عبد الله ابن الزبير ان وراكبها في قصة ان اعرابيا سأله شيئا فلم يعطه
ذلك الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير جوابا له ان وراكبها اي لعن الله
الناقة وراكبها وهذا خلاف ما ذكره المصنف من كون ان تصديقا للمخبر اللهم الا ان يراد بالمخبر
المتكلم دون الذي يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا وبين ما ذكره المصنف في قوله بكر العواذل
في الصبوح يلمنني والومهنه ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون
للتصديق والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء ضمير وخبر
ان محذوف اي انه كذلك ثم لما فرغ من حروف الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال
حروف الزيادة اي الحروف التي من شأنها ان يقع زائدة لا انها لا يقع الا زائدة وسميت حروف
الصلة ايضا وفائدتها في الكلام التأكيد او تحسين النظم او كلاهما وسميت زائدة مع انها تفيد
التأكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على اصل المعنى وهي ان وان بكسر الهمزة في الاولى وفتحها في الثانية
وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية التفسير في هذا الكلام تفسير مواضع زيادتها اي فان
تزاد زيادة حاصلة مع ما النافية وان الزايدة كانت بعد ما النافية لتأكيد النفي كقول
الحسان في مدح النبي صلعم ما ان مدحت محمدا بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد فقوله النافية صفة
وهي مجرورة على انها مضاف اليها بارادة اللفظ ويجوز في نحوها ولا عند ارادة اللفظ ان يحكى كما هو
وهو الكثير الشايع فيقال ما النافية ولا النافية وان يعرب وحين يعرب يضعف بزيادة الف
همزة للساكنين ليكون على اوله الابنية فيقال ما النافية ولا النافية وقلت مع المصدرية اي
ان اي زيادتها بحذف المضاف عن الظرف والضمير عايد الى زيادتها اي قلت زيادتها مع المصدرية
نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوس القاضي ولما عطف على المصدرية اي قلت زيادتها مع

نحو لما ان قام

نحو لما ان قام زيد قمت والكثير بعد لما زيادة ان المفتوحة وان مع لما عطف على قوله فان مع
اي وتزاد ان المفتوحة مع لما [illegible] تزاد ان الزايدة كائنة مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير
[illegible] لو والقسم عطف على قوله مع لما اي تزاد ان المفتوحة بين لو والقسم نحو والله ان لو
قام زيد قمت وقلت زيادتها اي زيادة ان الزايدة مع الكاف اي كاف التشبيه كقوله كان
ظبية تعطو الى [illegible] اي كظبية وليست في قوله تعالى ولا عسى ان يكون وان لو استقاموا وامر انه
زايدة كما توهم بعضهم بل الاولى مخففة من المثقلة والثانية مفسرة وما مع اذا اي تزاد
ما زيادة حاصلة مع اذا او زيادة ما كائنة مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى نحو متى ما تذهب
بمعنى متى تذهب اذهب واي كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واين نحو اينما تجلس اجلس وان
نحو اما ترين من البشر احدا وقوله شرطا قيد لجميع ما ذكر لان كلها يستعمل شرطا وغير شرط
وزيادة ما مختصة بحال الشرطية وانتصابه على الحال اي ذوات شرط اي ذوات شرط في
الظرف اي وقت افادة الشرط اي الشرط ومع بعض حروف الجر سماعا كقوله تعالى فبما رحمة الله
لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وقلت زيادة ما مع المضاف نحو لا سيما زيد ونحو قولك غضبت
من غير ما جرم ونحو قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقيل ان ما بعد حرف الجر والمضاف نكرة مجرور
والمجرور بعدها بدل منها ولا مع الواو اي تزاد لا مع الواو العاطفة او زيادة كائنة
مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا او معنى نحو جاءني زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم
ولا الضالين فان غير بمعنى لا النافية وكذا بعد النهي نحو لا تقرب زيدا ولا عمروا وبعد ان المصدرية
عطف على قوله مع الواو اي وتزاد لا بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك
وليس بعطف على قوله بعد النفي لفساد المعنى كما ترى ويتضح المعنى وتزاد لا مع الواو العاطفة بعد ان
المصدرية ولا معنى له وقلت زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة

اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على ظهور القضية بحيث يستغنى عن القسم فيرى
لذلك في صورة نفي القسم وتنفت مع المضاف اي شئ زيادتها الا وشذت مجيئها للرا
كانت مع المضاف كقولهم نادت في بيرلا حرى سرى وما يشعر والحوص الهلاك اي فلادنا في بير
الهلاك سرى وما علم ومن والباء اولا لام الزايدة تقتم ذكرها اي ذكر زيادتها في باب حروف
الجر فلا نعيده ثم لما فرغ من حروف الزيادة شرع في بيان حرفي التفسير فقال حرف التفسير
سقطت نون التثنية بالاضافة اي والداخلتان الفاء للتفسير اي فان التفسيرة مختصة مما فيه
معنى الفعل كالامر والنداء والكتابة ونحوها نحو ناديناه ان يا ابراهيم وكتبت اليه ان قم
امرته ان ذهب واوحينا الى ام موسى ان ارضعيه ولا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
معنى القول وانحو قوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فتفسير الامر لا القول و
يشترط ان يكون ما بعدها غير متعلق بما قبلها بجر تيدا وقيل فقوله تع واخر دعواهم ان الحمد
لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لكون ما بعدها خبر المبتدا ثم الفعل قبلها اما
منه مفعول عام وهي تفسيره او هو منزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير ففي قوله فناديناه
ان يا ابراهيم اي ناديناه بشئ او بلفظ وهو قولنا يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير
العام المحذوف وهو بشئ او بلفظ او يقال معنى ناديناه فعلنا النداء فاحتاج الى بيان
به فقيل مستانفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر مفعوله العام فتفسير نحو كتبت اليه ما يشفى
ان قم ونحو امرته بما يفلح به ان اشرب الله ونحو قوله تع واوحينا اليك ما يوحى ان اقذفيه في
تفسير لكل منهم مفرد انحو جاء زيد اي ابو عبد الله او جملة كقوله وترمينني بالطرف اي انت
مذنب لكل امر منهم وتقليني لكن اياك لا اقلي فقوله وترمينني بالطرف اي لانت مذنب في
لكن اياك مذنب كلام مبهم يحتاج الى تفسيره باي انت مذنب يعني تشيرين بطرفك الى اني

ولكن من

ولكن من مشددة واسمها ضمير شان محذوف اي لكنه ولولا فيها ضمير الشان لما وليت الجملة
الفعلية ولما فرغ من بيان حرفي التفسير شرع في بيان حروف المصدر فقال حروف المصدر
ما ودني ما ادبستر اي بجعل الجملة مصدرا ما وان وان وقد جاء كي ولو مصدريتين في بعض الاستعمال
الاول ان اي ما وان للفعلية اي الجملة الفعلية اي لجعل الجملة الفعلية مصدرا وان لا كميت
خاصة اي لجعل الجملة الاسمية مصدرا وقد عرفت كيفية جعلها مصدرا ولعلها في جزئي الجملة
الاسمية كما مر الا اذا خففت او كفت بما في يجوز فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سيبويه
وجوز غيره مالمصدرية الجملة الاسمية ايضا كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كا
لثغام المخلس واما ان فصلتها فعل متصرف لا غير ماضيا او مضارعا او امرا وسيبويه كونه
او نهيا والهمزة في قوله اعلاقة للاستفهام وهو مصدر محذوف العامل والشاعر خاطب نفسه
اي تعلق علاقة اي اتحب حب ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس الثغام نبت
نبت بالجبل يبيض اذا يبس يشبه الشيب والمخلس المختلط رطبه بيابسه يقال اخلس
النبات اذا اختلط رطبه بيابسه واخلس الشعر اذا خالط سواده بالبياض اي
ام الوليد حبا بعد الشيب ثم لما فرغ من بيان حروف المصدر شرع في بيان حروف التحضيض فقال
حروف التحضيض اي حروف تدل على التحريض على الفعل نحو هلا تتوب قبل الموت واذا دخلت على
الماضي افادة التنديم والتوبيخ على ما فات نحو هلا قرات القران وهي هلا والا ولولا ولوما
لها صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام وهو التحضيض فيقصد ابتداء الكلام على
الكلام من ذلك النوع وتلزمها اي حروف التحضيض الفعل لفظا نحو هلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا تضربه لان التحضيض والحث انما يتعلق بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعدها في الضرورة
نحو قوله تع تقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها ثم لما فرغ من بيان حروف
التحضيض شرع في بيان حرف التوقع فقال حرف التوقع قد اي يكون ما بعدها متوقعا كقولك لمن يتوقع

ركوب الامير وينظره قد ركب الامير وقد تحذف الفعل بعدها نحو قوله افد الترحل غير ان ركابنا لما
تزل برحالنا وكان قد ذلك ركابنا برحالنا فقوله افد فعل ماض على وزن افعل عليم معناه قرب
اي قرب ترحالنا فكانا قد ارتحلنا الصحيح عرفنا على الارتحال وفي المضارع للتقليل اي لتقليل الفعل
نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل في موضع المدح كقوله تع قد يعلم الله الذين وقول الشاعر
قد اترك القرن مصفرا انامله القرن بكسر القاف الكفو في الشجاعة واصفرار الانامل كناية
عن الموت ثم لما فرغ من حرف التوقع شرع في بيان حرفي الاستفهام فقال حرفا الاستفهام سقطت
نون التثنية للاضافة الهمزة وهل لهما اي للهمزة وهل صدر الكلام اي لا يتقدمهما في جزئها انهما
تدلان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام متصدرا بالدلالة من اول الامر ان الكلام من ذلك
النوع وتدخلان على الجملة الفعلية والاسمية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد
وكذلك هل زيد قائم وهل قام زيد والهمزة اعم تصرفا اي اكثر تصرفا في الاستعمال من هل من حيث
ان الهمزة تدخل الاسم عند وجود الفعل في الكلام بخلاف هل فانها لا تدخل الاسم مع وجود الفعل
في الكلام لكونها في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل وهي في الاصل اي استافت وقالت اليه فلم تنفصل عنه
ما دام تجد الفعل فانها تصبر وتنهد عنه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيدا ضربت كما يجوز
ازيد خرج وازيدا ضربت ويجوز ازيد خرج وازيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز
لعدم الفعل في التركيب ومن حيث انها تستعمل للانكار ايضا دون هل ومن حيث انها تستعمل مع
ام مطردا وهل لا تستعمل الاسنادا ومن حيث انها تدخل على حروف العطف وتدخلها هي بخلاف هل
وذلك لان الهمزة اصل في الاستفهام واخص من هل فيتبع بكثرة الاستعمال اليها واشار الشيخ الى
امثلة ما ذكرنا بقوله تقول ازيدا ضربت ولا تقول هل زيدا ضربت لانه يليها الاسم مع وجود الفعل في
التركيب بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب واتضرب زيدا وهو اخوك بمعنى
اتضرب زيدا في حال الاخوة ولا تقول هل تضرب زيدا وهو اخوك لان هل لا تستعمل للانكار و

ازيد عندك

ازيد عندك ام عمرو ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان ام لا تقابل الا الهمزة وقوله تع ثم
اذا ما وقع بدخل الهمزة على ثم العاطفة ولا تقول هل ثم فقوله ثم اذا ما وقع معطوف على مقدر
اي اذا حان وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم به وح لا ينفع الايمان ونحو قوله تع افمن كان
على بينة من ربه اي امن كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا فمن مبتدا ومحذوف الخبر
بدلالة ما سبق والجملة معطوفة على مقدر اي امن كان منكم كمن هو كافر فمن كان على بينة
من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا وقوله تع اومن كان ميتا فاحييناه مبتدا خبره قوله كمن مثله
في الظلمات والجملة معطوفة على مقدر اي من امن كمن لم يؤمن ومن كان ميتا فاحييناه
كمن مثله في الظلمات فلا تقول هل فمن كان وهل ومن كان فقوله دون هل ظرف لقوله تقول
يكون قيدا للكل اي تقول باستعمال الهمزة في جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة
على حذف المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشاف فانه اذا دخلت الهمزة على حروف العطف
حمل على حذف المعطوف عليه فقدر في قوله تع اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اكفروا وكلما
وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والاجاز وقوعها اول الكلام قبل تقدم ما يكون
معطوفا عليه ولم يجئ الانبياء على كلام تقدم فجعل قوله تع اوكلما عاهدوا الاية عطفا على انزلنا
ثم لما فرغ من بيان حرفي الاستفهام شرع في بيان حروف الشرط فقال حروف الشرط ان ولو واما
لها اي لحروف الشرط صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام فيقتضي ليدل من اول الامر
على كون الكلام من ذلك النوع فان للاستقبال وان دخلت في الماضي نحو ان خرجت خرجت وكلمة
ان في قوله وان دخلت متصلة ولو عكسها اي لو للماضي وان دخلت في المستقبل نحو لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم اي لو وقعتم في الجهد والهلاك وتلزمان اي تلزم ان ولو الفعل لفظا نحو
ان تكرمني ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك وقولهم لو

ذاته سوار لطمتني ذات سوار وجواب لو محذوف اي لو لطمتني ذات سوار لم يكن
عار بلطمتها ومن ثم اي ولاجل انها تلزم ان الفعل قبل لو انك بالفتح الجار والمجرور مالا
فاعل فعل محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثم متعلق
قيل وقوله لامتناع الثاني متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لامتناع دليل
على ترتيب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك وانطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل
عطف على قوله لو انك اي ومن ثم قيل كذا او قيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق
ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوض اي مثل العوض عن الفعل المفسر المحذوف في لو انك وهو ثبت لا
الفرض تم الشعر ثم اعلم ان ايراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا
يلزم المتعلقات من جنس واحد اكرم بها حلة لو انها صدقت موعدها ولو ان النصح مقبول
لاسم نحو لو على تقدير ولو ان النصح امر مقبول فالخبر جامد مقبول صفته الخبر لا خبر او وارد على
البعض وفيه نظر لانه يكون ح من باب ضعف البناء كيف لمخالفته الجمهور وضعف التاليف مخل
بالفصاحة واجيب بان الكلام الوارد من العرب قبل وضع قاعدة النحو لا يكون
ضعيفا ولا ممتنعا وان خالف الجمهور والكل بل شيئا اذا واذا كان الخبر جامدا جاز وقوع الاسم في الخبر
لتعذره اي لتعذر الفعل نحو لو ان زيدا رجل قال الله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واذا
تقدم القسم اول الكلام على الشرط متعلق بتقدم وقوله اول الظرف تقدم فان قيل شرط الظرف في
ان يكون زمانا او مكانا مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح تركيب قيل هو ظرف تقدم بتضمنه
الدخول اي واذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام لزمه الماضي الضمير عائد الى الشرط او الى القسم
اي لزم ذلك الشرط الماضي او لزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى
لم على القصاصد وانما لزم الماضي لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله في الجواب لكونه جوابا للقسم فالتزم

الماضي

الماضي في الشرط لئلا يعمل فيما بعده فيتوافق في عدم عمل الحرف وكان الجواب للقسم لفظا و
معنى ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال نحو والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمنك فقوله ان
اتيتني مثال للماضي اللفظي وقوله ان لم تاتني مثال للماضي المعنوي وان توسط القسم بتقديم
الشرط او غيره اي غير الشرط جاز ان يعتبر وان يلغى والفرق في قوله لم يعتبر ويلغى يجوز ان يكون
عائدا الى الشرط اي جاز اعتبار الشرط والغاؤه وان يكون عائدا الى القسم اي جاز اعتبار القسم
والغاؤه اي جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حروف الماضي ويصير الشرط ملغى وجاز
ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي ويصير القسم ملغى نحو انا والله ان
تاتني اتك بالجزم باعتبار الشرط او ان اتيتني والله لا تيك باعتبار القسم والغاء الشرط
وتقدير القسم كاللفظ اي كتلفظ القسم اي القسم المقدر مثل القسم الملفوظ في اعتباره و
الغائه كما مر مثل قوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلولا
تقدير القسم قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله لئن اخرجوا لا يخرجون هي
اللام الموطئة للقسم وهي لام تدخل على الشرط بعد تقدم لفظا او تقديرا لتوذن ان الجواب
له لا للشرط وقوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا
تقدير القسم قبل الشرط لوجب الفاء في الجواب لانه جملة اسمية واما للتفصيل اي لتفصيل
ما اجمله المتكلم نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر فاهنته واما خالد فقط
عرضت عنه والتزم حذف فعلها اي فعل اما اي الفعل الداخل عليه اما وهو الشرط لتضمنها
معنى الابتداء وعوض عن الفعل المحذوف بينها اي بين اما وبين فائها اي فاء اما جزء مما في
جزها اي في خبر جوابها وذلك الجزء اما مبتدا نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول منطلق فمطلقا اي زمانا مطلقا اي سواء

كان ما بعد اما مما يمنع تقدم ما في حيزه نحو اما زيدا فاني ضارب او لم يكن نحو اما زيد

وهذا مذهب ابو المبرد اختيار المصنف واما عوض ذلك ليلا يتوالى بين حرف الشرط والجزاء

لفظا وللتنبيه على ان المقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل وقيل هو اي ما بعد اما

معمول الشرط المحذوف مطلقا لا جزاء الجزاء مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما تذكر

يوم الجمعة فزيد منطلق وهو بانه لو جاز نصبه بتقدير تذكر لجاز رفعه بتقدير حصل

لم يجز ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير مهما تذكر زيدا فهو منطلق لكنه لم يجز

وهذا قول المازني ان كان ما بعد اما جائز التقديم نحو اما اليوم فانا خارج فهو من القسم الاول اي

جزء الجزاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم نحو اما زيدا فاني ضارب لان ان تقطع ما بعدها

عن العمل فيما قبلها فهو من القسم الثاني اي معمول الشرط المحذوف لضرورة امتناع كونه جزء

الجزاء لامتناع التقديم وجوزه ابو العباس المبرد وجعل لاما خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع

تقديمه فكان زيدا معمولا لضارب عنده اي مقام فعل الشرط لما مر انها قائمة مقام جزء الجزاء

فعل الشرط لازم عنده ثم لما فرغ من بيان حروف الشرط شرع في بيان حرف الردع فقال

حرف الردع اي المنع والزجر كلا معناه ليس كذلك وهذه الكلمة موضوعة لردع المخبر   حرف الردع

لمنعه وزجره كقولك لمن قال فلان يبغضك او لردع الطالب كقوله تعالى كلا بعد قوله

رب ارجعون لعلي اعمل صالحا وقد جاء بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ولا يبعد

اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونها لتحقيق الجملة كان وكلا في نحو قوله تعالى ثم

اولى كلا انه كان لاياتنا عنيدا يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا لما فرغ من بيان   تاء التانيث

حرف الردع شرع في بيان تاء التانيث فقال تاء التانيث الساكنة صفة تاء التانيث

وليس باعرض من الموصول لان المضاف اليه في اللام لبني باب الصفة حكم ذي اللام تلحق

الماضي لتاء تانيث المسند اليه لتحقق الاتصال والمقاربة بين التاء والمسند اليه نحو ضربت

هند واللام في قوله لتانيث المسند اليه للتعليل لا للغرض فان تانيث المسند اليه علة

لحوق التاء وليس بانه حاصل منه وانما قال تاء التانيث الساكنة احترازا عن تاء التانيث

المتحركة فانها تلحق لتانيث الاسم لا لتانيث المسند اليه واما الحاق علامة التثنية والجمعين

اي جمع المذكر والمؤنث في الفعل عند كون الفاعل ظاهرا للدلالة على ان المسند اليه مثنى او

مجموع مذكرا او مؤنثا لالحاق تاء التانيث للدلالة على ان المسند اليه مؤنث فضعيف نحو قاما

اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك للزوم تعدد صورة الفاعل بخلاف الحاق ضمير التثنية

والجمعين في الفعل فانه غير ضعيف نحو اخواك قاما واخوتك قاموا وجاز الحاق هذه العلامة

في اسم الفعل نحو هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا بل اضعف ثم ان هذه العلامة ليست بضمير بل

هي حرف تزاد للدلالة لتنبه اول الامر على ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا او مؤنثا كتاء التانيث

تدل على ان المسند اليه مؤنث ويدل عليه انه لو كان ضميرا لامتنع الواو في غير الفعل نحو اكلوني

البراغيث والنون في المذكور العقلاء نحو يعصرون اقاربه ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث

شرع في بيان التنوين فقال التنوين نون ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين   التنوين نوع

نحو زيد العالم عندنا تتبع حركة الاخر ولا يرد نحو اب واخ ويد ودم حيث يتبع تنوينها

حركة الوسط لكن بعد ما صار الوسط اخرا بحذف الاخر نسيا منسيا لا لتاكيد الفعل احترازا

عن النون الخفيفة نحو اضربن وهو اي التنوين للتمكن نحو زيد والتنكير نحو صه وللتقابل

العوض عن المضاف اليه نحو اذ يومئذ اي اذ كان كذا وحين اذ كان كذا والمقابلة نحو مسلمات

والترنم وهي التنوين اللاحقة قافية الشعر مقيدة او مطلقة بدلا حرفا لا حلاق القافية

والمطلقة التي اخرها احد المدات الثلث وحرف الاطلاق هي الحرف التي نشات

من اشباع حركة اخر الشعر وهو احد المدات الثلث نحو قوله اقلي اللوم عاذل والعتاب

وقولي ان اصبت لقد اصابن وللعاقبة المقيدة التي اخرها حرف ساكن غير المدات

الثلث نحو قوله وقائم الاعماق خاوي المخترقن ويحذف التنوين من العلم موصوفا

حال من العلم اي حال كون العلم موصوفا بابن مضافا حال من ابن اي حال كون

الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وانما تحذف لقصد التخفيف لطول

اللفظ وثقل العلم وكثرة الاستعمال وتحذف الف ابن خطا للتخفيف في الكتابة

والدلالة على الامتزاج وانما لم تحذف التنوين في قوله جارية من قيس بن ثعلبة

مع ان قيسا علم موصوف بابن مضاف الى علم اخر لمكان الضرورة وحذفها في غير ذلك

نحو قل هو الله احد الله الصمد في قراءة احد بغير التنوين في الوصل من الشواذ

وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا بحذف من ذاكر ونصب الله على الضرورة ثم لما فرغ من التنوين

شرع في بيان نون التاكيد فقال نون التاكيد خفيفة ساكنة قدم النون الخفيفة

على النون الثقيلة وان كان فرعا للثقيلة عند اكثر الكوفيين لخفتها ومشددة

مفتوحة لخفة الفتحة مع غير الالف سواء كان الف الضمير نحو اضربان او الالف الزائدة

في جمع المؤنث نحو اضربنان تقول اضربن ومكسورة مع الالف للتشبيه بنون الاعراب

وللتعادل بين ثقل الكسرة وخفة الالف تختص نون التاكيد خفيفة او مشددة والجملة

مستانفة او يختص كل واحد من نون التاكيد بالفعل المستقبل في الامر صفة الفعل المستقبل

اي الكائن في الامر نحو اضربن والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو

ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن لانهما

وضعتا لتاكيد الطلب والطلب انما يتعلق بالمستقبل الذي يكون امرا او نهيا او استفهاما

او تمنيا او عرضا وانما يدخل في جواب القسم وان لم يلزم فيه معنى الطلب تشبيها لجواب القسم بالمطلوب

المطلوب لدلالة القسم على اعتناء بشانه وزيادة اهتمام لتكميل المطلوب وقلت نون التاكيد